



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشيخ العربي التبسي - تبسة -
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع



مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع
تخصص انحراف وجريمة بعنوان :

دور العمل الشرطي الجوي و
ظاهرة العنف في زمن تفشي وباء كورونا
دراسة ميدانية بشوارع مدينة تبسة

تحت اشراف الأستاذ:

د/ بن عزوز حاتم

اعداد الطالب :

جابري أسامة

اعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
بدر اوي سفيان	استاذ محاضر (أ)	رئيسا
بوزغاية طارق	استاذ مساعد (أ)	مناقشا
بن عزوز حاتم	استاذ محاضر (أ)	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2020 / 2021

شكر و عرفان

نشكر ونحمد الله الذي وفقنا لإنجاز هذه الدراسة كما يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ حاتم بن عزوز من أجل قبوله الاشراف على هذا البحث المتواضع وعلى النصائح والتوجيهات القيمة التي اسداها لنا أثناء انجازنا لهذا البحث وكذلك نتقدم بالشكر والتقدير إلى كل زملائنا وأحبائنا سواء كانوا في إطار العمل اللذين تعاونوا معنا في انجاز هذه الدراسة أو في إطار الدراسة الجامعية أو خارجها.

كما نشكر رئيسة تخصص علم الاجتماع – الانحراف والجريمة

الأستاذة لعموري

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ

الْخَوْفِ

وَالْجُوعِ

وَتَقْصِرَ مِنَ الْأَمْوَالِ

وَالْأَنْفُسِ

وَالشَّمْرَاتِ

وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ

الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا

إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ

هُمُ الْمُهْتَدُونَ

ملخص

ملخص الدراسة:

لقد تسبب تفشي وباء كورونا (كوفيد - 19) في أزمة صحية عالمية كبيرة لا مثيل لها مصحوبة باضطرابات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق شملت شتى بقاع العالم .

يتناول هذا البحث بالدراسة مجمل الإجراءات والتدابير الوقائية المتخذة من طرف الشرطة للحد من العنف في ظل انتشار فيروس كورونا ، حيث شكل هذا الوباء خطرا على الصحة العامة والنظام العام ، مما جعل العالم بأسره يعيش حالة من الذعر و القلق نتيجة ارتفاع الإصابات والوفيات وانهيار شبه كلي للمنظومات الصحية، الأمر الذي أدى بالجزائر على غرار دول العالم من خلال السلطات العمومية لاتخاذ إجراءات وبروتوكولات صحية للحد من الحريات العامة للمواطنين كإجراء وقائي (منع التنقل ، منع التجمعات المختلفة على مستوى المرافق العامة، والأماكن المغلقة، الحجر الصحي، ارتداء الكمامة ، التباعد الاجتماعي، ...) .

هذه الدراسة تبحث في مدى فعالية العمل الشرطي الجوّاري في الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي فيروس كورونا (كوفيد -19) ، وتأتي أهمية هذا البحث في الموضوع بعد انتشار الوباء في الجزائر ومنه المجتمع التبسي ، وحتى يتسنى معرفة الإجراء الأنسب والفعال لمجابهة العنف المتولد جراء تفشي الوباء وتقيد للحريات و فرض البروتوكول الصحي الذي تسهر الشرطة على تنفيذه والذي يتم استغلاله كذريعة من طرف المنحرفين لاقتراف الجرائم.

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات والمتمثلة في الاعتماد على الجانب التحسيبي كإجراء وقائي من طرف الشرطة وفعال لمجابهة العنف خاصة بالنسبة لفئة الأفراد الذين يرفضون إنفاذ القانون ولا يمثلون للإجراءات المتخذة من طرف الشرطة. وردع المخالفين بعد عدم جدوى العمل التحسيبي من خلال إنفاذ القانون ومعاينة مرتكبي جرائم العنف المختلفة.

Study summary:

The outbreak of the Corona epidemic (Covid-19) has caused an unprecedented global health crisis accompanied by widespread social and economic turmoil in various parts of the world.

This research deals with the study of the totality of preventive measures and measures taken by the police to reduce violence in light of the spread of the Corona virus, as this epidemic posed a threat to public health and public order, which made the entire world live in a state of panic and anxiety as a result of The rise in injuries and deaths and the almost total collapse of health systems, which led Algeria, like the countries of the world, through public authorities to take health measures and protocols to limit the public freedoms of citizens as a preventive measure (preventing movement, preventing various gatherings at the level of public facilities, closed places, quarantine, Wearing a mask, social distancing,...).

This study examines the effectiveness of neighborhood police work in reducing the phenomenon of violence in light of the outbreak of the Corona virus (Covid-19). The spread of the epidemic, restrictions on freedoms, and the imposition of the health protocol that the police are keen to implement, which is used as an excuse by perverts to commit crimes.

The research concluded with a number of results and recommendations represented in relying on the sensitization aspect as a preventive measure by the police and effective in confronting violence, especially for the category of individuals who refuse to enforce the law and do not comply with the measures taken by the police.

خطة البحث

ملخص

مقدمة

الفصل المنهجي للدراسة

1. الدراسات السابقة:

2. اشكالية الدراسة :

3. تساؤلات الدراسة:

4. أهداف الدراسة:

5. معوقات الدراسة:

6. أهمية الدراسة

7. أسباب اختيار الموضوع:

8. حدود الدراسة :

9. عينة الدراسة:

10. أدوات المنهجية للدراسة :

الفصل الثاني : العمل الشرطي (المهام والآليات)

1. مهام الشرطة :

2. إستراتيجية الشرطة لمنع الجريمة:

3. الآليات:

- 1.3. اعتماد الوسائل العلمية في العمل الأمني :
- 2.3. مجال تفعيل إسهام المواطنين في الوقاية من الجريمة ومكافحتها:
4. الوظائف المنوطة بالشرطة :
- 1.4. الوظيفة الإدارية:
- 2.4. الوظيفة القضائية :
- 3.4. الوظيفة الإجتماعية:

الفصل الثالث: العنف الماهية والنظريات

1. تعريف العنف: مفهوم العنف في اللغة والاصطلاح:
 - 1.1. مفهوم العنف في الفكر الإجتماعي :
 2. أنواع العنف:
 - 1.2. عنف حسب المصدر:
 - 2.2. عنف من حيث المقصد:
 - 3.2. العنف الأسري:
 - 4.2. العنف الرياضي
 - 5.2. العنف السياسي:
 - 6.2. العنف الديني:
 - 7.2. عنف موجه نحو الممتلكات
3. مظاهر العنف: تتمثل مظاهر العنف فيما يلي :

- 1.3. العنف المادي:
- 2.3. العنف اللفظي:
- 3.3. العنف الرمزي:
- 4.3. السرقة:
- 5.3. الإستغلال الجنسي:
- 6.3. العنف المدرسي:
4. المقاربات النظرية المفسرة للعنف:
 - 1.4. نظرية التحليل النفسي:
 - 2.4. النظرية البنائية الوظيفية:
 - 3.4. نظرية الإحباط والعدوان:
 - 4.4. نظرية تعلم العنف :
 - 5.4. نظرية ثقافة العنف:
 - 6.4. نظرية عوامل الجماعة :
 - 7.4. نظرية الصراع:
 - 8.4. النظرية الظاهرانية (الفينومنيولوجية):
 - 9.4. نظرية الحرمان النسبي:
 - 10.4. نظرية الضبط (التحكم الإجتماعي):

الفصل الرابع: الأوبئة والجائحات.

1. تاريخ الأوبئة:
2. تاريخ الجائحات في المجتمعات البشرية:
3. كوفيد 19 والأزمات الاقتصادية والاجتماعية:
 - 1.3. الإنتاج والنمو:
 - 2.3. العمالة:
 - 3.3. التداعيات الاجتماعية:
 - 4.3. البعد الاجتماعي للفقر والخدمات العامة:

الفصل الخامس: الجانب الميداني.

1. الدراسة الميدانية:
 - 1.1. تعريف الملاحظة بالمشاركة:
 - 2.1. تعريف المقابلة:
2. عرض شبكة الملاحظة بالمشاركة:
 - 1.2. دليل شبكة الملاحظة
 - 2.2. خلاصة:
3. عرض البيانات الشخصية:
4. المحور الأول: العمل الشرطي الجوّاري وفعاليته في الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا.
5. المحور الثاني: مختلف مظاهر العنف المتفشي في ظل وباء كورونا لدى المجتمع التبسي.

6. المحور الثالث: نجاعة آليات الشرطة الجوية في الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا

7. المحور الرابع: أهم الإجراءات الشرطية المتخذة للحد من إنتشار العنف .

8. المحور الخامس: أهم الإجراءات الشرطية والوسائل المتخذة للحد من إنتشار وباء كورونا.

9. النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة :

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

منذ ظهور فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" في ديسمبر من العام 2019، والحديث لا يتوقف من جانب الباحثين والخبراء حول تداعياته المستقبلية على كافة مناحي الحياة الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية، والأمنية إلى درجة أن مقولة "عالم ما بعد كورونا" باتت مصطلحاً دارجاً يتم تداوله على نطاق واسع، في إشارة إلى التحولات التي قد تحدث في المستقبل نتيجة هذا الوباء المتفشي في العديد من دول العالم.

ولا شك في أن الأمن الوطني، كمفهوم وسياسات، يعد أحد أهم المجالات التي قد تشهد تغييرات جذرية في الفترة المقبلة، لا سيما بعد أن انكشفت هشاشة منظومة الأمن الصحي في العديد من الدول المتقدمة التي بدت عاجزة عن التعامل مع هذا الفيروس واحتواء انتشاره السريع؛ ولهذا فإن مرحلة ما بعد كورونا قد تشهد إعادة النظر في مفهوم الأمن الوطني لتعيد الاعتبار إلى الأمن الإنساني بمفهومه الشامل الذي يتضمن أمن الفرد، والمجتمع، والدولة معاً، وتضع الأمن الصحي في مقدمة الأولويات التي ينبغي على جميع دول العالم إدراجها ضمن سياسات الأمن الوطني الشامل.

إن الخوف بين البشر يتراكم جزأً الخوف، فيسعى الخائف إلى الدفاع عن نفسه بالتسلح مثلاً، فيدفع الآخر الخائف من التسلح إلى مزيد من التسلح، وهكذا دواليك، حتى يصبح الجميع عدو الجميع. وهذا ما ينطبق تماماً على أزمنة الوباء وتحديداً وباء "كورونا"، إذ يصبح الجار محل شك، وتتغير أنماط العلاقة بين الأفراد في العائلة نفسها.

ونتيجة ذلك يصبح العمل الشرطي الجوّاري إحدى أهم صور المشاركة من جانب المواطنين للشرطة في مجال حفظ الأمن والنظام العام وهي تعبر عن فلسفة جديدة تقوم على تقديم خدمة أمنية متكاملة و متفاعلة مع الجمهور وهي توجه لمنع كل أنواع العنف و الجرائم بمختلف أنواعها والتحكم فيها ومن هذا المنطلق تتناول هذه الدراسة دور العمل الشرطي الجوّاري في مواجهة ظاهرة العنف في المجتمع

من خلال بيان مصدر العنف وأشكاله وأسبابه والتأثيرات السلبية له على المجتمع ومدى ما يحدثه من زيادة ملحوظة مع تعدد أشكاله ومظاهره في ضوء التغيرات والمستجدات التي ألمت بالمجتمع وهو ما أصبح يشكل خطرا وتعديا على المجتمع مما أثار التساؤل حول أنسب السبل لمواجهة العنف والوقاية والحد منه، والإجراءات المناسبة والفعالة أثناء أزمة وباء كورونا.

ولمعالجة موضوع الدراسة في بحثنا هذا تم تقسيم العمل إلى خمسة فصول:

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة حيث تطرقنا إلى أسباب إختيار الموضوع وتحديد اشكالية الدراسة وكذا تحديدي الأهداف المراد الوصول إليها مع إبراز أهمية الدراسة وضبط المصطلحات المستخدمة أثناء الدراسة واستحضار أهم الدراسات السابقة، ثم تم التطرق إلى منهج البحث والعينة البحثية والأدوات المستعملة في جمع البيانات ومجالات وصعوبات الدراسة .

الفصل الثاني: حيث تم التطرق فيه إلى العمل الشرطي من حيث المهام والإستراتيجيات والوسائل العلمية المستعملة ومدى إسهام المواطنين في الوقاية من الجريمة ومكافحتها، مبرزاً في نفس الفصل الوظائف المنوطة برجال الأمن .

الفصل الثالث: تضمن العنف وماهيته والنظريات المختلفة المفسرة للعنف خلال إنتشار الأوبئة والجائحات.

الفصل الرابع: حيث تم التطرق فيه إلى الأوبئة والجائحات من خلال إبراز والإشارة إلى تاريخ ظهورها في المجتمعات البشرية وصولاً إلى جائحة كورونا وتأثيرها على مختلف مجالات الحياة (الإجتماعية، الاقتصادية، الدينية).

الفصل الخامس: تدعيما للجانب النظري من الدراسة البحثية تم تخصيص هذا الفصل للجانب

الميداني من خلال اعتماد الملاحظة بالمشاركة وكذا المقابلة المباشرة في فئة البحث من خلال عدة أسئلة

مباشرة تتضمن الإحاطة بموضوع البحث من جوانبه المختلفة.

الفصل المنهجي للدراسة

1. الدراسات السابقة:

- الدراسة المقدمة من قبل الكاتبين دالي إبراهيم وكذا بوخاري أسماء تحت عنوان دور الآليات القانونية في حماية الفرد من وباء فيروس كورونا (كوفيد - 19) بالمجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، دراسة ميدانية لعينة من مستخدمي الفيسبوك صفحة أخبار فيروس كورونا والتوعية الصحية نموذجاً، العدد 05 رقم 03 من الصفحة 145-163، سنة 2020، حيث تناول انتشار فيروس كورونا المستجد وفقاً لتصنيفه من قبل منظمة الصحة العالمية وباءاً عالمياً لاجتياحه جميع دول العالم و تأثيره على كافة المجالات وخروج الدول عن السيطرة عليه من قبل الآليات والوسائل التقليدية فيها فكان و لابد على السلطات الدول التي اثبت نظامها القانوني فشلاً في تسيير الأزمات الناتجة عن الظروف الاستثنائية التي تقتضيها حماية الأمن والصحة الأفراد و على رأسها الدولة الجزائرية من إقرار آليات قانونية لضمان حماية الفرد و للحد من آثاره على جل المجالات . وتمثلت هذه الآليات القانونية المتخذة من قبل السلطات المختصة في الجزائر في آلية تقييد الحريات والحقوق وفق ما يتكيف مع الوضع الاستثنائي للحد من انتشار الوباء من جهة و من جهة أخرى لحماية الحق في الصحة العامة و آلية التجريم الوقائي لإعطاء فعالية للتدابير المتخذة من قبل السلطات والمفروضة على كافة الأفراد بصفة عامة أو بصفة خاصة وفقاً لمجموعة من المراسيم التنظيمية و نصوص مواد قانونية مستحدثة وهو ما يتماشى ودراستنا البحثية..

- دراسة حول دور الضبط الإداري في الحد من إنتشار وباء فيروس كورونا بالجزائر للدكتور أحسن غربي أستاذ محاضر، القانون العام كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، معتمدا المنهج الوصفي التحليلي، أين تناول بالدراسة مجمل تدابير الضبط الإداري التي اتخذتها الدولة الجزائرية في مواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد ومكافحته والذي يعتبر عنصر من عناصر النظام العام والذي جعل العالم بأسره يعيش حالة من الذعر والقلق نتيجة تزايد الإصابات والوفيات وانهيار

المنظومة الصحية مع الوقوف على احد المظاهر السلبية لهذا الوباء والمتمثلة في المساس بالأمن العام في عنصر العنف المنقشي في ظل انتشار الوباء وهي من بين المهام المنوطة بسلطات الضبط الإداري والشرطة الجوية بصفة خاصة وهو جزء من موضوع بحثنا.

2. إشكالية الدراسة :

أرغم تفشي وباء كورونا -كوفيد 19-العالم بأسره على مواجهة أحد أكثر التحديات صعوبة في التاريخ المعاصر حيث تسبب هذا الأخير ولا يزال كذلك في إصابة الملايين ووفاة مئات الآلاف من الناس. غير أنه سيكون من الخطأ الجسيم وصف هذا التحدي بالأزمة الصحية فقط فهو أزمة إنسانية واسعة النطاق أدت إلى تأثيرات سلبية على المجتمعات، المؤسسات والأفراد، وذلك عبر تطبيق البروتوكول الصحي الذي كان أولى الخطوات المنتهجة لمواجهة الوباء من قبل كل دول العالم التي لجأت إلى إدخال الكثير من التغييرات في سياساتها وفي كافة المجالات السياسية، الاقتصادية، الإجتماعية، والقانونية على المستوى المحلي والدولي، هذه التغييرات أدت إلى إرباك كافة النظم والبنى الإجتماعية مما ترتب عنها نوع من اللاإستقرار والترقب لدى شعوب العالم، أدت بدورها إلى تنامي ، الآثار الجانبية الناتجة عن ذلك كالتوتر والقلق والخوف والفقر...الخ.

و للحد والسيطرة على انتشار هذا الوباء ومجابهته تم تطبيق الحجر الجزئي في جل مناطق الوطن من قبل الدولة الجزائرية وما ترتب عنه من إغلاق وتباعد جسدي، ارتداء الكمامات، استعمال المواد المعقمة والمواظبة على التنظيف، منع التجمعات وغلق الأماكن العامة إلا في حالة الضرورة، وكذا غلق للمدارس، أين كان لها أثر إيجابي في الحد من إنتشار هذا الوباء، إلا أن هذه الإجراءات المتخذة والتي مكنت إلى درجة ما من السيطرة عليه خلفت آثاراً سلبية عدة منها سياسية، اجتماعية، اقتصادية وإنسانية.

إن المجتمع الجزائري على غرار مجتمعات العالم ونتيجة الإجراءات غير المسبوقة والتي لم يعهدها من قبل، تأثر بالتغيرات التي مست ثقافته وطالت بنائه الاجتماعي وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في معدلات الجريمة بشكل عام و جرائم العنف بشكل خاص وما صاحبهما من تأثير على المجتمع. ولمواجهة هذه الظواهر الاجتماعية السلبية وجب تسليط الضوء على الإجراءات و الوسائل و الأساليب الخاصة المتخذة من طرف السلطات المعنية في ظل تفشي الوباء عن طريق فرض النظام العام والتقليل من مسببات الجريمة و العنف وهذا من خلال تقييد بعض الحريات العامة التي أقرها الدستور و القوانين الجزائرية وضبط سلوكيات المواطنين، وذلك لا يكون إلا عبر تفعيل نظم العدالة الجنائية التي تعتمد على كل من أجهزة الشرطة والمحاكم و مؤسسات إعادة التربية و المؤسسات الإصلاحية وبما أننا سوف نعمل على إبراز دور العمل الشرطي في الحد من ظاهرة العنف في ظل الجائحة على وجه التحديد، أين تم تكيف المهام المنوطة بالشرطة حسب الظروف الزمانية والمكانية من أجل مواكبتها للوضع المستجد كون أفراد الشرطة يتواجدون في مواجهة مباشرة وأفراد المجتمع والمجتمع التبسي على وجه الخصوص في هذا الوضع الخاص، وما خلفه من متغيرات جديدة وعليه تبلورت إشكالية دراستنا حول دور العمل الشرطي الجوّاري وظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا، حيث كان منطلقنا التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية العمل الشرطي الجوّاري في الحد من ظاهرة العنف في ظل جائحة كورونا ؟

والذي سنحاول الإجابة عليه من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

3. تساؤلات الدراسة:

- ما هي مظاهر العنف المتفشي في ظل جائحة كورونا بالمجتمع التبسي ؟
- هل مكنت آليات الشرطة الجوّارية في الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا؟
- كيف يمكن للإجراءات الشرطية الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا ؟
- هل مكنت الإجراءات المتخذة من قبل المؤسسة الشرطية في الحد من إنتشار وباء كورونا؟

4. أهداف الدراسة:

- معرفة أنواع العنف المتفشي في ظل جائحة كوفيد 19.
- الوقوف على المهام المنوطة برجل الشرطة المرتبطة بالحد من ظاهرة العنف في زمن تفشي وباء كوفيد 19.
- معرفة دور الرقابة المكثفة لرجال الشرطة في الأحياء للحد من ظاهرة العنف وكذا تفشي الوباء.
- دور الشرطة الجوارية في التخفيف من التأثيرات النفسية السلبية على المواطنين في ظل تفشي الوباء.

5. معوقات الدراسة:

- إجراءات البروتوكول الصحي التي أثرت في الكثير من المرات على حسن سير عملنا النظري و الميداني
- صعوبة الوصول إلى البيانات و الإحصائيات الرسمية نظرا للانشغال الدائم لهاته المصالح.
- قلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع نظرا لكونه مستجد.
- ندرة الدراسات السابقة المطابقة في حدود بحثنا واطلاعنا.
- صعوبة رصد مظاهر العنف في الواقع.

6. أهمية الدراسة

إن قلة البحوث التي تناولت بالدراسة دور العمل الشرطي الجوارى في مواجهة ظاهرة العنف رغم خطورتها وكذلك إلى أهمية إبراز الآليات التي يجب التركيز عليها في العمل الشرطي الجوارى في مكافحة ظاهرة العنف في ظل تفشي الأوبئة ومن هنا تناولت الدراسة مفهوم العنف الذي هو عبارة عن أي سلوك معنوي أو جسدي تستخدم فيه القوة سواء بسلاح أو بدون سلاح وألفاظ جارحة ومشينة وينتج عن هذا السلوك إصابة الشخص معنويا أو جسديا أو في ممتلكاته يعد شكلاً من أشكال العدوانية وبذلك فإن

الدراسة أوضحت أن العنف نوعان عنف شخصي وعنفي عيني ، وقد تناولت الدراسة مفهوم العمل الشرطي الجوّاري وأهميته في مواجهة ظاهرة العنف في المجتمع في ظل تفشي وباء كورونا كوفيد 19. هذا من خلال الوقوف على أهداف الشرطة الجوّارية والآليات التي يمكن إتباع بواسطتها ومواجهة ظاهرة العنف .

7. أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية :

وتعود إلى رغبتني في دراسة ظاهرة العنف في المجتمع التبسي في ظل جائحة كورونا ودور العمل الشرطي الجوّاري في الحد منها .

الأسباب الموضوعية :

نظرا لحدثة تفشي وباء كورونا وما صاحبه من تغيرات اجتماعية مست القيم المجتمعية وكذا استفحال المظاهر السلبية للعلاقات المجتمعية وازدياد مظاهر العنف والتغيرات التي أحدثتها جائحة كورونا على البناء الإجماعي للمجتمع التبسي.

المنهج المتبع:

لدراسة هذا الموضوع إعتمدت المنهج الوصفي وقد تم إختيار هذا النوع من المناهج لملائمته لموضوع الدراسة الحالية حيث يتيح الوصف الكمي والكيفي للظاهرة موضوع الدراسة والتعرف على أهم العوامل المؤثرة فيها وتحديد المتغيرات ذات العلاقة بالظاهرة وهذا المنهج ملائم بالنسبة لمجالات لم يتم دراستها من قبل أو لم يتم بحثها بصورة متعمقة وهذا من خلال تقنية المقابلة وكذا الملاحظة بالمشاركة مع التطرق لآليات العمل الشرطي الجوّاري ودوره في الحد من ظاهرة العنف في المجتمع التبسي في ظل تفشي وباء كورونا .

كما استعملت المنهج التحليلي كأداة من أجل الوقوف على بعض النظريات التي تتطرق الى هذا الموضوع .

8. حدود الدراسة :

الإطار المكاني:

تمت مجريات هذه الدراسة في مدينة تبسة، وهي عاصمة ولاية تبسة و هي تقع شرق الهضاب العليا وشمال شرق المناطق الصحراوية، تحدها شرقا الجمهورية التونسية وشمالا سوق أهراس وغربا ولايتي أم البواقي و خنشلة وجنوبا ولاية الوادي بمساحة إجمالية تقدر بـ13878 كلم².

الإطار الزمني:

تم الاهتمام بالموضوع منذ بداية الجائحة حيث لاحظنا عدة تغيرات صاحبت هذه الجائحة وما تبعها من فرض إجراءات وبروتوكولات صحية ما أفرز عدة ظواهر وتغيرات على غرار ظاهرة العنف التي حازت على إهتمامنا الأكبر نظرا لتكرارها بشكل ملفت للانتباه من هنا بدأنا في نسج خيوط الموضوع الذي إنتلقنا في جمع الملاحظات والبيانات العلمية حيث قمنا من خلالها ببناء موضوع البحث لنيل شهادة الماستر باشرنا دراستنا الفعلية بمجرد قبول الموضوع من طرف اللجنة العلمية للجامعة في بداية السنة الدراسية 2021/2020 وإستمرت طيلة السنة الدراسية.

9. عينة الدراسة:

المجال البشري: المجتمع المحلي لمدينة تبسة وحصر العمل في الأحياء والطرق الرئيسية والمحلات التجارية والأسواق أين تبرز مظاهر العنف على مستوى التجمعات البشرية والإدارات العمومية.

10. أدوات المنهجية للدراسة :

01- الملاحظة بالمشاركة.

02-المقابلة.

الفصل الثاني :

العمل الشرطي (المهام والآليات)

تمهيد:

تعتبر الشرطة المؤسسة الأقرب إتصالا بالمواطنين إذ أصبح مفهومها مع تطورها ضمن المجتمعات البشرية مرادفا للحماية والمساعدة والسهر على أمن الفرد وطمأنينته فالمواطن يأمن في منزله وعمله مما يمكن أن يلحق به من أذى لا بقوته الذاتية إذ يمكن أن تكون ضعيفة تجاه من يريد به شرا ، ولكن بالقوة التي تمثلها الشرطة والمستمدة مباشرة من إرادة المجتمع في أن يكون الفرد محصنا تحصيلنا قويا وفعالا ضد الاعتداء عليه .

فالشرطة رمز لقوة المجتمع ولإرادته في أن يحمي نفسه وأفراده من الأخطار التي يمكن أن تهدده وليس عن عبث أن اعتمدت بعض الشعارات التي توحى بهذه الوظيفة السامية في حياة المجتمع عندما تعرف الشرطة عن نفسها بأنها العين الساهرة.

العين الساهرة قديمة قدم انتظام الناس في مواقع حضرية دعيت بالمدن فالمجموعة الحضرية هي التي أوجدت العين الساهرة على أمنها بعد أن أصبحت مراقبة الأفراد مباشرة متعذرة بسبب إنتشارهم فوق مساحات لم تعد تحدها العين وبسبب اختلاطهم بجماعات أخرى استوطنت نفس الأمكنة أو قدمت للمدن في سبيل الإتجار أو تبادل الصناعات والمحاصيل الزراعية ومن ثم الخدمات وبالتالي فإن الشرطة هي أقدم صور الحماية التي يؤمنها المجتمع للفرد.¹

كما أن الشرطة هي المدخل الذي تنفذ من خلاله عمليات الردع وإعادة التأهيل والتعجيز أو إفقاد القدرة على معاودة ارتكاب الجريمة أي أن الشرطة هي المدخل الذي من خلاله تتم مواجهة جرائم العنف فهي تتصدى للعنف بين الأفراد وهي التي تقوم بتقديم مرتكبي جرائم العنف إلى الحلقات التالية من أجهزة العدالة الجنائية ولذا فإن لها دورا مهما في مواجهة جرائم العنف ويحدد كفاءتها في ذلك قدر الردع الذي يقابل به المجتمع جرائم العنف ومرتكبي جرائم العنف التي تحدث به وإذا كان المعيار المعمول به الآن

¹مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي الجزء الثاني السياسة الجنائية والتصدي للجريمة، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت لبنان،طبعة2017، ص463.

لقياس قدرات الشرطة في نجاح السياسات الجنائية هو السيطرة على معدل الزيادة أو تخفيض معدل الزيادة في الجريمة بنسب ضئيلة .

فإننا نرى أن أفضل السبل من وجهة نظرنا لتقييم المواجهة الشرطية للعنف في مجتمعات يمكن الإشارة إليه من خلال النقاط الموجزة التالية:

- معدلات جرائم العنف وحجم الجرائم التي لا يتم إكتشافها ولا يتم التوصل إلى فاعليها من هذا النوع من الجرائم .

- الأخذ بالنظم الشرطية الجديدة وعلى رأسها الشرطة الجوارية (المجتمعية) والأخذ بالتقنيات العلمية والتكنولوجية الجديدة.¹

فدور الشرطة بالنسبة لجرائم العنف بين الأفراد يبدو محدودا على المستوى المجتمعي إذ يقتصر دور الشرطة على إستقبال بلاغات جرائم العنف والقبض على مرتكبي هذا النوع من الجرائم وجمع ما يرتبط بجرائمهم من بيانات وتقديمها للمحاكم ذلك إن الشرطة العربية تتبع الأسلوب التقليدي في العمل القائم على مجرد رد الفعل وليس على محاولة منع وقوع الجرائم أو الحيلولة دون وقوعها.²

1. مهام الشرطة :

يمكن القول أن مسؤولية حفظ الأمن ليلا ومنع السرقات والأفعال المنافية للأخلاق والنظام كانت أولى المسؤوليات التي فوضت لرجال وظفوا في هذا السبيل مما يحملها على القول بان هذه المسؤولية كانت منطلقا لوظيفة الشرطة وهي وقائية أصلا ومن ثم اتسعت هذه المسؤولية مع إتساع المدن فأصبحت مسؤولية دائمة وكانت الشرطة تملك العين الساهرة ليلا نهارا على امن المواطنين وسلامة أرواحهم وممتلكاتهم.

¹ د. هند محمد أحمد سيد، العنف المجتمعي، دار الكتاب الجامعي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، الجمهورية اللبنانية، سنة 2018، ص 188
² نفس المرجع، ص 190

قيل أيضا أن معاوية كان أول من أوجد نظاما للشرطة ودعي أمر الشرطة بصاحب الشرطة أو والي الشرطة ، وكانت الشرطة تتألف من نخبة من المقاتلين يتولون مهام تنفيذ الأوامر الصادرة إليهم عن الخليفة أو أمير المنطقة فلم تكن لهم في بادئ الأمر حرية المبادرة أو التدخل في شؤون الناس إذ أن مهمتهم كانت تنفيذية محضة ، ولم يتردد الأمراء في إستعمال الشرطة للسيطرة على أعمال التمرد أو الشغب التي كانت تحصل ضمن إماراتهم بل كانوا يدفعون بالشرطة أيضا كفوج مقاتل يمهد الطريق أمام سائر الجند فيصطدم بالعدو وينازله نظرا للصفات والميزات القتالية التي كانت تصطفيه على سائر المقاتلين وتميزه عنهم.

ومع تمركز الشرطة كقوة تنفيذية في الدولة وتبعا للفكرة التنظيمية للدولة التي تبلورت في العهد العباسي وليت الشرطة سلطة تعقب الجرائم وإنزال العقاب بالمجرمين فأصبح لصاحب الشرطة صلاحية ما يمكن أن ندعوه اليوم بالقضاء الجزائي ، ولذا أعتبرت وظيفته من الوظائف الدينية لأنها تشمل إنفاذ أحكام الشرع بالمجرمين.

إلا أن مراعاة أحكام الشرع قضت بأن تستثني من صلاحية الشرطة الأفعال التي ولي القاضي أمر التقرير فيها ، أي النظر فيما إذا كانت تشكل أعمالا مسيئة للمجتمع فتجرم ويعاقب عليها بالعقوبة التي يقرها القاضي بالاستناد إلى صلاحيته في تحديد وتطبيق العقوبات التعزيرية. هذه العقوبات تحدد في ضوء الأحوال والظروف التي تقع فيها الجريمة وتبعا لوضع الفاعل الشخصي والاجتماعي ، فمسألة التقرير هذه مسألة تجاوز صلاحية صاحب الشرطة وتبقى ضمن صلاحية القاضي لأنها تشبه التشريع في لغتنا المعاصرة ومعروف أن بعض أصحاب الشرطة ولوا القضاء مباشرة أو رفعوا إلى منصب القاضي فيما بعد مع احتفاظهم بسلطتهم على الشرطة ، وقد ذكر بعض المؤرخين وجود محاكم الشرطة أو قضاة الشرطة مما يؤيد جمع الوظيفتين معا في بعض الأحيان.

ويقتضي القول أن صلاحيات الشرطة كانت توسع أو تختصر تبعاً لتغير الحكام ورغبتهم في تقوية سلطتهم أو الاعتماد على من يسندون الأمر في حفظ النظام بين المواطنين ولكن ما هو ثابت أن الشرطة إكتسبت صفة المؤسسة النظامية كفرع من فروع الإدارة في الدولة لها وظيفة معينة وهي الوقاية من الجريمة وملاحقة المجرمين ومعاقبتهم. كما أن تبعيتها أصبحت لمؤسسات الدولة ككل وليس للحاكم فقط. وهكذا كان القاضي يستعين بها لإنفاذ أحكامه وإحضار المتداعيين والشهود أمامه وإنفاذ أوامر كما كان يستعين بها المكلفون بجباية الضرائب لإلزام المكلفين المتهربين من أداء المستحق في ذمتهم من ضرائب وإستعمال الإكراه بحقهم إن اقتضى الأمر وكذلك كانت الشرطة مولجة بحفظ المسجونين ومسك سجلات السجن وإعادة المكررين إلى السجن والاحتفاظ بهم. وكلفت الشرطة أيضاً بحراسة أبواب المدن وأبواب الشوارع والقيام بجولات ليلية على الأمكنة التي يرتادها متعاطو الخمر والقبض على السكارى والمعريدين ومداومة المقاهي والأمكنة التي يشتبه ان الأشقياء واللصوص يتخذونها لهم أوكارا لهم ولمفاسدهم.¹

2. إستراتيجية الشرطة لمنع الجريمة:

يمكن من خلال إستراتيجية الشرطة حوصلة المهام المنوطة بها ونلخصها فيما يلي:

- 01- تقوم الشرطة بعمليات منع الجريمة في شكل أسلوب تقليدي معلوم (دوريات ونقاط).
- 02- تتدخل الشرطة قانوناً قبل ارتكاب الجريمة وأثناء وقوعها وبعد وقوعها بحكم إنتشارها وتقوم بتنفيذ الإجراءات القانونية اللازمة .
- 03- ممارسة الشرطة وخبرتها العملية وحفظها للمعلومات الجنائية يمكنها من التعامل مع المجرمين ومن إتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بهم.
- 04- تقوم الشرطة بإجراءات حفظ الأمن والنظام العام وتنفيذ القوانين المساعدة لمؤسسات الدولة المتعددة ويتصل ذلك بقيم منع الجريمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

¹ مجموعة من المؤلفين، الشرطة المجتمعية الاساليب والنماذج والتطبيقات العملية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2014، ص28

05- تقوم الشرطة بتلقي البلاغات والتعامل معها ابتداءً والتحري عنها وضبط المتهمين وكل ما له علاقة بالإجراءات اللاحقة للبلاغات الجنائية .

06- تقوم الشرطة بتقديم المساعدات الفنية لعمليات كشف الجريمة.

07- تقوم الشرطة بأعمال تخصصية لا يقوم بها غيرها في شكل خدمات شرطية متعددة ومتنوعة (تنظيم حركة المرور، تراخيص السلاح، الإجراءات الهجرية، وما يتبعها من عمل الوثائق الثبوتية، حماية الخدمات البرية، خدمات النجدة الإنسانية).

08- تقوم الشرطة بتأسيس ورعاية مدارس تدريب رجالها تطرح منهج عملها الشرطي العام والمتخصص بل واختباره.¹

3. الآليات:

إن الخدمة الإجتماعية والظهور بمظهر الصديق يعتبران أساسين في دور الشرطة المجتمعية، وربما يكون ذلك على حساب واجبهما التقليدي في مكافحة الجريمة. الشرطة هنا تستعمل تكتيكا مختلفا في موضوع مكافحة الجريمة والعنف عن الأسلوب التقليدي، والشرطة هنا تستعمل أكثر من قناة للوصول إلى النتيجة المرجوة، لذلك لو أن الهدف واحد لكن التكتيك مختلف.

فالشرطة مجبرة على أن تقوم بتطوير مهارات دقيقة وخاصة بعملية المراقبة ، وهذه المهارات تعتبر عاملا في عملية الاتصال الفعال والمفاوضات مع الجمهور ومن خلال ذلك فإن الشرطة تتمكن من ملاحظة أي تغيير في سلوكيات أحد أو بعض الأفراد أو أي توجه نحو الانحراف والعنف.²

¹ اللواء محبوب حسن سعد، الشرطة ومنع الجريمة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2014، ص 64-65

² مجموعة من المؤلفين، الشرطة المجتمعية الاساليب والنماذج والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص 28

1.3. اعتماد الوسائل العلمية في العمل الأمني :

في إطار اعتماد المنهج العلمي في العمل الأمني ما فتئت الدول العربية تركز على إستراتيجية أمنية تعتمد على :

- 01- التخطيط العلمي للعمل الأمني من منظور عربي شامل يتسق مع خطط التنمية الشاملة.
- 02- توظيف التقنيات الحديثة في العمل الأمني ومتابعة التقدم التكنولوجي لإستثمار إيجابياته المستجدة.
- 03- الاستفادة من مراكز البحوث والدراسات العلمية في دراسة وتحليل الظواهر الإجرامية بهدف تطوير أساليب عمل الأجهزة الأمنية، وتحسين مستوى أدائها في مواجهة تلك الظواهر.
- 04- وضع خطط عملية للارتقاء بعمليات أجهزة الشرطة والأمن في مختلف مجالات عملها.

2.3. مجال تفعيل إسهام المواطنين في الوقاية من الجريمة ومكافحتها:

- 01- تكثيف التنسيق مع وسائل الإعلام وأجهزة الثقافة لتنمية الإحساس لدى المواطنين بمسؤوليات المواطنة الحقة في التعاون مع أجهزة الأمن ودعم جهودها في التصدي لكل ما يخل بأمن المجتمع، وكذلك لتوعيتهم بوجوب إتخاذ الإجراءات الوقائية التي تكفل أنفسهم و ممتلكاتهم.
- 02- إيجاد ضمانات وحوافز مناسبة لتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن الجرائم، وتقديم المعلومات المساعدة في الكشف عنها والتعاون في القبض على مرتكبيها.
- 03- دعم النشاطات الطوعية المساندة لعمل الأجهزة الأمنية والعمل على بلورتها في صيغ تنفيذية كجمعيات أصدقاء الشرطة وجمعيات الوقاية من الجريمة وما شابهها .
- 04- تشجيع الأخذ بنظام الحراسات الخاصة ضمن ضوابط مرسومة ومحدد مسبقا.

05- إبراز دور الأجهزة الأمنية في مجال الوقاية من الجريمة ومكافحتها بما يحقق المزيد من ثقة المواطنين بها والتعاون معها.

إن العلل التي تصيب المجتمعات نحو منع الجريمة إنها تصوب جهدها البشري والمادي بالياتها الشرطية لتقلل من احتمالات وقوع الجريمة ولكن جهودها البشرية والمادية ببقية آلياتها المجتمعية لا تصوبها نحو الإنسان إصلاحا وتربيتا ودعوة وإرشادا وبذلك فهي تقف فقط بين الإنسان وفعله المجرم الظاهر الواقع ولا تقف بين الإنسان وانحرافاته الأخلاقية التي تقود لذلك الفعل المجرم وهنا يكمن الخطر الذي يصيب تلك المجتمعات ويجعلها في سباق مستمر مع الجريمة فعل الظاهر وتغض الطرف عن الجريمة فعل الباطن، أي بمعنى آخر ان الشرطة يجب أن تخلق من المجتمع ومن كل فرد فيه شرطيا على نفسه بالرقابة الذاتية والرقابة المجتمعية وهذا هو الفرق بين الإستراتيجيتين¹.

4. الوظائف المنوطة بالشرطة :

1.4. الوظيفة الإدارية:

يقصد بها مجموعة الإجراءات التي تباشرها الشرطة لتنفيذ واجباتها حسب ما فصلتها لها القوانين أو اللوائح أو الأوامر لحفظ الأمن والنظام العام بإنشاء حالة يسود المجتمع فيها شعور بالطمأنينة بالقدر الكافي لإزالة مخاوفه من أي أخطار تهدده أو تمنعه من مباشرة نشاطاته في يسر وسهولة وحالة الإحساس بالطمأنينة لا تتوفر لدى الأفراد إلا إذا ترسخ لديهم اعتقاد بقدرة الشرطة على منع الجريمة والدوريات هي من أهم وظائف الشرطة الإدارية، تمنع بها الجريمة ويتحقق الأمن والنظام العام حين إذن وهي ما قامت به الشرطة الجزائرية والجوارية منها خلال جائحة كورونا كوفيد19 أين كثفت من الدوريات على الأحياء من خلال العمليات التحسيسية عن طريق مكبرات الصوت لمنع الخروج أثناء الحجر

¹ اللواء محجوب حسن سعد، الشرطة ومنع الجريمة، مرجع سابق، ص63

الصحي وكذا التجمعات بالأحياء السكنية ولمنع الجريمة والعنف بشتى أنواعه لخلو الشوارع والأحياء من المارة وهو ما يساعد على تحفيز الرغبة لارتكاب الجريمة والتعنيف لدى المنحرفين .

2.4. الوظيفة القضائية :

هي مجموعة الإجراءات القانونية التي تباشرها الشرطة بعد وقوع الجريمة دائما واستثناء تباشرها قبل وقوع الجريمة عندما تقصد إتخاذ إجراءات وقائية ويتم ذلك كله تحت سلطات احد أجهزة العدالة (نيابة أو قضاء أو كليهما)، وجميع الإجراءات في هذه الحالة منصوص عليها في القوانين الجنائية (الشكلية والموضوعية)، فالوظيفة الإدارية للشرطة تستمد سلطاتها من لوائح وأوامر إدارية يصدرها جهاز الشرطة تنضم بها عملها في منع الجريمة مثلا؛ وربما تصدرها قوانين إدارية أخرى متصلة ببعض مؤسسات الدولة الأخرى، ولكن الوظيفة القضائية للشرطة تستمد سلطاتها من القوانين (الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات) ولكن رغم هذه الظروف الجوهرية بين الوظيفتين الإدارية والقضائية للشرطة إلا أنهما في النهاية يلتقيان عند غاية واحدة وهي منع الجريمة أو تكرار حدوثها. وهو ما تم تنفيذه من قبل الشرطة الجزائرية من خلال إنفاذ القانون على المخالفين في زمن نقشي وباء كورونا ممن خالفوا إجراءات الحجر وكذا ارتداء الكمامات وعدم احترام التباعد الجسدي و الإجتماعي، والتنقل دون رخصة.... إلى غير ذلك من القوانين واللوائح التي أقرتها الدولة الجزائرية جراء نقشي الوباء.

3.4. الوظيفة الإجتماعية:

بحكم إحاطة الشرطة بالمشاكل الإجتماعية التي تقود لارتكاب الجريمة وفق التحليل الجنائي الذي تمارسه وبذلك تكون قد ساهمت في إزالة الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الجريمة مثل معرفة

أسباب التشرد، أسباب انحراف الأحداث وأسباب تعاطي المخدرات حيث تلعب الشرطة في هذا المجال دورا إصلاحيا وتربويا أو دعويا أو إرشاديا أو توفيقيا.¹

إن الوظيفة الاجتماعية للشرطة توازي وتتداخل مع مؤسسات أخرى للدولة معنية بصورة مباشرة بحكم وظيفتها للوقاية من الجريمة وفق نهج عمل اجتماعي توظف له إمكانياتها، ولكن ذلك لا ينقص من مساهمة الشرطة لتلعب دورا في تلك الأساليب للوقاية من الجريمة، ولكن يجب أن لا يكون دور الشرطة معطلا أو منافسا لتلك المؤسسات بل يكون متمما لها.²

¹ اللواء محجوب حسن سعد، الشرطة ومنع الجريمة، مرجع سابق، ص70

² نفس المرجع، ص71

الفصل الثالث:

العنف الماهية والنظريات

1. تعريف العنف: مفهوم العنف في اللغة والاصطلاح:

- **مفهوم العنف لغة:** العنف من (عنف) والعنف الخرق بالأمر وقلة الرفق به والشدة والمشقة وهو معالجة الأمور بالشدة والغلظة، والعنف ضد الرفق، يقال عنيف إذا لم يكن رفيقا في أمره و إعتنف الأمر أخذه يعنف، وجاء في الحديث "أن الله رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف".

- العنف في الاصطلاح:

- عرف بأكثر من تعريف:

- فمن ناحية علم الاجتماع عرفته د.ليلي عبد الوهاب " أنه سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكون فردا أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى"

- و عرفة بعض علماء النفس على أنه " نمط من أنماط السلوك ينتج عن حالة إحباط ويكون مصحوبا بعلامات التوتر، ويحتوي على نية مبيتة لإلحاق ضرر مادي أو معنوي بكائن حي أو بديل عن كائن حي"

- هو استعمال القوة في غير محلها بعيدا عن الرفق وعن الحد الذي شرعه الله أو المتفق عليه في القوانين الوضعية.

وأما في الشريعة الإسلامية فلا يخرج تعريف العنف عن معناه في اللغة فالعنف ضد

الرفق واللفظ وهو الشدة والمشقة والرفق هو لين الجانب بالقول والفعل والأخذ بالأسهل، إذن

العنف هو الضرر بأنواعه لمن لا يستحقه شرعا.

1.1. مفهوم العنف في الفكر الاجتماعي :

لقد اعتقد ابن خلدون أن العنف نزعة طبيعية (و من أخلاق البشر فيهم الظلم والعدوان، بعض على بعض، فمن امتدت عينه إلى متاع أخيه امتدت يده إلى أخذه إلى أن يصده وازع، وقد تعرض له في نظريته عن الصراع عندما عرف الأخير بأنه هجوم البدو على الحضرة وتأسيس الدولة، أما أسبابه، فيردها إلى العصبية وتعني عنده: الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة، وأساس العصبية عند ابن خلدون هو الاستعداد الفطري الذي يدفع الفرد إلى نصرته قريبه بالدم والدفاع عنه).

كما ورد العنف في شكله المؤسسي (جزءا من ممارسات السلطة الحاكمة) في الخطاب السياسي الخلدوني، إذ يلاحظ أن هناك حضورا مكثفا لمفاهيم العنف، والمفاهيم الدالة عليه.

وفي أوروبا عكست الأفكار التي سادت في القرون الثلاثة الأخيرة اهتماما واضحا بالطبيعة البشرية، وعلاقة الفرد بالدولة لتشمل ضمنا موضوعات العنف والطبيعة النزاعية للإنسان.

ويعد (هوبز) أبرز المعبرين عن أفكار تلك المرحلة إذ يرى أن الطبيعة الإنسانية مشبعة بالعنف، فالناس يتحركون بواسطة الرغبات نفسها، وهذه الرغبات عادة ما تكون مستبدة وملحة، أما لأنها البديل الذاتي للحاجات البيولوجية الجامحة و إما لأن إشباعها يشكل بحد ذاته سببا كافيا للسعي إلى تجديدها، غير أن الإشباع الشخصي أو الجماعي محدود دائما، وذلك لان الإغراض القابلة لإشباع هذه الرغبات تشكل كمية محدودة، وبترتب على مركب الرغبة والندرة، هذا تنافس دائم بين الناس، وبما أننا من الأفراد ليس قويا بما فيه الكفاية ليفرض هيمنته بصورة دائمة فان عدم استقرار التنافس بين الناس يعرضهم (للماكله العالمية)، أو (حرب الجميع ضد الجميع).

وعلى خلاف (هوبز) يرى كل من (جان جاك روسو) و(كارل ماركس) أن العنف لا يمثل حالة طبيعية، فقد وجد (روسو) أن الطبيعة البشرية أصلية وخيرة، وإن فسادها أمر تقرره الحضارة الإنسانية.

بينما وجد (ماركس) أن العنف هو سمة للحالة الاجتماعية التي أفسدها الاستئثار بوسائل الإنتاج، فالتنافس بين الناس ذو أصل اجتماعي، يتعلق بملكية وسائل الإنتاج، لذلك فإن الصراع ليس بين الجميع ضد الجميع كما ذهب (هوبز) وإنما هو صراع بين الطبقات.

وجدير بالذكر أن اهتمام (ماركس) قد انصب على العنف الثوري والذي يقع بين الأنظمة الاجتماعية والحضارية، وخلال تناوله للصراع ربط (ماركس) بين كل من التغيير والصراع والعنف مؤكداً الدور الإيجابي الذي يؤديه العنف في حركة التاريخ، فالصراع يشير إلى وجود خلل في البنى الاجتماعية، أما العنف فهو شرط أساسي لتجاوز هذا الخلل ولإحداث التغيير فهو (مولد كل مجتمع قديم يحمل في طياته مجتمعا جديدا كما انه الأداة التي تحل بواسطتها الحركة الاجتماعية مكانها وتحطم أشكالاً سياسية جامدة وميتة).

أما (دوركايم) فقد وجد في أثناء بحثه في التبدلات الموضوعية لإشكاليات القهر والتسلط في الحياة الاجتماعية أن العنف ظاهرة ثقافية أتت مع رياح التطور الاجتماعي، ومع تحول المجتمعات الإنسانية من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات مركبة.

وأكد (سبنسر) في تصوره للنزاع والعنف : أنه قائم بين الجماعات بسبب الاختلاف في طرائقها الشعبية وأعرافها في حين اختلف (كمبلوفيتش) عن (سبنسر) في اعتقاده بأن النزاع متأصل في طبيعة المجتمع الإنساني وهو يبدأ من الجذور الأولى للنشأة الإنسانية إذ أن الأعراق RACES ذات نشأة جينية موروثية في الرسوم البشرية ضد بعضها مما يحول هذه الحالة إلى وضع مستمر وصيغة للتعامل على المستوى الإنساني.

ويعد (زيمل) أبرز من تعامل مع ظاهرة العنف - بمستواه الاجتماعي - كما يتبدى على شكل تعبيرات عدائية تصدر عن الأفراد، إذ وجد أن هذه التعبيرات تؤدي وظائف إيجابية للنظام الاجتماعي؛ إذ أنها تعمل على استمرار العلاقات تحت ظروف التوتر والضغط، ومن ثم تحول دون انحلال المجموعة

وتفككها بانسحاب المشاركين فيها، بمعنى آخر: أن معارضة زميل أو شريك-كما يرى (زيمل)- تكون الوسيلة الوحيدة لجعل التعايش ممكناً مع أناس لا يمكن تحملهم، فهي تشبه صمامات الأمان، وفي حالة غياب هذه المعارضة فإن عضواً من أعضاء الجماعة قد يتخذ خطوات انفصالية وينهي علاقته بالجماعة.

ويعزو (توينبي) ظاهرة العنف في المجتمعات الحديثة إلى انعدام الذاتية الفردية وانسحاق الفرد في آلية الحياة الميكانيكية من جهة، وفي آلية الحياة الاجتماعية من جهة أخرى. ويتهم كلا من الرأسمالية (بتأكيدهما القيم التنافسية) والشيوعية (بتغييبها للفردية وتأكيدهما على الجماعة) بأنهما سبب في ظهور العنف بالكثافة التي تشهدها المجتمعات الحالية.

ودرس (بارسونز) العنف الاجتماعي في إطار العلاقات النظامية التي تحددها القوانين المدونة أو المتعارف عليها، ففي هذه العلاقات يتوقع كل شخص فيها سلوكية وأخلاقية الشخص الآخر، ومثل هذا التوقع يفهمه الشخص الذي يكون العلاقة الاجتماعية ويساعده في تحقيق أهدافه وطموحاته، لكن كل علاقة اجتماعية معرضة لاحتمالين، الاحتمال الأول هو عدم قدرة الشخص على معرفة توقع سلوك الشخص الآخر الذي يدخل في علاقة معه، والاحتمال الثاني هو معرفة الشخص توقع سلوك الشخص الآخر، بيد أن هذا التوقع لا يساعده في تحقيق طموحاته وأهدافه، وفي هذه الحالة تتحول العلاقة إلى صراع بين الطرفين ويصبح العنف حتمياً.¹

2. أنواع العنف:

يتخذ العنف أشكال وأنواع عديدة أين سنتطرق إليها بالتفصيل.

¹ د. هند محمد أحمد سيد، العنف المجتمعي، مرجع سابق، ص 23-28

1.2. عنف حسب المصدر:

أ-عنف فردي: ويقصد به نزوع الفرد إلى إيقاع الأذى بغيره من الأفراد والجماعات أو الأشياء باعتبارها حالات خاصة به وحده، ومرتكب العنف الفردي يتميز بصفات معينة تجعله كثيرا ما يميل إلى العنف متى سمحت له الضرورة لمثل هذا السلوك.

ب-عنف جماعي: ويقصد به صورة خاصة من صور العنف تقوم به مجموعة بشرية ذات خصائص مشتركة تعبر عن العنف (إيذاء، قتل، تدمير، حرق، تخريب...) اتجاه فرد أو جماعة أخرى معادية أو اتجاه موضوع يتم إدراكه كمصدر فعلي أو محتمل أن يكون من مصادر الإحباط أو الخطر.

والعنف الجماعي تنمو الدافعية لديه من خلال تفاعل العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والعقائدية، هذه العوامل عادة ما تكون بارزة في أذهان المشتركين في العنف الجماعي ويسعون للتعبير عنها وتحقيقها بشتى الوسائل ، مثل إرتكاب جرائم النهب والسلب والقتل والتخريب ...

2.2. عنف من حيث المقصد:

- **أ- عنف مباشر:** وهو العنف الموجه نحو جهة أخرى لها علاقة بالمصدر الأصلي المتسبب في السلوك العنفي.

- **عنف من حيث الهدف:**

أ-عنف موجه نحو الذات: : ويعني به معاقبة الفرد لذاته و إيلاهما، أي انه يتضمن أعمالا تصيب الإنسان في جسمه كالتعذيب و حرق الجسم وتناول المخدرات و الجرح العمدى لأعضاء الجسم، الانتحار و هو أقصى درجات العنف نحو الذات.

ب- عنف موجه نحو الآخرين: ويقصد به إلحاق الأذى والضرر بالأفراد أو الجماعات، وهذا الضرر قد يكون إما مادياً كالتعدي والضرب أو معنوياً كالصراخ في وجه الآخرين ومضايقتهم والسب والشتم...ومن هذا النوع نجد:

3.2. العنف الأسري:

ويدخل ضمن تهديد حرية الإنسان وكرامته وبالتالي حقوقه كإنسان، فلا يجوز تعريض أي إنسان للتعذيب ولا لعقوبات أو معاملات قاسية أو وحشية أو إطاحة بالكرامة.

وفي تعريف آخر للعنف الأسري " هو أحد أنماط السلوك العدوانى الذي ينتج من وجود علاقات غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة وما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة وفقاً لما يمليه النظام الاقتصادى والاجتماعى السائد في المجتمع. وأيضاً فإن العنف العائلى يشير إلى " ضرب وإهانة الزوجة والأطفال بأشكال متعددة، واغتصاب المحرمات من النساء في الأسرة، وقد يقوم بذلك الزوج، الابن، الأب، الأخ حيث يتمتع الرجل في المجتمعات الأبوية بمكانة وسلطة، الأمر الذي يعزز تلك السلطة على المرأة وفرض نفوذه من خلال استخدامه العنف عليها."

والمبرر الحقيقي وراء العنف أن للأمر علاقة بالتقسيم الاجتماعى للعمل تاريخياً، ونشوء السلطة الأبوية في المجتمع، فمن يقوم بالضرب يقوم به لعدة أسباب، ومن أبرزها أنه في ظل مجتمع ذكوري يتمتع فيه الرجل بالسلطة على أنه السيد، فإنه يعتبر أن المرأة جزءاً من ممتلكاته له حق التصرف بها كيفما يشاء.

4.2. العنف الرياضي

يُوهو عنف ممارس بين الشباب عموماً في الأندية الرياضية والملاعب... الخ، ومن مظاهره صور من الشغب و إلحاق الأذى بكل شيء والضرب و الحرق العشوائي مما يعبر عن غضب الشباب في حالة خسار فريق رياضي مقابل فريق رياضي آخر.

5.2. العنف السياسي :

ويعني مجموعة من الإختلافات والتناقضات الكامنة في الهياكل الإقتصادية والسياسية للمجتمع، ويتخذ عدة أشكال منها غياب التكامل الوطني داخل المجتمع وسعي بعض الجماعات إلى الانفصال عن الدولة وغياب العدالة الإجتماعية وحرمان قوى معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية وعدم إشباع الحاجيات الأساسية كالتعليم والصحة والمأكل للقطاعات العريضة من المواطنين وذلك من أجل تحقيق أهداف غير قانونية ومرفوضة إجتماعياً.

6.2. العنف الديني:

العنف الديني، مثل كل أعمال العنف، هي عملية جوهرها ثقافي معانيها تعتمد على هذا السياق العنف الديني في كثير من الأحيان يميل إلى التركيز بشكل كبير على الجانب الرمزي للفعل. العنف الديني هو في المقام الأول من اختصاص ممثل للأفعال العنيفة، ويمكن التمييز بين أشكال الفردية والجماعية من العنف. عموماً، يرتكب العنف الديني لأسباب عديدة وعموماً واحد فقط من العوامل المساهمة الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى الاضطرابات

7.2. عنف موجه نحو الممتلكات

: ويقصد به تخريب وتهديم ممتلكات الغير وإتلافها، أو سرقة هذه الممتلكات و الاستحواذ عليها
سار أو علانية، وبرضي الآخرين أو بغير رضاهم.

3. مظاهر العنف :تتمثل مظاهر العنف فيما يلي:

1.3. العنف المادي:

ومن مظاهره: تخريب ممتلكات الغير والتي تعني تدمير ممتلكات الغير وتحطيم الأشياء نتيجة الإحباط أو الحد أو الغير بدافع الإنتقام وكذا الإعتداء على الآخرين وإلحاق الضرر والأذى بهم كالمشاجرة والضرب والتشويه والقتل والاعتصاب بالإكراه أو تحت تهديد بالسلاح.

أيضا العنف الجسدي والذي يتم فيه استخدام القوة الجسدية من أجل الإيذاء و إلحاق الضرر كوسيلة عقاب غير إنسانية وغير شرعية تترك أثارا جسدية ظاهرة أو مخفية كما تترك آثارا نفسية يصعب تجاهلها ويتمثل ذلك في الضرب والجرح والإيذاء الجسدي الذي قد تتفاقم نتيجته الجرمية إلى حد الموت وليس بمستغرب أن نسمع عن أطفال قضاوا تحت تأثير ضربة بالمسطرة على الرأس أو بتأثير من الخوف الشديد من الضرب أو الركل أو حتى التحقير أو شد الأذن إذا كان الطفل على درجة عالية من الحساسية والرهافة أو كان يعاني من أمراض أو آفات قلبية مثلاً والأسوأ أن تلك الأفعال العنيفة قد يتم التعتيم عليها من قبل إدارة المدرسة والجهات المعنية بحجة عدم مقصوديتها أو الإشفاق على الفاعل من حيث الجزاء وخراب البيت وطبعاً يحدث هذا في نطاق ضيق جداً لكنه ليس نادر.

إن العنف الجسدي كوسيلة عقاب أو غيره يصنف اليوم من بين الجرائم الماسة بالأشخاص ثم إن إستخدامه كوسيلة ضبط في المجال التعليمي والتربوي يعتبر :

أولاً: وسيلة غير إنسانية لأنه يترك أثارا جسدية ظاهرة أو مستترة، كما يترك آثارا نفسية لا يمكن نكرانها في تطور الدراسات النفسية والطب النفسي.

ثانياً: وسيلة غير شرعية نتيجة لما قد يترتب على العنف الجسدي من أذى في شخص الفرد كالضرب والجرح والذي قد تتفاقم نتيجة السلبية إلى حد الضرب و الجرح و الذي قد تتفاقم نتيجته السلبية إلى حد موته أو يتسبب في إعاقة مستديمة.

2.3. العنف اللفظي:

يظهر من خلال أفعال و مشاعر الغضب، على شكل صراخ و التلطف بألفاظ جارحة و السب و الشتم و التهديد و قذف الآخرين بألفاظ و أهانتهم و إيلامهم نفسياً، والنميمة والغيبة و الوشاية، و الفتنة والتحدي و الكذب الخطير الذي يوقع الفتنة بين الآخرين و هذا كله بدافع الحقد و الغيرة والكراهية لإلحاق الضرر بالآخرين أو بالفرد في حد ذاته.

3.3. العنف الرمزي:

وهو اخطر أنواع العنف، ويقصد به جملة من الرموز والإشارات والدلالات هدفها فرض قوة أو سلطة بطريقة غير مباشرة، وتلك الدلالات إنما تحمل في طياتها العديد من المعاني.

كما يعرف بأنه: كل نفوذ أو سلطة تأتي من خلال طرح جملة من الدلالات التي يتضمنها رمزيا، وتلك الدلالات، إنما يقصد بها فاعلوها المطالبة بشرعية الحقوق وشرعية ممارسة هذا العنف، مثلما هو ممارس عليهم وبشكل علني، لكنهم يستخدمون هذا النمط من العنف الرمزي ردا للاعتبار.

ويضيف (بيار بورديو) بأنه:"أي نفوذ يقوم على العنف اللارمزي أو أي نفوذ يفلح في فرض دلالات معينة وفي فرضها بوصفها دلالات شرعية حاجبة علاقة القوة التي توصل قوته، ويضيف إلى علاقة القوة هذه قوته الذاتية المخصصة أي ذات الطابع الرمزي المخصص".

ومن أمثال العنف الرمزي الكتابات الحائضية والإيماءات والسخرية والتهكم وتعبيرات وجيهة متهجمة وجحوظ العينين، وتقطيب الحاجبين....

4.3. السرقعة:

وتعني محاولة الاستيلاء على شيء يشعر الفرد بأنه لا يملكه فقد يسرق الفرد بهدف تلبية حاجة الجوع أو بدافع حرمانه من الأشياء التي يحبها، أو يسرق للتباهي أمام الغير، أو بهدف إلحاق الأذى بالآخرين، وقد يكون دافع السرقعة هو إهمال الوالدين للأبناء و الغيرة و الحقد و الكراهية....

5.3. الإستغلال الجنسي:

وهو الاتصال الجنسي الإجباري باستخدام القوة بين البالغ والطفل إرضاء لرغبات جنسية عند البالغ دون وعي أو إدراك لدى الأطفال غير الناضجين لطبيعة تلك العلاقة أو إعطاء موافقتهم على تلك العلاقة، ويقصد بالاستغلال الجنسي - كشف الأعضاء التناسلية، إزالة الثياب عن الطفل، ملامسة أو ملاطفة جنسية، التلصص على الطفل، تعريض الطفل لصور أو أفلام جنسية، أعمال مشينة غير أخلاقية كإجبار الطفل على التلفظ بألفاظ جنسية، اغتصاب، وقد يقع داخل نطاق الأسرة أو خارجها وفي كلتا الحالتين يحاط بالتكتم الشديد والحيلولة دون الإحالة إلى القضاء.

6.3. العنف المدرسي :

ويقصد به العنف بين التلاميذ أنفسهم، أو بين المعلمين أنفسهم، أو بين المعلمين والتلاميذ وهذه الحالات مجتمعة تشير إلى العنف المدرسي الشامل الذي تسوده حالة من عدم الإستقرار وتظهر فيه بكل وضوح عدم القدرة على السيطرة على ظاهرة العنف المنتشر بين التلاميذ أنفسهم أو بينهم وبين المعلمين، كما يشير هذا المفهوم إلى التخريب المتعمد للممتلكات حيث يطلق عليه تسمية العنف الفردي والذي ينبع من فشل التلميذ وصعوبة مواجهة أنظمة المدرسة والتأقلم معها. ومما لا شك فيه أن للعنف المدرسي تأثيرات سلبية كبيرة تنعكس على التلاميذ ويظهر هذا في المجال السلوكي والتعليمي والاجتماعي والانفعالي.

4. المقاربات النظرية المفسرة للعنف:

تعددت المقاربات النظرية التي حاولت تفسير السلوكات العنيفة منها:

1.4. نظرية التحليل النفسي:

يرى فرويد أن الحياة كفاح في غريزة الحياة و دافعها الحب والجنس والتي تعمل من اجل الحفاظ على الفرد. وهي تشير إلى ميل الجزئيات إلى إعادة التوحيد والأجزاء كي تربط ببعضها البعض وتقود

إلى حالة سابقة من الاتجاه كما يحدث في حالة التناسل الجنسي وغريزة الحياة أو ايروس تعمل بهذا على تعادل الغرائز الهدامة التي تقوم معها جنباً إلى جنب، و بين غريزة الموت ودافعها العنف و التدمير و الانتحار وهي غريزة دائماً من أجل فناء الإنسان وتقوم بتوجيه العنف المباشر خارجاً نحو تدمير الآخرين، وإذا لم ينفذ العنف نحو موضوع خارجي سوف يسترد ضد الكائن نفسه بدافع تدمير الذات، والعنف لدى فرويد قوة غريزية فطرية في الإنسان تنشأ من غريزة الموت التي تعبر عن رغبة لا شعورية داخل كل فرد في الموت.

ولقد إستعان فرويد بالبيولوجيا لتأكيد وجهة نظره بان هناك ميلا لدى الكائنات الحية لأن تتحو حالة من اللاعضوية أي الموت، و قام فرويد بتعريف غريزة الموت بأنها تمثل ميل الكائنات و خلاياها للعودة إلى حالة اللاحياة، وفي مثل هذه الأحوال فان السلوك لا يتجه نحو خفض التوتر اللذة و لهذا كانت الغاية النهائية لكل المواد البيولوجية هي العودة إلى حالة اللاحياة، فمن المعتقد أن غريزة الموت تمثل القوة المسيطرة، ولقد قام فرويد بتعديل عبر مراحل نظريته عن أفكاره عن العنف، حينما أعد العنف كرد للإحباط في محاولة لإشباع دوافع الأنا، ثم قدم بعد ذلك العنف على أنه أحد دافعية غريزة الحياة التي تحمل الحب والعنف لدى فرويد من مقومات الكائن البشري، فهو غريزة الليبدو، وتلك الطاقة التي تحقق مبدأ اللذة، ولكنه يتحتم على الإنسان أن يأخذ بقيود مبدأ الواقع تلك القوة الكابتة عندئذ يظهر العنف كرد فعل للحرمان الذي فرضه مبدأ الواقع وهنا يوجه العنف إما إلى الذات كانت تسمى "مازوشية" أو يوجه إلى الأخر ويسمى "سادية" إن أراء فرويد إزاء أصل وطبيعة العنف هي أراء ذات نزعة تشاؤمية ليس فقط من جهة أن العنف هو سلوك ولادي ينبع من غريزة الموت مزود بها الفرد، وان الوظيفة الأساسية للسلوك العنيف الواضح هو المظهر الخارجي لهذه الغرائز، ولكن أيضا لان العنف أمر لا مفر منه فإذا لم يتجه الثاتانوس خارجيا نحو الآخرين، فانه سرعان ما يتجه داخليا نحو الفرد ذاته مؤديا إلى تدمير الفرد لنفسه.

2.4. النظرية البنائية الوظيفية :

ينظر أصحاب هذه النظرية إلى العنف على أن له دلالة داخل السياق الإجتماعي، وتهتم هذه النظرية بالطرق التي تحافظ بها على توازن عناصر البناء الإجتماعي، وأنماط السلوك و التكامل و الثبات النسبي للمجتمع أو الجماعات الإجتماعية وعلى هذا الأساس ينظر الوظيفيون للعنف على أن له دلالة داخل السياق الإجتماعي، فهو إما أن يكون ناتجا لفقدان الارتباط بالجماعات الإجتماعية التي تنظم وتوجه السلوك، أو أنه نتيجة لفقدان المعايير ونقص التوجيه و الضبط الإجتماعي ومن جهة أخرى نجد أن بعض الأفراد قد يتخذون من العنف أسلوب للحياة ويلجؤون إلى العدوان على الآخرين نظرا لعدم معرفتهم طريقة أخرى للحياة غير السلوك المتمس بالعنف، وهكذا فإن معظم السلوك الذي نسميه سلوكا منحرفا يعكس القيم الإجتماعية للمجتمع الذي يحدث فيه، أو الذي يتضمن على الأقل تأثيرا للخروج على ما تعارف عليه هذا المجتمع من مقاييس سلوكية.

3.4. نظرية الإحباط والعدوان:

يرجع العنف عند أصحاب هذه النظرية إلى فشل الآخرين و شعورهم بالإحباط في محاولتهم لتحقيق ما يرغبون به سواء كانت هذه الرغبة معنوية أو مادية. هذا الفشل يؤدي بهؤلاء المحبطين إلى ارتكاب أعمال عنيفة.

ويشير (دولارد) وزملائه إلى أن درجة الحفز للسلوك العنيف أي شدة الدافع العنيف تتباين بشكل مباشر مع درجة الإحباط، وهناك ثلاث عوامل حاسمة في هذا الصدد هي القيمة التدميرية أي أهمية الهدف الذي أحبطه، ودرجة التدخل بالاستجابة المحبطة وعدد الاستجابات المحبطة المتتالية أي التي حدثت من قبل، فكلما زادت أهمية الهدف الذي أحبط وكلما زادت درجة إعاقة الاستجابة، وكلما كان عدد الاستجابات المعاقبة، كلما زادت درجة الإغواء للسلوك العنيف...

خلاصة هذه النظرية قد اعتبرت أن الإحباط سبب للعنف و انه تزداد حدته كلما اشتد الشعور بالإحباط و أن الظروف الخارجية التي تحدث الإحباط هي التي تفجر العنف وتولده سواء كان عدوان مباشر في مواجهة مع العامل المحيط أو غير مباشرة في صورة انتقامية أخرى.

4.4. نظرية تعلم العنف:

يرى أصحاب هذه النظرية أن حدوث السلوك العنيف يرجع أساسا إلى فكرة التقليد، حيث يلجأ الصغير إلى تقليد الكبير، و من هنا يكون العنف عادة متعلمة تتدعم كلما مارس الفرد مزيدا من العنف و قد يحدث التقليد سواء في الوسط الذي يعيش فيه كتقليد الفرد للأشخاص المحيطين به، أو تقليد لبعض النماذج التي تبث له عن طريق وسائل الإعلام فعادة العنف يتكون في الفرد في وقت مبكر في حياته وهذا من خلال العلاقات الشخصية، ففي الأسرة هناك أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث السلوك العنيف و من بينهما طرق التنشئة الاجتماعية، أرجعت هذه النظرية العنف لدى الفرد إلى عملية التقليد التي يمارسها هذا الأخير .

5.4. نظرية ثقافة العنف:

ترتكز هذه النظرية على أحد المراحل الحديثة في تفسير ظاهرة العنف هذا المدخل يبين على افتراض وجود ثقافة للعنف في المجتمع و أطلق على هذه النظرية اسم نظريات الثقافة الفرعية، و يشير "دافيد كوهين" إلى أن الثقافات الفرعية تكتسب عن طريق التفاعل بين أفرادها، وهذه الثقافات عبارة عن أنماط سلوكية منتظمة. بشكل منافع للثقافة، و قد تظهر هذه الثقافة من خلال وسائل الإعلام مثلا أو الروايات التي تنتشر العنف و تمجده، أو وجود معايير أو قوانين في التعاملات الاقتصادية و حتى الاجتماعية تقوم على أساس أفكار تساير العنف، و من خلال تلك القوانين و المعايير تتجسد ثقافة في المجتمع تمجد العنف، و ما يلاحظ على هذه النظرية أنها ركزت على العنف و كأنه مكتسب فقط.

6.4. نظرية عوامل الجماعة :

يقوم المنطق الرئيس لهذه النظرية أساسا على فكرة العدوى الاجتماعية، و التي يفقد فيها الأفراد التفكير المنطقي في إطار الجماعة، و في هذا المعنى يرى " فيستنجو " وجود حالة سيكولوجية، و التي تؤدي إلى السلوك الاندفاعي الجماعي بما في ذلك العنف باعتباره أحد السلوكيات المرفوضة إجتماعيا، وتعود فكرة العدوى الجماعية أساسا إلى توافر البيئة الاجتماعية على عناصر تشجيعية للعنف.

7.4. نظرية الصراع:

يرى أصحاب نظرية الصراع أن العنف وسيلة للصراع بين النوعين (الجنسين)، إذ يعد العنف وسيلة أساسية لفرض سيطرة الرجل وتميزه على المرأة، و قد أصبح العنف وسيلة لتأكيد عدم المساواة بين النوعين وأدت للضغط على المرأة بهدف العودة إلى الأسرة و المنزل، كما أصبح الرجل يستخدم أساليب متنوعة من العنف يهدف للإفصاح من مكانة المرأة و تفوقها و من وجهة نظر أصحاب نظرية الصراع يمكن حل مشكلة العنف من خلال إتاحة فرص المساواة بين أفراد المجتمع، و عدم استغلال فئة لأخرى و إتاحة الفرص للمشاركة العادلة في الثروة و القوة.

8.4. النظرية الظاهرية (الفينومينولوجية):

احتلت هذه المرحلة النظرية مكانة قيمة في دراسة العنف في الفترة الأخيرة بطرحها موضوع العنف من منظور حديث، ترى في معطياته حيث تنطلق هذه النظرية من دراسة التجربة الذاتية للإنسان في تفاعله و علاقاته بالآخرين ، فالعنف يعد بمثابة كارثة للعلاقة مع الآخر تصيب الذات في نفس الوقت التي تصيب فيه الآخر، فالعنف هو أسلوب و طريقة معينة للدخول في علاقة مع الآخر و يشير " إينار " وهو أحد رواد هذه المدرسة إلى أن تأكد الذات يتم في حالة من الجبروت السحري من خلال إنكار الآخر مباشرة، فليس هناك عنف فجائي كما يتصور البعض حيث يرى العنف مجسدا في إطار صدمة

في العلاقة وهو وليد عملية تغير و تحول بطيء داخلي بحيث يقضي على عواطف الحب و المشاركة ليفجر مكانها العنف حرا طليقا، فهي في هذه النظرية ركزت على الشخصية الفردية مع إنكارها .

9.4. نظرية الحرمان النسبي:

من وجهة النظر هذه، فإن البيئة التي لا تفي باحتياجات أعضائها مما يؤدي إلى الشعور بالحرمان الذي يقود الأفراد إلى العنف .ويتأس هذا الاتجاه (تيد جور) الذي يعتبر أن مفهوم الحرمان النسبي، هو مفهوم مهم لتفسير الظواهر العنيفة. وهناك اختلافات واضحة بين التوقعات و التي تفترض أن الحرمان النسبي هو تباين كبير بين توقعات الناس لظروف الحياة التي يعتقدون أنهم يتعرضون لها والظروف التي يعتقدون أنهم قادرون على تحقيقها والاحتفاظ بها .ووفقا لنظرية تيد جور أن العنف الاجتماعي يختلف بشكل كبير من حيث الحدة والحرمان النسبي الذي يعاني منه أعضاء مجموعة معينة.

10.4. نظرية الضبط (التحكم الاجتماعي):

تأكد هذه النظرية أن العنف هو غريزة إنسانية فطرية تعبر عن نفسها عندما يفشل المجتمع في فرض قيود صارمة على أعضائه ويجادل مؤلفو هذه النظرية بان النوع الأول للدفاع عن المجتمع هو معايير الجماعة التي تشجع العنف وتنبذه والنمط الثاني هم أفراد المجتمع الذين لا يتحكم أفراد العائلة والجماعات الأولية الأخرى في سلوكهم وتخضعهم الشرطة للخوف من القانون أي من خلال الضوابط الإجتماعية الرسمية ولكن عندما تفشل الضوابط الرسمية في السيطرة على سلوك افراد المجتمع فإن سلوك العنف بين أعضائها يظهر ويزداد.¹

¹ نرمن حسين السطالي، كتاب سيكولوجية العنف وأثره على التنشئة الإجتماعية للابناء، السعيد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، جمهورية مصر العربية، 2018، ص83

الفصل الرابع:

الأبيئة والجائحات.

تمهيد:

كان الإنسان في العصور القديمة عرضة للمعاناة من الأمراض الفتاكة مثل معاناته ويلات الحروب والحوادث والقحط فكان معدل حياة الفرد لا يتعدى ثلاثون عاما ويرجع ذلك إلى عدم تطور الصحة، واقتصارها على المرض نفسه ومحاولة علاجه ثم بدأ الإنسان ينتبه إلى أن المحيطة به حيث تشارك في خلق الظروف التي تؤدي إلى المرض ومن هذه النقطة بدأ ما يسمى بصحة المجتمع . ولكن بالرغم من التقدم الكبير الذي شهدته البشرية في مجال الوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها وخاصة في الدول المتقدمة فإن هذه الأمراض لازالت تعتبر المشكلة الصحية الأولى على نطاق العالم وخاصة في الدول النامية وما يزال العالم يعاني بين الحين والآخر من جائحات خطيرة لأمراض معدية ولعل آخرها وباء كورونا كوفيد 19 ، ويتقدم السنين فإن الأمراض المعدية جعلت علماء الاجتماع وعلماء الأوبئة ينظرون إلى الصحة والمرض من زاوية الدور المهم الذي تؤديه المؤثرات الاجتماعية والبيئية على أنماط الصحة والمرض، فسع والى دراسة نسب التوزيع والتكرار للأوبئة والأمراض بين السكان، والى تفسير الصلة بين الصحة من جهة وعدد من المتغيرات من جهة أخرى مثل الطبقة الاجتماعية والجنس والعرق والعمر والطبيعة الجغرافية وغيرها.

1. تاريخ الأوبئة:

كشفت نقشي فيروس كورونا الجديد عن نقاط ضعف في الاستجابة العالمية لتفشي الفيروسات، في ظل تزايد الإصابات المؤكدة بالفيروس، إلى جانب حالات الوفاة.

وعلى مرّ التاريخ البشري، أثّرت الأوبئة على الحضارات منذ أول تفش معروف عام 430 قبل الميلاد خلال الحرب البيلوبونيسية (بين حلفاء أثينا وحلفاء إسبرطة). وكان للعديد من هذه الأوبئة

تداعيات كبيرة على المجتمع البشري، بداية من قتل نسب كبيرة من سكان العالم، وصولاً إلى جعل البشر يفكرون في أسئلة أكبر عن الحياة والوجود.

طاعون جستنيان (541 - 750م):

في تقريره الذي نشره موقع "بيزنس إنسايدر" الأميركي، قال الكاتب رايدر كيمبول إن تفشي الطاعون الدبلي وضع حداً لفترة حكم إمبراطور بيزنطة في القرن السادس جستنيان الأول. وقتل هذا الوباء الذي يعرف في الوقت الراهن باسم "طاعون جستنيان" بين 30 إلى 50 مليون شخص، أي ربما ما يعادل نصف سكان العالم في ذلك الوقت.

وبحسب المصادر التقليدية، ساهم تفشي هذا الوباء في توقف الأنشطة التجارية وإضعاف الإمبراطورية، مما سمح للحضارات الأخرى باستعادة الأراضي البيزنطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأجزاء من آسيا.

الموت الأسود (1347 - 1351م):

ذكر الكاتب أنه بين عامي 1347 و1351، انتشر الطاعون الدبلي في جميع أنحاء أوروبا، مما أسفر عن مقتل نحو 25 مليون شخص. واستغرقت إحصائيات مستويات عدد السكان في أوروبا أكثر من 200 عام للعودة إلى مستواها قبل العام 1347. ومن المحتمل أن يكون هذا الوباء أودى بحياة أعداد أكبر في آسيا، وخاصة الصين، حيث يُعتقد أنها موطن الوباء.

من بين التداعيات الأخرى لهذا الوباء الذي عُرف في وقت لاحق باسم "الموت الأسود"، كان بداية تراجع القنانة (الفلاحين في الإقطاعيات) حيث مات الكثير من الناس لدرجة أن مستوى معيشة الناجين ارتفع. وفي الواقع، ساهم ذلك في خلق المزيد من فرص العمل، وتنامي الحراك الاجتماعي ووقف الحروب لفترة قصيرة.

الجدري (القرنين 15 و17):

أشار الكاتب إلى أن الأوروبيين جلبوا عددا من الأمراض الجديدة عندما وصلوا لأول مرة إلى قارتي الأمريكيتين عام 1492. وكان أحد هذه الأمراض مرض الجدري، وهو مرض معدٍ قتل نحو 30% من المصابين.

وخلال هذه الفترة، أودى الجدري بحياة قرابة 20 مليون شخص، أي نحو 90% من السكان في الأمريكيتين. وساعد هذا الوباء الأوروبيين على استعمار وتطوير المناطق التي تم إخلاؤها، وتغيير تاريخ القارتين.

الكوليرا (1817 - 1823):

أشار الكاتب إلى أن وباء الكوليرا ظهر في "جيسور" بالهند، وانتشر في معظم أنحاء المنطقة ثم إلى المناطق المجاورة، وأودى بحياة الملايين قبل أن يتمكن طبيب بريطاني يدعى جون سنو من معرفة بعض المعلومات حول طرق الحد من انتشاره.

ووصفت منظمة الصحة العالمية الكوليرا -التي تصيب سنويا ما بين 1.3 و4 ملايين شخص- بأنها "الوباء المنسي". وقالت المنظمة إن تفشي الوباء السابع الذي بدأ عام 1961، لا يزال مستمرا حتى يومنا هذا.

ونظرا لأن عدوى الكوليرا ناتجة عن تناول طعام أو ماء ملوثين بجراثيم معينة، فقد تمكن هذا المرض من إلحاق الضرر بأغلبية ساحقة في البلدان التي تعاني من التوزيع غير العادل للثروة وتفقر إلى التنمية الاجتماعية. وتستمر الكوليرا في تغيير العالم من خلال إلحاق الضرر بالمناطق الفقيرة، في حين أنها لا تؤثر بشكل كبير على الدول الغنية.

الإنفلونزا الإسبانية (1918 - 1919):

تفشيت الإنفلونزا الإسبانية المعروفة أيضا باسم "وباء الإنفلونزا" عام 1918، وأصابت نحو 500 مليون شخص، وتسببت في قتل أكثر من 50 مليونا على مستوى العالم. خلال فترة تفشي المرض، كانت الحرب العالمية الأولى على مشارف نهايتها، ولم يكن لدى السلطات المعنية بالصحة العامة الوسائل الكافية للتعامل مع الأوبئة الفيروسيّة، مما ساهم في تأثيرها بشكل كبير على المجتمعات. وفي السنوات التالية، ساهمت الأبحاث في فهم كيفية انتشار الوباء وطرق الوقاية منه، مما ساعد على تقليل تأثير تفشي فيروسات مشابهة للإنفلونزا بعد ذلك.

إنفلونزا هونغ كونغ (1968 - 1970):

أفاد الكاتب بأنه بعد مرور 50 عاما من تفشي الإنفلونزا الإسبانية، انتشر فيروس آخر للإنفلونزا في جميع أنحاء العالم. وتشير التقديرات إلى أن عدد الوفيات العالمية الناجمة عن هذا الفيروس بلغ نحو مليون شخص، عُشرهم في الولايات المتحدة. وفي العام 1968، كان هذا الوباء ثالث وباء للإنفلونزا يحدث في القرن 20، بعد الإنفلونزا الإسبانية (عام 1918) والأنفلونزا الآسيوية التي انتشرت عام 1957. ويُعتقد أن الفيروس المسؤول عن الإنفلونزا الآسيوية تطور وعاد إلى الظهور بعد 10 سنوات. ورغم أن فيروس إنفلونزا هونغ كونغ لم يكن قاتلا مثل الإنفلونزا الإسبانية عام 1918، فإنه كان معديا بشكل استثنائي، حيث أصيب 500 ألف شخص في غضون أسبوعين من الإبلاغ عن أول حالة في هونغ كونغ. وعموما، ساعد الوباء مجتمع الصحة العالمي على فهم الدور الحيوي لعمليات التلقيح في منع تفشي المرض مستقبلا.

المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (2002 – 2003):

أوضح الكاتب أن المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة تعدّ مرضاً يسببه أحد فيروسات كورونا السبعة التي يمكن أن تصيب البشر، ويشبه تركيبها الوراثي تركيب فيروس كورونا الجديد بنسبة 90% تقريباً.

وفي العام 2003، أصبح المرض المتفشي الذي نشأ في مقاطعة غوانغدونغ الصينية وباء عالمياً انتشر سريعاً إلى 26 دولة، وأصاب أكثر من 8000 شخص وقتل 774 منهم. مع ذلك، كانت نتائج تفشي المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة لعام 2003 محدودة إلى حد كبير بسبب الاستجابة المكثفة للصحة العامة من جانب السلطات العالمية، بما في ذلك عزل المناطق المصابة والأفراد المصابين.

إنفلونزا الخنازير (2009 – 2010):

أفاد الكاتب بأن نوعاً جديداً من فيروس الإنفلونزا ظهر عام 2009، حيث أصاب أكثر من 60 مليون شخص في الولايات المتحدة، وتراوح عدد الوفيات العالمية بين 151 و575 ألفاً. ويطلق على هذا الفيروس اسم "إنفلونزا الخنازير" لأنه يبدو أنها انتقلت من الخنازير إلى البشر، وتختلف عن مرض الإنفلونزا العادية في أن 80% من الوفيات المرتبطة بالفيروس شملت أشخاصاً تقل أعمارهم عن 65 عاماً، على عكس وفيات الإنفلونزا العادية.

إيبولا (2014 – 2016):

في البداية، كان فيروس إيبولا -الذي سمي على اسم نهر قريب من المنطقة التي تفشى فيها المرض- محدود المدى مقارنة بأغلب الأوبئة الحديثة، ولكنه كان مميتاً بشكل لا يصدق. وظهر

الفيروس أولا في قرية صغيرة بغينيا عام 2014، وانتشر إلى عدد ضئيل من البلدان المجاورة في غربي أفريقيا.

وقتل الفيروس أكثر من 11 ألف شخص من أصل 29.6 ألف مصاب في غينيا وليبيريا وسيراليون. وتشير التقديرات إلى أن فيروس إيبولا كلف 4.3 مليارات دولار، وتسبب في انخفاض الاستثمارات الواردة بشكل كبير إلى الدول الثلاث.

وتشير التقديرات إلى أن فيروس كورونا سينتشر إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم، ويمكن أن يصيب في النهاية ما بين 40 و70% من سكان العالم. كما تشير دراسة أجرتها الجامعة الوطنية الأسترالية إلى أن فيروس كورونا الجديد سيتسبب في مقتل ملايين الأشخاص، وسيكلف الناتج المحلي الإجمالي العالمي مبلغ 2.4 تريليون دولار

2. تاريخ الجائحات في المجتمعات البشرية:

الوبائيات كلمة مشتقة من وباء والتي هي كلمة قديمة جدا يعود تاريخها إلى القرن الثالث قبل الميلاد إن علم الوبائيات بدا مع دراسة الأمراض الوبائية مثل الكوليرا والتيفوئيد والجذري والتي شكلت كارثة على الجنس البشري .

يعود أصل علم الوبائيات الى الفكرة التي عبر عنها (أبيقراط) منذ أكثر من 2000 عام ألا وهي أن العوامل البيئية تؤثر في حدوث المرض(أبيقراط 460-370 ق م)، أول من إستخدم في العصر القديم مصطلحي وبائي ومتوطن في كتابيه (الماء والهواء والأمكنة) و(الأوبئة) كما كان أول من أشار إلى توزع المرض وفقا للزمان والمكان والأشخاص المصابين به وتحدث عن احتمال العلاقة بين المرض والبيئة.

اكتشف العرب فعل العدوى منذ قديم عصورهم، وربما كانت مشاهداتهم على إنتقال الجرب بين الإبل هي التي أثارت انتباههم إلى انتشار بعض الأمراض بين أفراد مجموعة من الناس، ثم اكتشفوا بين الحين والآخر أن حالات الحصبة والجذري والجذام والسل تنتقل من المريض بها إلى غيره من الأصحاء إن ظهور الأمراض في حالات تبدلات الجو وفساد الهواء بالعفونات التي يجعلها (المجوسي) كأحد أسباب حدوث الأمراض وانتشارها بشكل قاطع ، لا تزال مدلولاتها قائمة بالرغم من عدم وضوح صورتها من الوجهة الوبائية .

لقد تعرض أطباء الحضارة العربية الإسلامية لموضوع الأوبئة بالتفصيل وأغنو علم الوبائيات بدراسات قيمة في مقدمتها ما كتبه الرازي عن الجذري والحصباء وما كتبه غبن سيناء في القانون ، وعلي بن العباس في كامل الصناعة وغيرهم.

وإذا عدنا إلى الحضارة الفرعونية نجد أنهم اهتموا بالوقاية من الأمراض فحثوا على النظافة الشخصية كالاستحمام اليومي ، والاهتمام بالصحة الغذائية كما أن العهد اليوناني إمتاز اهتمامه بالمدن التي كانت قليلة الازدحام وبمنازلها وأجوائها السكنية المفتوحة المعرضة للشمس والمتجددة التهوية، أما الرومان فكان اهتمامهم بالصحة البدنية والرياضية.

والحضارة الإسلامية مرة أخرى أكدت على النظافة الشخصية من وضوء واستحمام وطهارة وخرجت بعض الإرشادات الطبية التي شكلت بدايات صحية للمجتمع، ومنها ما يعرف لا حجر الصحي حيث قال الرسول محمد عليه الصلاة والسلام: " الطاعون رجس أرسل على طائفة من بني إسرائيل أو على من قبلكم فإذا سمعتم به في أرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم فيها فلا تخرجوا فرارا منها" (صحيح البخاري) وهذا يدل على الإجراءات الوقائية لتقليل انتشار الأمراض بين الناس.

أما في العصر الحاضر فقد تطور مفهوم علم الوبائيات عبر عدة مراحل إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن.

- 01- مرحلة تطور استخدام الطرائق الكمية في التحليل الوبائي .
- 02- مرحلة الاستقصاءات الوبائية التقليدية: وهي من أهم المراحل وقد تم فيها استخدام الطرائق الوبائية لدراسة المشكلات الصحية وأوبئة الأمراض المعدية قبل اكتشاف المكروبات ومعرفة دورها السببي، وأول تجربة وبائية للتلقيح ضد الجدري واستقصاء وباء الكوليرا في لندن عام 1854 م .
- 03- مرحلة التركيز على الأمراض المعدية وقد واكبت هذه المرحلة الاكتشافات الجرثومية التي كان أهم رجالها (لويس باستور 1822-1890 م) (وروبارت كوخ 1843-1910 م) وضلت هذه المرحلة باكتشاف العديد من العوامل المسببة للمرض .
- 04- مرحلة استخدام التجارب الإنسانية لدراسة مسببات المرض وقد أسهمت هذه المرحلة في إبراز التجارب السريرية حول فعالية اللقاحات والأدوية في مكافحة المشكلات الصحية.
- 05- مرحلة استخدام علم الوبائيات لتقييم الرعاية والذي بدأ من النصف الثاني من القرن العشرين. إن علم الوبائيات الحديث يهتم كذلك بدراسة الصحة العامة في السكان البشر في ارتباطها أو علاقتها بالبيئة أو ما يعرف بعلم وبائيات الصحة إن المعرفة المستقاة من الدراسات الوبائية تطبق ليس فقط لمنع المرض ولكن أيضا للرفي بصحة إيجابية.
- وحدثنا أدى تطور الطب الوقائي، والصحة العامة، وإعادة توجيهها إلى تحقيق التغير الأساسي في منظور الطب الاجتماعي منذ أكثر من قرن إلا أن الصحة العامة في أمريكا حتى الخمسة والثلاثين سنة الماضية كانت محصورة إلى حد كبير في عملية التحكم البيئي في الأمراض المعدية.
- لقد اتسع نطاق اهتمام علم الوبائيات ليشمل إلى جانب دراسة توزيع الأمراض المعدية بين السكان، دراسة بيئة الأمراض، وركز على أسباب المرض المختلفة ونتائجه المتباينة بين السكان ، وفي عدة بيئات، لقد أدى الاهتمام المتزايد بالتحكم في الأمراض المزمنة إلى الأخذ بعوامل أخرى غير العوامل

البيولوجية عند معالجة المرضى منها (التاريخ الماضي والعادات الشخصية، والعلاقات الأسرية، ونمط السكن)، كل هذه العوامل تؤثر في نتيجة العلاج أيضا.

يعد علم الوبائيات في شكله الحديث فهما دراسيا جديدا نسبيا، ويستخدم طرقا كمية لدراسة الأمراض في المجموعات السكانية، فعلى سبيل المثال قام كل من (ريتشارد دول) و(أندروهيل) بدراسة العلاقة بين تدخين السجائر وسرطان الرئة في بداية الخمسينيات.

كذلك صاغ (جون سنو) نظريته حول الصلة بين الأمراض المعدية وأشار إلى أن الكوليرا إنتشرت عن طريق الماء الملوث في مدينة لندن خلال الفترتين (1848-1849م) و(1853-1854م) ولاحظ ارتباطا واضحا بين مصدر مياه الشرب والوفيات، ومازالت تفشي الكوليرا تتكرر في المجموعات السكانية الفقيرة لاسيما في البلدان النامية ففي عام 2006 أبلغت أنغولا عن 40000 إصابة بالكوليرا 1600 حالة وفاة كذلك أبلغت السودان عن 13852 حالة كوليرا، نجم عنها 516 حالة وفاة، وفي الفترة الواقعة بين 1851-1960 قدمت خريطة لمرض السرطان في لندن شملت السيدات المصابات بالمرض في تلك الحقبة وتم اكتشاف أن هناك علاقة بين إرتفاع معدل الإصابة بالسرطان والمنطقة الجغرافية وتعود المحاولات الأولى للربط بين المرض والمتغيرات كالنوع والمهنة والحالة الإجتماعية الى ثلاثينات القرن 19 حيث إتضح انه بينما يغلب سرطان الكبد في الموزنبيق فإنه يندر في أوروبا وأمريكا بعكس سرطان الرئة الذي يكثر انتشاره في الغرب، وفي الوقت الذي ينتشر فيه مرض سرطان المثانة في مصر واليابان ينتشر سرطان المعدة وسرطان الجلد في المناطق الحارة من الكرة الأرضية.

شهد القرن العشرين ظاهرة أطلق عليها غزو الأمراض الوبائية فبالرغم من تطور الاساليب الوقائية التي تمنع المرض المعدي من الظهور فغنه كثيرا من الجماعات السكانية لا تأخذ بهذه الاساليب الوقائية، ويرجع ذلك إلى تمرد الجماعات السكانية ورفضها الأخذ بالسبل الوقائية التي قدمها العلم وهكذا يظهر أن تهديدات غزو الأمراض المعدية ما يزال قائما في بعض المجتمعات إن لم يكف في معظمها.

وتشير الأحداث الطبية انه حدث في السنوات الأخيرة تقدم كبير في مجال الطب الوقائي والصحة العامة أدى إلى تغيير أساسي في منظور الطب ففي الولايات المتحدة الأمريكية والى ما قبل 40 سنة كانت الصحة العامة تقتصر على عملية التحكم البيئي في الأمراض المعدية ، ولكن بعد أن أدرك المختصون أهمية العمليات الإجتماعية في السيطرة على الأمراض المعدية حدث تطور كبير في مجال الصحة فقد زاد اهتمام علم الوبائيات بالإعاقة الفيزيائية إلى زيادة إهتمامه بتوزيع الأمراض المعدية بين السكان، وأصبح علم الوبائيات يركز على معرفة أسباب المرض وعلى معرفة نتائجه المختلفة بين المجموعات السكانية.

إن تهديدات غزوات المرض للإنسان لا زالت قائمة وخطيرة وهذا ليس مرجعه إلى قائمة الأمراض الوبائية والمعدية التي يعاني منها الإنسان بل مرجعه أيضا إلى النتائج الثانوية المترتبة على مثل تلك الأمراض، لذا أضطر العاملون في المجال الطبي تغيير منظوراتهم العلاجية والوقائية تبعا لتغيير الأنماط المرضية ونتائجها الثانوية، فقد لا يكون هناك أمراض وبائية لكن هناك أمراض إجتماعية ومشكلات إعادة التأهيل.¹

3. كوفيد 19 والأزمات الإقتصادية والإجتماعية:

أدت جائحة كوفيد 19 -إلى تعطيل النشاط الاقتصادي الاعتيادي والحياة اليومية العامة في جميع أنحاء العالم .وفي إطار التصدي لهذا الوباء، اتخذت العديد من حكومات العالم تدابير صارمة لمنع تفشي المرض، ولضمان الأداء السليم لنظام الرعاية الصحية وحماية الفئات الأكثر ضعفا ومع ذلك، فبسبب تزايد حالة عدم اليقين والضعف الناجم عن إغلاق الأعمال التجارية، وفرض قيود السفر وتدابير الاحتواء، فإن الآثار الاقتصادية قصيرة الأجل وشيكة من حيث انخفاض الإنتاج والاستثمارات والأرباح بشكل يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة.

¹ د.أ.م.د عبد الفتاح محمد المشهلاني، الوبائيات دراسة سسيولوجية في إنتشار الامراض، مجلة جامعة تكريت للعلوم ، جامعة الموصل كلية الاداب قسم علم الإجتماع

إن جائحة كوفيد 19 -أكبر من أن تنحصر في أزمة صحية، فهي كارثة إنسانية تؤدي إلى تغيرات وتحولات هاجمت قلب المجتمعات واقتصادياتها. وتشير الأدلة المبكرة بالفعل إلى أن الفقراء والفئات المحرومة هم الذين يتكبدون بشكل أكبر عبء الآثار الاجتماعية والصحية والاقتصادية للفيروس في جميع أنحاء العالم، مما يستوجب وضع تدابير سياساتية علاجية عاجلة وفعالة.

تقدر الأمم المتحدة أن ما يقرب من نصف عمال العالم قد يفقدون وظائفهم بسبب الاقطاعات والآثار الاقتصادية الأخرى الناجمة عن تفشي المرض. وتشير أحدث توقعات صندوق النقد الدولي لعامي 2020 و 2021 بخصوص آفاق النمو أن العالم قد دخل في حالة ركود بمستوى سوء سنة 2009 إن لم يكن أسوأ كما أنه من المتوقع أن تنكمش الاقتصاديات الناشئة والنامية بنسبة - 1.0 % حيث من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.2 % في عام 2020 وسيكون التأثير الاقتصادي للوباء كبيرا على الحياة الاجتماعية للأفراد والمجتمعات والأمم. وفقا لتوقعات الاقتصاد العالمي، ستهوي جائحة كوفيد 19 -ب 49 مليون شخصا إلى حافة الفقر المدقع بحلول نهاية عام 2020 .

إن منظمة التعاون الإسلامي، التي أبلغت جميع دولها الأعضاء تقريبا عن حالات مؤكدة من فيروس كوفيد 19، غير محصنة ضد موجات الصدمات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنه. وكما هو الوضع في العديد من البلدان الأخرى حول العالم، شهدت الدول الأعضاء الآثار الجماعية السلبية والمفرطة لهذا الفيروس على اقتصادياتها ومجتمعاتها. في حين أنه من المهم تسليط الضوء على اختلاف مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء وسبل تصديها للوباء، فمن المهم أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار أن دول المنظمة مصنفة على أنها "دول نامية"، بل تصنف 21 منها في فئة "أقل البلدان نموا".

يصعب قياس الآثار الاقتصادية الحقيقية لوباء كوفيد 19 -في بيئة سريعة التغير، خصوصا على مستوى الإنتاج والعمالة وإنفاق المستهلكين والتجارة الدولية والأمن الغذائي والتعلم. إذ تستأثر البلدان

الأكثر تضررا من الوباء بأكبر الحصص على مستوى الناتج المحلي الإجمالي والتصنيع والتجارة على الصعيد العالمي. لكن على عكس الأزمة المالية العالمية الأخيرة، فإن جميع اقتصاديات العالم تقريبا تعاني من التداعيات السلبية لتفشي الوباء، ويقدم هذا القسم التقديرات الأولية والتأثيرات المحتملة على اقتصاديات ومجتمعات منظمة التعاون الإسلامي بناءً على البيانات والمعلومات المتاحة.

1.3. الإنتاج والنمو:

للوباء أثران رئيسيان على الاقتصاديات: أحدهما يتعلق بتوريد السلع والخدمات بسبب اضطرابات سلسلة القيمة على المستويين الوطني والدولي، والآخر يتعلق بالطلب على السلع والخدمات بسبب فقدان الدخل وارتفاع أوجه عدم اليقين. وهذا الأمر يعرض الشركات لخطر تكبد خسائر في العائدات، وانخفاض الاستثمارات والقدرة الإنتاجية، والاستغناء عن العمال، ثم في النهاية إلى العجز عن السداد. وإعادة ما تنفق الأسر والشركات بمستويات أقل وتوفر بمستويات أعلى في الظروف التي تتسم بعدم اليقين المتزايد، مما يقلل من إجمالي الطلب على السلع الأساسية والأصول ويخفض أسعارها. وعلاوة على ذلك، يتسبب الطلب على

السيولة وارتفاع معدلات تفادي المخاطر في حدوث ضغوط كبيرة في الأسواق المالية مصحوبة بتأثيرات كبيرة على تحديد أسعار الأصول وتمويل الديون. بما أنه لا يزال من المبكر التوصل إلى أي استنتاج بشأن احتمالات تفشي المرض، فإن الآثار المحتملة على

الإنتاج والنمو عادة ما يتم تقديمها بناءً على سيناريوهات بديلة تشمل إحداها تفاؤلاً كبيراً وأخرى متوسطة والأخيرة متشائمة والتي تعتمد بشكل أساسي على مدة الحجر (الإغلاق) الشامل. فعلى سبيل المثال، تقدر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية انخفاضا في مستوى الإنتاج يتراوح بين الخمس إلى الربع في العديد من الاقتصادات، مع احتمال انخفاض إنفاق المستهلكين بنحو الثلث فبينما من المتوقع أن تكون الآثار القصيرة الأجل بارزة ستعتمد الآثار المترتبة على نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي على

العديد من العوامل، بما في ذلك مدى صرامة تدابير الإغلاق الشامل ومدة سريانها، ومدى انخفاض الطلب ومدى تأثير تدابير الدعم المالي والنقدي على الانتعاش الاقتصادي. بينما تعتبر هذه السيناريوهات مهمة في افتراض التأثيرات المحتملة على الاقتصاد العالمي، فقد لا تكون مفيدة للغاية في تقييم التأثيرات على فرادى البلدان. ففي هذه الدراسة، تتم مقارنة تقديران من قبل صندوق النقد الدولي لتقييم الآثار المحتملة على اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي. إذ يعتمد التقدير الأول على التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي - أكتوبر 2019 ، والثاني بناء على التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي - أبريل 2020 . في حين أن التقدير الأول لم يتوقع حدوث هذا الوباء، يأخذ التقدير الثاني بعين الاعتبار التأثير الكامل المحتمل له. لذلك، فهو يوفر مجموعة معقولة من المعلومات لمناقشة التقديرات الأولية حول التأثيرات المحتملة على اقتصادات المنظمة. تشير مجموعة البيانات المنشورة في أكتوبر 2019 إلى توقعات نمو متوسط في منطقة منظمة التعاون الإسلامي بمستوى 3.7 % لعام 2020 و 3.8 % لعام 2021 . وهذا يتماشى إلى حد كبير مع مسار النمو الملحوظ على المدى الطويل في المنطقة. نشرت مجموعة البيانات المحدثة في أبريل 2020 مسجلة تراجعاً كبيراً، مع الأخذ في عين الاعتبار التأثيرات المحتملة للوباء. واستناداً إلى مجموعة البيانات الجديدة، يتوقع أن تعرف منطقة المنظمة انكماشاً بنسبة 2% في عام 2020 ، وبالنظر إلى حقيقة أن المنطقة قد شهدت معدل نمو إيجابي حتى خلال الأزمة المالية العالمية في 2008-2009 ، فإن هذا يكشف مدى شدة التأثير السلبي للوباء على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنظمة. من حيث التعافي، يبدو أن تقديرات صندوق النقد الدولي متفائلة إلى حد ما، وتعكس الأمل في انتعاش أسرع مما كانت عليه خلال الأزمة المالية العالمية. فمن المتوقع أن يتعافى الاقتصاد العالمي بمعدل 5.8 % في عام 2021 بعد انخفاض بنسبة 3 في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020 وبالمثل، يتوقع أن تنمو اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة بمعدل 5.4 % في عام 2021 وعند مقارنتها بمجموعات الدول الأخرى، من المتوقع

أن تتأثر دول المنظمة بشكل أقل حدة من الدول المتقدمة ولكن تقريبا بنفس مستوى الدول النامية غير الأعضاء فعلى الرغم من التوقعات المتفائلة نوعا ما من قبل صندوق النقد الدولي، قد تطول فترة التعافي إذا ظلت أسعار السلع الأساسية منخفضة، وزادت ديون الحكومات والشركات، وتفاقت الاختلالات المالية بسبب التمديد المحتمل للإغلاق الشامل للأنشطة الاقتصادية.

ونتيجة لذلك، من المتوقع أيضا أن ينخفض متوسط مستوى دخل الفرد في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من 11.5 ألف دولار أمريكي في عام 2019 إلى 11.1 ألف دولار أمريكي في عام 2020، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 3.4%. ونظرا لأن متوسط النمو السكاني أعلى في البلدان النامية، بما في ذلك دول المنظمة، من المتوقع أن تنخفض مستويات دخل الفرد فيها على نطاق أعلى مقارنة بانخفاض إجمالي الناتج المحلي من المتوقع أن يخلق الوباء مواطن ضعف إضافية في الاقتصادات. ونتيجة للتوقف المفاجئ لتدفقات رأس المال، وتزايد الاحتياجات من النفقات الحكومية لدعم الاقتصادات، وتقلص احتمالات توليد الإيرادات بسبب تقييد الأنشطة الاقتصادية والانخفاض الحاد في أسعار السلع، من المتوقع أن تواجه معظم اقتصاديات منظمة التعاون الإسلامي تدهورا كبيرا في أرصدة الحسابات الجارية. وفي عام 2020، من المتوقع أن تشهد فقط أفغانستان وتركيا والإمارات العربية المتحدة. فائضا في الحسابات الجارية ومن ناحية أخرى، سيكون هناك ضغط تضخمي أقل بسبب انخفاض الطلبات في معظم القطاعات. وفي 25 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، تم تنقيح توقعات التضخم بالنقصان. ومع ذلك، من المتوقع أن تشهد بعض البلدان التي تعتمد على الاستيراد زيادات حادة في متوسط مستويات أسعارها، مثل السودان وسورينام ولبنان وليبيا.

من ناحية أخرى، يقدر البنك الدولي أن التحويلات العالمية ستخفض بشكل حاد بنحو 20% في عام 2020 بسبب الأزمة الاقتصادية التي أحدثها هذا الوباء، وهو الانخفاض الأكثر حدة في التاريخ الحديث. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى انخفاض أجور العمال المهاجرين وتوظيفهم، وهم أكثر عرضة

لفقدان الوظائف والأجور في حالة الأزمات الاقتصادية التي تضرب البلدان المستضيفة لهم كما يُتوقع أن يزيد تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض شبكات الأمان الاجتماعي من نسبة الفقر في البلدان. وبهذا من المتوقع أن تسبب جائحة كوفيد 19 -أول زيادة في نسبة الفقر العالمي منذ عام 1998 ومع التوقعات الجديدة التي أبلغ عنها موظفو البنك الدولي، هو ارتفاع معدل الفقر العالمي.

2.3. العمالة:

لأزمة كوفيد 19 -تأثير كبير على جميع جوانب حياتنا، والأولوية الأكثر إلحاحا في محاولة التصدي للأزمة تقع حتما على الصحة العامة ومن المرجح أن تظل كذلك لأسابيع وأشهر مقبلة. ومن المتوقع أن تؤدي التدابير الوقائية المتمثلة في عمليات الإغلاق الشامل إلى تخفيض ساعات العمل وزيادة معدلات البطالة. فقد أصدرت منظمة العمل الدولية ثلاثة تقارير رصد معنية بتقييم أثر الوباء على عالم العمل بشكل منتظم. وتشير التقديرات الأولية لمنظمة العمل الدولية إلى ارتفاع المعدل العالمي للبطالة بمقدار 13 مليون شخص (السيناريو المعتدل) من مستوى أساسي بلغ 188 مليون في عام 2019 .

أشارت التقديرات العالمية التالية لمنظمة العمل الدولية إلى أن ساعات العمل ستتناقص بنسبة 6.7% في الربع الثاني من عام 2020 ، وهو ما يعادل 195 مليون عامل بدوام كامل، مع خسارة العمال لما يصل إلى 3.4 تريليون دولار أمريكي من الدخل بحلول نهاية عام 2020 وفي تقريرها النهائي، من المتوقع أن تتخفف ساعات العمل العالمية بنسبة 10.5% في الربع الثاني وهو ما يعادل 305 مليون وظيفة بدوام كامل، ما يشكل تراجعاً كبيراً لتقدير منظمة العمل الدولية السابق البالغ 195 مليون يبلغ تقدير الربع الأول من انخفاض ساعات العمل العالمية حالياً 4.5% حوالي 130 مليون وظيفة بدوام كامل.

في حين أن الملايين من العمال معرضون للتسريح من العمل، فإن العدد النهائي السنوي لفقدان الوظائف في عام 2020 ، والذي من المتوقع أن يكون أكثر من 25 مليون، سيعتمد بشكل حاسم على تطور الوباء والتدابير المتخذة للتخفيف من وطأته. فالوظائف التي من الممكن أن تكون عرضة لمخاطر عالية تتدخل ضمن نطاق قطاعات السياحة والإقامة والسفر والغذاء والخدمات المحلية الأخرى.

وتحديداً فإن العاملين لحسابهم الخاص، والعاملين في وظائف قصيرة الأجل أو بدوام جزئي هم أكثر عرضة إلى خطر فقدان العمل أو الدخل. ناهيك عن النساء والشباب الذين هم أكثر عرضة لانخفاض الطلب على العمالة، فإمكانية تلقيهم لإعانات البطالة والدخل المرتبط بها ضعيفة في حالة طول فترة البطالة بسبب الحيز المالي المحدود في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ومن المتوقع أيضاً أن تكون الوظائف في قطاع التصنيع معرضة للخطر، ولكن نسبياً عند مستويات أقل، وذلك اعتماداً على مدى تعطل سلسلة التوريد وديناميكيات الطلب على المدى المتوسط.

إن توقعات منظمة العمل الدولية على مستوى كل بلد على حدة غير متوفرة، ومن أجل الحصول على تقدير تقريبي بشأن الزيادة المحتملة في معدل البطالة وإجمالي العاطلين عن العمل في دول منظمة التعاون الإسلامي، يتم استخدام التقديرات العالمية لمنظمة العمل الدولية كبديل، والتي تتوقع حسب أحدث تقديراتها زيادة في عدد العاطلين عن العمل بأكثر من 25 مليون. وهذا يعادل زيادة بنسبة 0.7% في معدلات البطالة العالمية في إطار المستويات الحالية لمعدل المشاركة في القوى العاملة. وإذا زاد معدل البطالة بنفس المعدل في مجموعة دول المنظمة وبلغ (7.4% من 6.7%) فإن العدد الإجمالي للعاطلين سيرتفع من مستواه التقديري السابق البالغ 47.7 مليون إلى 53.3 مليون في عام 2020. أما إذا زادت معدلات البطالة إلى (7.7% بنسبة 1%)، فإن هذا العدد سيتجاوز 55 مليون شخص. مما سيسفر عن تحديات ضخمة في وضع السياسات العامة ضخمة ستواجهها حكومات منظمة التعاون الإسلامي في استيعاب 8 ملايين عاطل إضافي ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للسكان المتضررين خلال

فترة ما بعد الأزمة. إن انخفاض ساعات العمل والعمل من المنزل في وظائف معينة سيؤثر بشكل مباشر على إنتاجية العمل. والسبب ليس فقط أن الناس ليسوا على ما يرام أو يكافحون للعمل في المنزل، ولكن أيضا بسبب الانخفاض الحاد في الإنتاج. فامتلاك بنية تحتية مناسبة للاتصالات الرقمية والعمل عن بعد يمكن أن تقضي جزئيا على فقدان الإنتاجية لوظائف معينة، ولكن احتمال امتلاك العديد من الشركات في دول المنظمة لمثل هذه المرافق، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا يزال ضئيلا. إذ أنه في غياب بنية تحتية معدة مسبقا، قد يكون اللجوء إلى ترتيبات العمل هذه عن طريق الاستثمار الإضافي فيها مكلفا نوعا ما بالنسبة لمعظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وفقا لمسح أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا شمل 780 مؤسسة من مختلف محافظات تركيا حول آثار الوباء على الشركات، أجابت نسبة 36% من الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر بأنها قد علقت أنشطتها. وحسب المسح، انخفضت إيرادات أكثر من نصف الشركات بأكثر من 50% ويذكر أن أعلى ثلاثة أمور يُتوقع تحققها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مكافحة فيروس كورونا تشمل: تأجيل سداد الفواتير والضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي (80%) ، والتخفيضات الضريبية (77%) ويليها الدعم المالي 71% في حين أن قنوات الاتصال الرقمية تسهل ترتيبات العمل من البيت، إلا أن 32% فقط من الشركات الصغيرة هي التي تمتع ببنية تحتية كافية للعمل عن بعد، بينما بلغت 70% لدى الشركات الكبرى.

تشير التقديرات إلى انخفاض تدفقات الاستثمار العالمي بنسبة 1% في عام 2019 ، وفقا لمركز اتجاهات الاستثمار الصادر عن الأونكتاد والذي نشر في يناير 2020 فعند الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض المتوقع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية لعام 2019 ، ومع افتراض أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي سوف تشهد انخفاضا بنفس الحجم 40% في عام 2020 ، من المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المنظمة إلى أقل من 64 مليار دولار في 2020

وهو انخفاض أقوى بكثير في تدفقات الاستثمار مقارنة بالأزمات المالية العالمية 2008 - 2009 ، حيث شهدت دول المنظمة انخفاضا من 173 مليار دولار أمريكي في 2008 إلى 132 مليار دولار أمريكي في 2009 ، أي ما يعادل تراجعاً يقارب 23% من إجمالي التدفقات. وللحد من آثار الوباء، تحاول العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم تسريع إجراءات الموافقة على الاستثمار.

3.3. التداعيات الاجتماعية:

بالنظر إلى القدرات الوطنية المحدودة والضغط القائم على نظمها الصحية والاقتصادية والسياحية ونظم الحماية الاجتماعية، يتوقع أن تؤدي الجائحة وتداعياتها إلى تفاقم مظاهر التفاوت والتحيز الاجتماعي والتمييز القائمة في العديد من البلدان النامية والأقل نمواً، بما في ذلك دول منظمة التعاون الإسلامي. وإذا لم يتم معالجة المشاكل الاجتماعية العديدة التي يسببها أو يساهم في تفاقمها كوفيد 19 - من خلال إجراءات فعالة على مستوى السياسات العامة، فقد تؤدي الأزمة الاجتماعية في العديد من هذه البلدان إلى توسيع نطاق وزيادة التفاوتات والاستبعاد بين الفئات الأكثر هشاشة والعبء القائم عليها، والاتجاهات الديموغرافية السلبية، والفقر، وفقدان التماسك الاجتماعي، والاختلالات الهائلة في التعليم، والأهم من ذلك قد تؤدي إلى مجتمعات غير سليمة وغير فعالة.

كما أن تسليط الضوء على الآثار الاجتماعية لكوفيد-19 على الأفراد، وشرائح مختلفة من مجتمع منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب، وكذلك الأسر والسكان الضعفاء مثل المهاجرين واللاجئين والنازحين. كما سيساعد هذا التحليل في توجيه الموارد والسياسات العامة إلى حيث تشتد الحاجة إليها. وعلى وجه الخصوص، ينصب التركيز على آثار كوفيد-19 والطريقة التي تطور وتغير بها الوضع الاجتماعي في دول منظمة التعاون الإسلامي منذ تفشي المرض. وهذا من شأنه أن يساهم في فهم أفضل لكيفية إدارة المجتمعات والحكومات

لأزمة كوفيد 19 - والتصدي لها وبالتالي دعم الجهود التي تبذلها في تصميم استجاباتها على مستوى السياسات الاجتماعية.

4.3. البعد الاجتماعي للفقر والخدمات العامة:

تسبب جائحة كوفيد 19 - في تعميق وتعزيز أوجه عدم المساواة الاجتماعية القائمة في المجتمع، وتضاعف مواطن الضعف في النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ومعلوم أن الرقعة الجغرافية لمنظمة التعاون الإسلامي تصارع بمستويات متفاوتة قضايا متعلقة بالفقر والصراعات وحالات النزوح الداخلي والهجرة وأزمات اللاجئين. وستزداد حدة أوجه عدم المساواة السائدة هذه بمجرد ربطها بالعبء الإضافي الناجم عن الجائحة. ويفضي البحث في الإطار العام للأمان الاجتماعي في دول المنظمة إلى وجود حساسيات شديدة في هذا المجال و حتى أكبر دول منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر على مخططات واسعة النطاق للحماية الاجتماعية كانت دون المتوسط العالمي. وتتطوي شبكات الأمان الاجتماعي المحدودة في دول المنظمة على زيادة المشاغل الاجتماعية للسكان بسبب عدم وجود تدابير لتلبية احتياجاتهم الأساسية في أوقات اليأس. بل وإن هذا الوضع أسوأ بالنسبة للسكان المحرومين والضعفاء الذين يجب عليهم الآن التعامل مع تداعيات تفشي الجائحة بموارد محدودة وغير كافية.

والعنصر الأساسي الآخر الذي يجب مراعاته عند التفكير في الآثار الاجتماعية لكوفيد 19 - يتمثل في مستويات الفقر في البلدان. وتشير الدراسات إلى أن البلدان التي تعاني من مستويات أعلى من الفقر ستتضرر أكثر من تفشي المرض بسبب الأعداد القائمة وغير المعتادة لسكانها الضعفاء والمحرومين. كما كشفت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في موجز للسياسات العامة بشأن كوفيد 19 - أن المنطقة العربية تعاني من فقدان الوظائف بمعدل ينذر بالخطر وأن 8.3 مليون شخص سيقعون في براثن الفقر في جميع أنحاء الدول العربية. وعلاوة على ذلك، يبرز

نفس الموجز أن حالات العنف والتحديات الاجتماعية التي يواجهها المسنون والشباب والأطفال والنساء تزداد سوءا في العالم والمنطقة العربية.

ويشير تقرير صادر عن البنك الدولي بشأن الفقر العالمي إلى أنه على الرغم من تضرر أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حتى الآن بدرجة أقل نسبيا من نقشي المرض، إلا أن التوقعات توحى بأنها ستكون المنطقة الأكثر تضررا فيما يتعلق بزيادة مستويات الفقر المدقع ومن المتوقع أن يكون 23 مليون شخصا ممن زج بهم في وهدة الفقر في جميع أنحاء العالم في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعديد منهم من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فنسبة سكان منظمة التعاون الإسلامي الذي يعيشون تحت خط الفقر، بحيث سجلت 15 دولة عضو في المنظمة نسبا أعلى من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي في 2018 وستتطلب هذه البلدان اهتماما خاصا حيث ستزداد القضايا الاجتماعية تفاقمًا بسبب الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، الأمر الذي يقحم الملايين من الناس في دول المنظمة في فئات الفقر والفقر المدقع، مما سيزترتب عنه آثارا اجتماعية شديدة الحدة.

وتتسبب هذه الحلقة المفرغة من الفقر الدائم، التي ساهمت التدابير الاجتماعية المتخذة للحد من انتشار الفيروس في تفاقمها، في قضايا مجتمعية كبيرة للعديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تتراوح بين زيادة معدلات الطلاق، والعنف ضد النساء والفتيات، واضطرابات على مستوى التعليم، والأفكار النمطية المقترنة بالمسنين وتزايد اللامبالاة والخمول لدى الشباب، وتجاهل المهاجرين واللاجئين، ومن بين أمور أخرى تهديد النمو السليم للأطفال.

وتعتبر العديد من القضايا الاجتماعية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نتيجة للتحديات الاقتصادية القائمة أو المتفاقمة، والتي عندما تقترن بالحماية الاجتماعية المحدودة ومستويات الفقر المرتفعة أو المتزايدة تؤدي إلى تفاقم الوضع السلبي لفئات اجتماعية معينة بشكل متفاوت. لذلك،

هناك حاجة لبلورة فهم أفضل لكيفية تأثير هؤلاء السكان وتحديد نوع السياسات والمبادرات التي من شأنها الاستجابة للحد من معاناتهم وانتشالهم من وضعهم الضار بسلامتهم أثناء تفشي كوفيد 19 وبعده.

كما تؤثر جائحة كوفيد 19 - على جميع فئات السكان على صعيد العالم وتلحق الضرر بشكل خاص بأفراد تلك الفئات الاجتماعية التي تعاني من حالات الحرمان والضعف. وتستمر في التأثير بمستويات متفاوتة على السكان، بما في ذلك الأشخاص الذين يقعون تحت وطأة الفقر والمسنين والنساء والشباب والأطفال وغيرهم من الأشخاص ذوي الإعاقة.

فالنساء تواجه مخاطر صحية متزايدة، ونقص في الفرص الاقتصادية، وانعدام الأمن الغذائي، والعنف العاطفي والجسدي والنفسي، فضلا عن ارتفاع حالات التعرض للوصم والتمييز. ويظهر مؤشر التنمية على سبيل المثال، مدى تأخر النساء عن نظرائهن من الرجال، وكم تحتاج النساء للحاق بركبهم على مستوى كل بعد من أبعاد التنمية البشرية. وهو ما يعتبر غاية في الأهمية لفهم الفوارق الحقيقية القائمة بين الجنسين على مستوى إنجازات التنمية البشرية ومفيدا في عملية تطوير السياسات والبرامج. وعلى الرغم من إدخال البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتحسينات كبيرة على نتائج مؤشر التنمية الجنسانية في العقد الماضي، فإن الجائحة وتداعياتها قد تقوض هذه الجهود والإنجازات. وقد سجل متوسط المنظمة على مؤشر التنمية العالمية بنسبة أقل من متوسطي العالم والدول النامية الأخرى. وإذا لم يتم تخفيف الآثار الاجتماعية للجائحة بشكل فعال، فقد يؤدي ذلك إلى تراجع درجات المنظمة على مؤشر التنمية الجنسانية بسبب العبء الإضافي الذي تتحمله النساء في مواجهة كوفيد 19.

كما تزيد جائحة كوفيد 19 من جميع أشكال العنف ضد المرأة، علما أن معدل انتشاره مرتفع جدا، بحيث تتعرض امرأة واحدة من بين كل 3 نساء للعنف الجسدي أو الجنسي على مستوى العالم في مرحلة ما من حياتهن، وتلقى حوالي 6 نساء حتفها من أصل 10 نساء تقتلن عمدا في جميع أنحاء العالم

على يد شريك حميم أو أفراد آخرين من الأسرة و تظهر فئة النساء في دول منظمة التعاون الإسلامي عند مقارنتها بالفئات الأخرى معدلات أعلى من حيث حالات العنف المسجلة.

وفي حين أن للعنف ضد النساء والفتيات جذورا راسخة في مظاهر عدم المساواة بين الجنسين وعلاقات القوة السابقة لتفشي المرض، فقد ترتفع معدلات العنف ودرجاته خلال الأوضاع الهشة، بما في ذلك فترات الأوبئة.

وبالإشارة إلى كوفيد 19، تتفاقم معدلات الزيادة في العنف بسبب التعايش القسري، وإغلاق المجتمعات المحلية، والضغوط الاقتصادية، والخوف من الإصابة بالفيروس، وزيادة الأعراف الضارة، ومن بين أمور أخرى انخفاض في الخدمات الحكومية. كما سجلت الحكومات والمنظمات النسائية ارتفاع عدد المكالمات على خط الاتصالات العاجلة والبلاغات الرسمية عن الاعتداء الجسدي والجنسي أثناء العزل الاجتماعي وحالات الإغلاق.

وقد يتخذ العنف ضد النساء والفتيات خلال جائحة كوفيد 19 - أشكالاً جديدة، إذ يمكن للنساء أن تتعرض للعزل على يد معنفيهن، مما يحرمن من أي تواصل اجتماعي مع عائلاتهن وأصدقائهن ومسؤولي الإدارة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمعتدين تقييد وصول المرأة إلى المعلومات حول خدمات الحماية والخطوط الهاتفية المخصصة للمساعدة. كما يمكن الجمع بين الزيادة في القيود الفعلية التي يفرضها المعتدون والعنف والتربص المشددين عبر الإنترنت. ويمكن أن تؤدي الأشكال المختلفة للعنف ضد المرأة سواء عبر الإنترنت أو على أرض الواقع إلى تفاقم وضع النساء السلبي القائم، كما قد تؤدي إلى القلق النفسي والاجتماعي ثم زيادة معدلات الانتحار أو الاضطرابات.

وعلى الرغم من أن مسألة العنف ضد النساء والفتيات قد اتخذت حجة رئيسية أكبر بالتزامن مع تفشي المرض بسبب زيادته الحادة في جميع أنحاء العالم وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فإن التأثير الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد 19 - على النساء والفتيات لا يقتصر على العنف فقط. فالنساء

تواجه خطراً أكبر للإصابة بكوفيد 19 - لأن معظم المتخصصين في الرعاية الصحية في دول المنظمة من النساء، وخاصة الممرضات والقابلات وموظفات الدعم. وعلى سبيل المثال، كانت النساء والفتيات، لا سيما تلك اللواتي تعانين من صعوبات قائمة وتواجهن مخاطر صحية عديدة في كثير من الأحيان ولم يكن لديهن في الغالب إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية الملائمة ومرافق الصرف الصحي المناسبة، مما سيزيد من إعاقة قدرتهن على الصمود أمام تأثير هذه الجائحة واسعة الانتشار وذات الآثار المدمرة. وهذا سيزيد من صعوبة حصول المرأة على الخدمات الصحية ذات الأهمية الكبيرة مثل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وكذلك احتياجات المرأة في مراحل الحمل والولادة وما بعد الولادة.

بالإضافة إلى ذلك، من حيث البعد الاجتماعي المتمثل في الفقر، فإن تأثيره المتفاقم سيؤثر بمستويات متفاوتة على النساء والفتيات. ويتوقع أن يقع عدد أكبر من النساء في براثن الفقر، الأمر الذي لن يكون له آثاراً ضارة على النساء أنفسهن فحسب، بل سيؤدي أيضاً إلى انخفاضات في دخل الأسر وإلحاق الضرر بالأطفال.

بينما يصارع العالم الأزمة الصحية المتمثلة في كوفيد 19 -، بات كبار السن أحد ضحاياها الأكثر إلفاتا للنظر فالوباء ينتشر ويصيب الأشخاص من جميع الأعمار والأوضاع الصحية، لكن الأبحاث الأولية تشير إلى أن المسنين والأشخاص الذين يعانون من حالات طبية كامنة هم أكثر عرضة للمرض الشديد أو الموت بسبب مرض كوفيد 19 - وإلى جانب تداعياته الصحية المباشرة والمميتة على المسنين، نشأت مجموعة من القضايا

الاجتماعية ذات الصلة بهذه الفئة في حين تفاقمت أخرى بشكل سريع. ويبرز الواقع الحالي أن كبار السن يواجهون بعض التحديات والعوائق في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بسبب الجائحة، الأمر الذي يتطلب وضع سياسات فريدة ومحددة لمعالجتها بفعالية.

وقد يواجه كبار السن الذين يتم وضعهم في الحجر الصحي أو العزل مع أفراد الأسرة أو مقدمي الرعاية أيضا مخاطر أكبر تتعلق بالعنف والإساءة والإهمال. ويعتبر كبار السن الذين يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر - مثل مخيمات اللاجئين والمستوطنات العشوائية والسجون - معرضين للخطر بشكل خاص، بسبب ظروف الاكتظاظ، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الصحية، ومرافق المياه والصرف الصحي، وكذلك التحديات المحتملة في الحصول على الدعم والمساعدة الإنسانية.

على الصعيد العالمي، يعاني شخص واحد من كل 7 أشخاص شكلا من أشكال الإعاقة وحتى في السياق السابق لجائحة كوفيد 19 -، أشار تحليل مسح الصحة العالمي إلى أن الرجال والنساء ذوي الإعاقة، بالمقارنة مع الأشخاص الذين لا يعانون من إعاقة، غالبا ما يجدون مرافق الرعاية الصحية ومهارات مقدميها غير كافية بالضعف، وهم عرضة للحرمان من الرعاية الصحية بثلاثة أضعاف، وعرضة لتلقي معاملة سيئة في نظام الرعاية الصحية بأربعة أضعاف.

أدت جائحة فيروس كورونا إلى تعطيل حياة كل طفل وشاب. وصار جميع الأطفال والشباب، من جميع الأعمار وفي جميع أنحاء العالم متأثرين من جرائها. فالأمر لا يقتصر على إصابتهم بكوفيد 19 - ، ولكنهم أيضا من بين شرائح المجتمع الأكثر تأثرا بشدة من تداعياته الاجتماعية والاقتصادية. ووفقا لتحليل اليونيسيف، يعيش 99% من الأطفال والشباب تحت سن 18 عاما على مستوى العالم في إحدى البلدان الـ 186 التي تفرض بعض أشكال القيود على التنقل بسبب الجائحة. وعلاوة على ذلك، يعيش 60% من جميع الأطفال في إحدى الدول الـ 82 ذات تأمين شامل 7% أو جزئي 53% وهو ما يمثل 1.4 مليار حياة متأثرة من الشباب وكما هو الحال في أي أزمة، يعاني الشباب والأفراد الأكثر ضعفا في المجتمع بمستويات متفاوتة.

وقد أسفر الإجهاد الصحي والاقتصادي والآثار الاجتماعية لكوفيد 19 - عن اضطرابات في التعليم وانعدام الأمن الغذائي والمخاوف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي وزيادة الفقر والبطالة وتصادد

العنف ضد النساء والفتيات، ومن بين أمور أخرى، توسيع النطاق لأنماط جديدة للسلوك السلبي. وسوف يشعر الأطفال والشباب بآثار الجائحة هذه بشكل أكبر في البلدان النامية حيث تكون إجراءات الوصول إلى الخدمات وفرص الحصول عليها هشة وضعيفة.

وإن تأثير مرض كوفيد 19 - على الشباب بشكل خاص يعكس أيضا وضعاً محفوفاً بالتحديات . فمن المرجح أن يكون التأثير على عمالة الشباب شديد الحدة نظراً لأن الشباب هم بالفعل أكثر عرضة للمعاناة من البطالة بثلاثة أضعاف عن البالغين . ووفقاً لليونسكو، نفذت 165 دولة حتى الآن عمليات إغلاق للمؤسسات التعليمية على مستوى الدولة، وأغلقت عدة دول أخرى مؤسسات معينة، مما أثر على 1.52 مليار طفل وشاب . وسيكون للوضع عواقب وخيمة من حيث مقاطعة التعلم، والإخلال بعادات التغذية، ورفع معدلات التسرب الدراسي . وعلى وجه الخصوص، تؤثر عمليات الإغلاق بشدة على الأطفال والشباب الضعفاء والمحرومين الذين يتوفرون على فرص تعليمية أقل خارج المدرسة، ونقص في إمكانية الوصول إلى أدوات التعلم عن بعد والإنترنت، والذين يعتمدون على وجبات مدرسية مجانية أو مخفضة الثمن للحصول على تغذية صحية . كما أن الشباب يستعدون في سنواتهم التعليمية الأخيرة لبدء حياتهم، ومن شأن آثار الجائحة أن تؤدي إلى زيادة الضغط والعبء القائم على عاتقهم، مما قد يؤدي إلى مستويات مختلفة من الاكتئاب والقلق وزيادة اللامبالاة والخمول .

وفي الإجمال، سيتأثر كل من النساء وكبار السن وذوي الإعاقة والأطفال والشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي بمستويات متفاوتة بسبب الجائحة . ومن الواضح أن أنظمة الحماية الاجتماعية المحدودة والضعيفة إلى جانب الفقر المتفاحم الناجم عن تفشي المرض سيؤدي إلى استفحال أوجه عدم المساواة والصعوبات والتحديات القائمة مسبقاً التي تواجهها هذه الفئات الاجتماعية . وفي جميع الحالات تقريباً، ستمثل النتيجة في زيادة العنف والاستغلال، وانعدام الأمن الغذائي، وتزايد مستويات القلق

والاكتئاب، وتأجيج التعصب والتمييز، ومن بين أمور أخرى ستؤثر الجائحة على الأداء السليم للمجتمع ككل.

على الرغم من وضوح آثار تفشي كوفيد 19 -وقابلية توقعها بشكل كبير في القطاعين الصحي والاقتصادي، وتأثيرها على السكان المحرومين والضعفاء، فإن التأثير الشامل للجائحة من حيث العلاقات والسلوكيات الاجتماعية لم يتم اكتشافه بالكامل. فكيف ستؤثر الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية لتفشي المرض على العلاقات الاجتماعية، مثل التماسك الأسري، والتفاعلات فيما بين الأصدقاء، والأزواج، والزملاء، والمدرسين والطلاب. ولا تزال أسئلة حول ما إذا كان الناس سيشعرون بشكل أو بآخر بالارتباط بالآخرين؟ وما هي الآثار الناجمة عن عمل الأشخاص من المنزل في نفس البيئة التي يعيش فيها أطفالهم وأفراد أسرهم؟ وكيف سيتعامل الأشخاص في الأماكن العامة؟ موضع استفسار لدى الخبراء والباحثين. ومع ذلك، يمكن تقديم بعض الملاحظات الأولية حول تأثير الوباء على العلاقات الحالية والمستقبلية بين الناس وبيئتهم. وفي هذا السياق، من المهم الأخذ بعين الاعتبار أن السياق الخاص في كل بلد سيؤثر على كيفية ومدى تبدل العلاقات

والسلوكيات الاجتماعية أو تغييرها أو تحولها. ويمكن إبراز عدد من العناصر المشتركة التي ستظهر حتماً التأثير على جميع البلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على النحو التالي:

يتمثل العنصر الأول الذي يجب أخذه في الاعتبار حول تأثير الوباء على العلاقات والسلوكيات الاجتماعية في التدابير العامة المتخذة للسيطرة على تفشي المرض. فقد اتخذت العديد من البلدان حول العالم وجميع دول منظمة التعاون الإسلامي تقريبا إجراءات غير مسبقة للحيلولة دون الاحتكاك الاجتماعي وإبطاء انتشار الفيروس، مثل إغلاق المدارس والمحلات التجارية والمطاعم والمقاهي، وحظر المناسبات العامة وتحفيز العمل من المنزل أو فرضه. وقد توصلت الدراسات الأولية إلى أن التباعد

الاجتماعي سيكون له آثارا لاحقة على السفر والأنشطة خارج المنزل والتغيير في أنماط النقل العام والعزل الاجتماعي.

وعلاوة على ذلك، أثرت الجائحة على الممارسات الدينية بطرق مختلفة، بما في ذلك إلغاء العبادة (الصلاة) والحج والاحتفال بالأعياد الدينية وإغلاق المدارس الدينية. ومن المرجح أن يدوم الانخفاض في معدل السفر حتى بعد انتهاء تأثير الفيروس ويؤدي إلى تغيير الديناميكيات الاجتماعية مثل قضاء المزيد من الوقت مع العائلة، والبقاء على مقربة من مكان الإقامة والتجول مع الأصدقاء المقربين. كما ستزداد خدمات التوصيل عبر الإنترنت حيث سيتجنب الناس الذهاب إلى المناطق المزدحمة في أعقاب الجائحة. وستكون القيم الاجتماعية المستعملة لإظهار التقارب عن طريق الحركات والمصافحة والتواصل الجسدي محدودة حيث سيكون الناس مترددين خوفا من الإصابة بالفيروس، فضلا عن ارتداء الكمامات في الأماكن العامة بشكل منتظم. وستشكل ذروة هذه الأمور ما نوقش على نطاق واسع على أنه "الوضع الطبيعي الجديد".¹

¹ الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الافاق والتحديات مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) ماي 2020

الفصل الخامس:

الجانب الميداني.

- تمهيد:

يعتبر التحليل والتفسير السوسولوجي للمعطيات والبيانات، خطوة موضوعية مهمة نحو التعميم بواسطته يمكن للباحث أن يبين العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، والعلاقات التي تربطها بغيرها، فالباحث يحلل نتائج دراسته في ضوء الإطار النظري الذي وضعه في بدايتها، وأيضاً مقارنة ما توصل إليه مع نتائج الدراسات السابقة المشابهة لدراسته من أجل تأكيد نتائجها أو مخالفتها، فدون التفسير السوسولوجي تصبح البيانات مجرد تجميع لمعلومات لا معنى لها، إذ يمكن القول تحويل المعطى الرقمي في الدراسات السوسولوجي، إلى معطى معرفي واجتماعي محدد يستهدف معالجة إشكالية البحث، و نقل الدراسة من الحالة الوصفية إلى الحالة التفسيرية أو التحليلية.

وبناء على ما تقدم، سنحاول من خلال هذا الفصل تقديم تحليل وتفسير للمعطيات الميدانية التي تم جمعها والمتمثلة في إجراء مقابلات على عينة من المبحوثين والملاحظة بالمشاركة، حيث إعتدنا في الدراسة الراهنة على تحليل المعطيات الميدانية على الأسلوبين الكمي والكيفي، فالأول يتجلى في تكميم البيانات وحساب النسب المئوية، أما الثاني فيرتبط بتحليل هذه البيانات وربطها بالإطار النظري ومحاولة الإجابة على مختلف التساؤلات التي تثيرها هذه الدراسة والمتمحورة حول دور العمل الشرطي الجوّاري وظاهرة العنف في زمن تفشي وباء كورونا.

1. الدراسة الميدانية:**1.1. تعريف الملاحظة بالمشاركة:**

- إن الملاحظة بالمشاركة تقنية بحثية ينبغي أن يقوم الباحث فيها بدور المشارك في حياة أفراد الجماعة التي ينوي دراستها وأن يقوم بسائر أوجه النشاطات التي يقومون بها في فترة الدراسة ويستلزم أن يصبح عضواً منهم يعيش ظروف حياتهم ويخضع لجميع المؤثرات التي يخضعون لها

حتى قال فيها "تورين" Alain Touraine "إنّ المغزى من الملاحظة المشاركة هو فهم الآخر من خلال تقاسم ظروف مشتركة."

- ويعرّف (لاباساد Georges Lapassade) (الملاحظة المشاركة بقوله هي طريقة يشارك فيها الباحث في الحياة اليومية للمجموعة الاجتماعية موضوع البحث، بهدف مضاعفة المعارف. وهذه الطريقة تلغي المسافة الفاصلة بين الباحث وموضوع البحث وتحولّ الباحث من ثم إلى فاعل [actor- acteur] لا مجرد متفرّج أو عنصر محايد.

2.1. تعريف المقابلة:

- هو لقاء مباشر يجمع ما بين الباحث العلمي، وأفراد العينة التي يراها مناسبة من وجهة نظره؛ للحصول على معلومات تخص موضوع البحث العلمي، ويتم ذلك بصورة مباشرة دون وسيط، وتعد طريقة المقابلة من أكثر أدوات الدراسة صدقاً.

- كما يشيع استخدام أداة المقابلة في الأبحاث السلوكية والاجتماعية ذات الصلة بالإنسان، والسبب في ذلك ما تتطلبه من دراسة دقيقة ومتعمقة وهو ما ينطبق على موضوع بحثنا.

2. عرض شبكة الملاحظة بالمشاركة:

1.2. دليل شبكة الملاحظة

الملاحظة:	
تمت عملية الملاحظة بالمشاركة منذ بداية فكرة موضوع البحث في عدة أماكن منها المغلقة و منها المفتوحة، بشوارع متفرقة بمدينة تبسة. وذلك من أجل رصد و حصر العديد من مظاهر و أشكال العنف الممكنة الحدوث وكذا الوقوف عن كثب على سلوكيات المواطنين و مدى تطبيقهم للبروتوكول الصحي وكذا ما يترتب عن هذا البروتوكول من تبعات وتأثيرات اقتصادية و اجتماعية يومية سواء كانت ايجابية أو سلبية.	وصف مكان الملاحظة

<p>لاحظنا تواجد كافة الفئات العمرية تقريبا خارج أوقات الحجر الصحي، مع تسجيل انخفاض في حضور المرأة خاصة في الفضاءات العامة و الطرقات أما في أوقات الحجر الصحي والتي عادة كانت في الفترة الليلية كانت الفئة الشبانية من الذكور هي الغالبة في التواجد على مستوى الأحياء الشعبية والطرقات الرئيسية و كذا بعض الأماكن المغلقة كالمقاهي و قاعات الألعاب التي تنشط بطريقة سرية.</p>	<p>توصيف الأشخاص من حيث الجنس، السن.</p>
<p>لاحظنا تباين في الأنشطة و كذا التفاعلات الحاصلة، ففي بدايات تفشي الوباء كان التباعد الاجتماعي و ارتداء الكمامة ونقص التنقل إلا للضرورة غالبا على الطابع اليومي للمجتمع التبسي، رغم أننا لاحظنا الكثير من مظاهر الرفض لإجراءات البروتوكول الصحي ولاحظنا انتشار للإشاعات حول حقيقة الوباء و كذا تذمر واسع من طرف الكثيرين حول ذلك.</p> <p>لاحظنا تعطل الكثير من الأنشطة الاقتصادية مما سيؤثر على القدرة الشرائية و الدخل الفردي لممتهني المهن الحرة خاصة.</p> <p>خلال خرجاتنا الميدانية لاحظنا تواجد تجمعات ليلية بالأحياء الشعبية لممارسة لعبة الدومينو الألعاب الورقية بالإضافة إلى تعاطي المواد المخدرة و الشيشة.</p> <p>سجلنا خروقات من طرف الفئات الشبانية بالمقاهي و قاعات الألعاب التي تفتح بطريقة سرية لفئات معينة.</p>	<p>توصيف الأنشطة العامة ، التكرارات التفاعل الحاصل</p>
<p>لاحظنا منذ بداية الوباء زيادة مظاهر العنف في المجتمع التبسي وخاصة التوتر النفسي الذي كان غالبا وباديا على محيا الكثيرين وهذا ما لاحظناه عند تجوالنا بالأماكن المفتوحة حيث كانت جل ردود الأفعال بين المواطنين تكون بانفعال شديد وعادة ما يؤدي هذا الإنفعال إلى وقوع خلافات تتطور في بعض الأحيان الى ملاسنات بألفاظ نبينة مناوشات جسدية.</p> <p>في ضل تواجد أغلبية أفراد المجتمع داخل بيوتهم جراء البروتوكول الصحي وما ترتب عنه من تباعد اجتماعي وكذا الخروج إلا للضرورة لا حضنا خلو الكثير من</p>	<p>مظاهر وأشكال العنف</p>

<p>الفضاءات العامة من المارة سواء في الفترة النهارية او في الفترة الليلية، مما حفز الجانب العدواني والعنيف كالسرقة بالعنف وترويج المؤثرات العقلية التي كثر إستهلاكها على نطاق واسع خصوصا مع الحجر الصحي وقلة التنقل التي أثرت على بارونات المخدرات من القنب الهندي لدى البعض من المنحرفين في هذه الأماكن والتي إختلفت من أحياء شعبية كحي الزاوية والمرجة وبوحبة ، رفانة الدكان، والأحياء ذات البناء العمراني العمودي كحي 04 مارس وأسواق مثل سوق ليبيا وسوق الفلاح بوسط المدينة ، طيلة فترة معايشة موضوع البحث لا حظنا العديد من النزاعات الأسرية التي ظهرت من خلال سماعي لبعض الصراخ المنبعث من بعض البيوت في أحياء متفرقة كما لاحظنا قلق بادي على الأطفال جراء توقف الدراسة والحجر المنزلي المطبق والذي زاده ضيق المنازل شدتنا.</p>	
<p>في بداية إنتشار الوباء لاحظنا إرتباك لدى عامة الناس من جراء الوباء الغير معهود على المجتمع عامة والمجتمع التبسي خاصة حيث لاحظنا إلتزام الأغلبية للبروتوكول الصحي ومع مرور الوقت لاحظنا كسر للحجر الصحي وعدم التقيد بأوامر البقاء بالمنزل وعدم التنقل الا للضرورة وهو ما حتم على رجال الشرطة الحزم من خلال تكثيف الجانب التحسيسى والوقائي عن طريق إستعمال مكبرات الصوت وحث الجميع على الإلتزام بالبروتوكول الصحي والبقاء بالمنزل مع تطبيق القانون ورفع المخالفات والقيام بالدوريات على الأحياء ومراقبة المحلات ما جعلها تكون في صدام مع المواطنين الذين لا يمثلون للبروتوكول الصحي من خلال التهرب من ملاقات رجال الشرطة والإختباء بالمحلات والبيوت حتى لا يتم رفع المخالفات ضدهم كما كان هناك في الكثير من الأحيان ردود أفعال عنيفة ضد افراد الشرطة من خلال الصياح للتنبيه عن تواجدهم بالحي وكذا الإعتداءات بالرشق بالحجارة.</p>	<p>مظاهر القبول والرفض (الإذعان للبروتوكول الصحي)</p>

2.2. خلاصة:

من خلال شبكة الملاحظة بالمشاركة تبين لنا بان البروتوكول الصحي بسبب تفشي فيروس كورونا قد أحدث تغييرا اجتماعيا في البناء الاجتماعي وأدى لزيادة مظاهر العنف في الأماكن التي تكثرت بها الحركة من أماكن عامة وأسواق ومحلات تجارية وإدارات عمومية .

حيث يرجع ذلك في العامل النفسي وتأثير الغلق العام مما أدى بالمنحرفين الى التواجد بالأماكن العامة كتحد للنظم المطبقة في ظل الجائحة والتي أدت الى تحديد أماكن الحركة والتنقل وهي عادة ما تتخذ من فئات معينة من المجتمع لكسب قوت يومهم و ما يرغبون به سواء كانت هذه الرغبة معنوية أو مادية .

ومن خلال الملاحظة تبين لنا ان كلا الجنسين قاما بعدم الإمتثال للبروتوكول الصحي حيث لاحظنا تواجد كلا الجنسين بالأماكن العامة والأسواق والمحلات التجارية والإدارات العمومية بينما إنحصر على الجنس الذكري في الفترة الليلية وهذا راجع الى الطبيعة التي تميز المجتمع التبسي وكانت فئة الشباب هي الأبرز لتفادي كبار السن التواجد بالاماكن العامة خوفا من الوباء مع إعتقاد الشباب بعدم وجود المرض وكذا عدم تأثيره على الأصحاء.

كما كان لغلق الاسواق والمحلات التجارية دورا كبيرا في التأثير على الجانب الإقتصادي والإجتماعي لأفراد المجتمع وهو ما أدى بفئة كبيرة الى فقدان مناصب العمل وهو ما حتم عليهم التواجد بالأحياء وخاصة منها الشعبية أين كان جهم يمارس لعبة الدومينو والألعاب الورقية وتعاطي الشيشة مع تواجد البعض الآخر بالمقاهي وقاعات الألعاب المفتوحة بطرق سرية ولفئة معينة وهما ما أدى ببعض للظروف السالفة الذكر إلى البحث عن مصادر للمال حتى يتم إشباع رغباتهم المادية وهو ما أدى بهم الى إستعمال العنف كوسيلة لتحقيق غايتهم .

كما لاحظنا منذ بداية الوباء زيادة مظاهر العنف في المجتمع التبسي وخاصة التوتر النفسي الذي كان غالبا وباديا على محيا الكثيرين وهذا ما لاحظناه عند تجوالنا بالأماكن المفتوحة حيث كانت جل ردود الأفعال بين المواطنين تكون بإنفعال شديد وعادة ما يؤدي هذا الإنفعال الى وقوع خلافات تتطور في بعض الأحيان إلى ملامات بألفاظ نبيئة مناوشات جسدية.

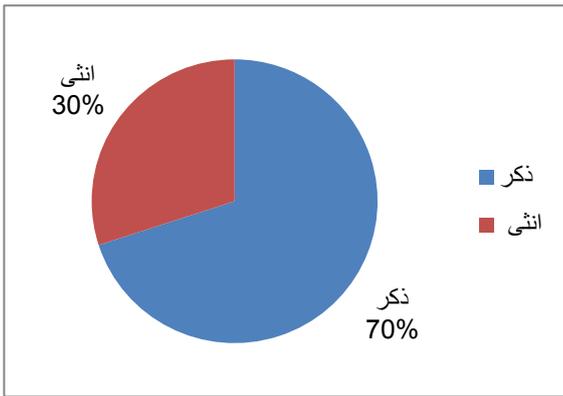
في ضل تواجد أغلبية أفراد المجتمع داخل بيوتهم جراء البروتوكول الصحي وما ترتب عنه من تباعد إجتماعي وكذا الخروج إلا للضرورة لا حظنا خلو الكثير من الفضاءات العامة من المارة سواء في الفترة النهارية أو في الفترة الليلية، مما حفز الجانب العدواني والعنيف كالسرقة بالعنف وترويج المؤثرات العقلية التي كثر إستهلاكها على نطاق واسع خصوصا مع الحجر الصحي وقلة التنقل التي أثرت على بارونات المخدرات من القنب الهندي لدى البعض من المنحرفين في هذه الأماكن والتي إختلفت من أحياء شعبية كحي الزاوية والمرجة وبوحبة ، رفانة الدكان، والإحياء ذات البناء العمراني العمودي كحي 04 مارس وأسواق مثل سوق ليبيا وسوق الفلاح بوسط المدينة ، طيلة فترة معايشة موضوع البحث لا حظنا العديد من النزاعات الأسرية التي ظهرت من خلال سماعي لبعض الصراخ المنبعث من بعض البيوت في أحياء متفرقة كما لاحظنا قلق بادي على الأطفال جراء توقف الدراسة والحجر المنزلي المطبق والذي زاده ضيق المنازل شدة.

كما لاحظنا إرتباك لدى عامة الناس من جراء الوباء الغير معهود على المجتمع عامة والمجتمع التبسي خاصة حيث لاحظنا إلتزام الأغلبية للبروتوكول الصحي ومع مرور الوقت لاحظنا كسر للحجر الصحي وعدم التقيد بأوامر البقاء بالمنازل وعدم التنقل إلا للضرورة وهو ما حتم على رجال الشرطة الحزم من خلال تكثيف الجانب التحسيس والوقائي عن طريق إستعمال مكبرات الصوت وحث الجميع على الإلتزام بالبروتوكول الصحي والبقاء بالمنازل مع تطبيق القانون ورفع المخالفات والقيام بالدوريات على الأحياء ومراقبة المحلات ما جعلها تكون في صدام مع المواطنين الذين لا يمتثلون للبروتوكول

الصحي من خلال التهرب من ملاقات رجال الشرطة والاختباء بالمحلات والبيوت حتى لا يتم رفع المخالفات ضدهم كما كان هناك في الكثير من الأحيان ردود أفعال عنيفة ضد أفراد الشرطة من خلال الصياح للتنبيه عن تواجدهم بالحي وكذا الإعتداءات بالرشق بالحجارة.

3. عرض البيانات الشخصية:

الجدول رقم (01) يبين الجنس :



الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	07	70%
انثى	03	30%
المجموع	10	100%

أ- التحليل الكمي:

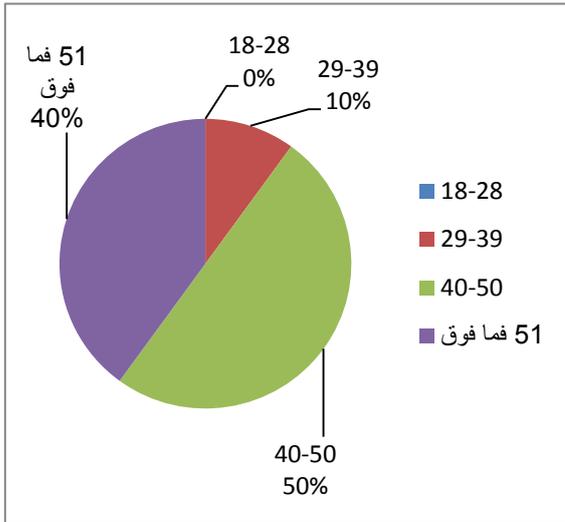
- يبين الجدول رقم(01) جنس افراد العينة حيث تمثل فئة الذكور نسبة 70% بينما نسبة الإناث

تمثل 30%.

ب- التحليل الكيفي: نلاحظ أن نسبة الذكور أكثر من نسبة الإناث كون نسبة العنف منتشرة لدى

فئة الذكور مع إحتكاكهم بالمصالح الشرطة أكثر من الإناث.

الجدول رقم (02) يبين الفئة العمرية:

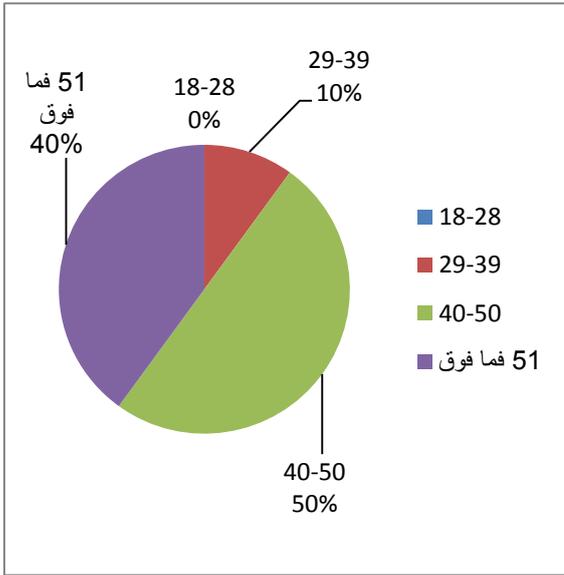


الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
28-18	00	%00
39-29	01	%10
50-40	05	%50
51 فما فوق	04	%40
المجموع	10	%100

أ- التحليل الكمي: يبين الجدول رقم 02 الفئات العمرية للعينة حيث سجلنا نسبة 10% من أفراد العينة من فئة (29-30 سنة) بينما تمثل نسبة 50% من الفئة العمرية من (40-50 سنة)، والفئة من 51 فما فوق مثلت نسبة 40%.

ب- التحليل الكيفي: من خلال الجدول يتبين أن الفئة العمرية من 40-50 والتي تمثل الفئة الأكثر تضرراً من الإجراءات المتخذة لمجابهة فيروس كورونا كونها الفئة العمرية التي تضطربها التزاماتها المهنية والاسرية للتنقل، أما الفئة العمرية من 29-30 و الفئة العمرية من 51 فما فوق كانت نسبها ضئيلة بحكم قلة التزاماتها.

الجدول رقم (03) يمثل المستوى التعليمي:



المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
إبتدائي فما دون	00	%00
متوسط	02	%20
ثانوي	10	%10
جامعي فما فوق	07	%70
المجموع	10	%100

أ- التحليل الكمي:

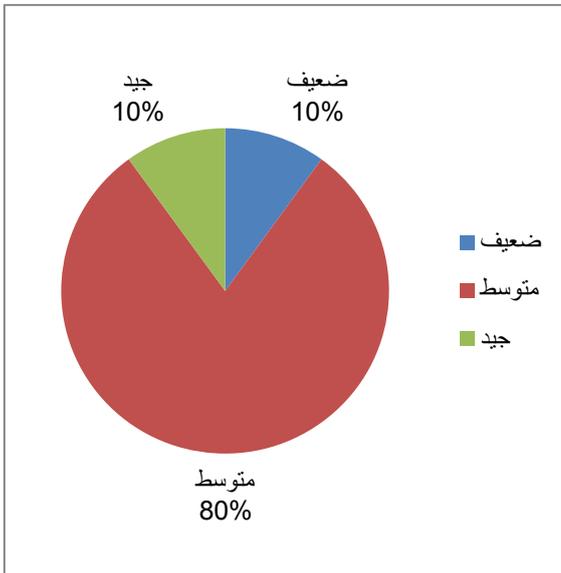
من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن نسبة 70% من ذوي المستوى الجامعي فما فوق

بينما يمثل المستوى المتوسط نسبة 20% تليها نسبة 10% من المستوى الثانوي.

ب- التحليل الكيفي: نلاحظ ان نسبة المستوى الجامعي الاكثر حاجة للتواجد الدائم بالاماكن

العامة وهي الأكثر تضررا من الإجراءات الوقائية والصحية لمجابهة فيروس كورونا.

الجدول رقم (04) يمثل الدخل الفردي :



الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
ضعيف	01	%10
متوسط	08	%80
جيد	01	%10
المجموع	10	%100

أ- التحليل الكمي:

يمثل الجدول رقم 04 المستوى الإقتصادي للعينة حيث تمثل الفئة الضعيفة نسبة

10% والفئة ذات المستوى الإقتصادي الجيد تمثل نسبة 10% بينما ترتفع النسبة الى 80% لدى

الفئة المتوسطة.

ب- التحليل الكيفي:

من خلال النتائج المتوصل إليها والتي تبين ان نسبة 80% من افراد العينة هم من ذوي

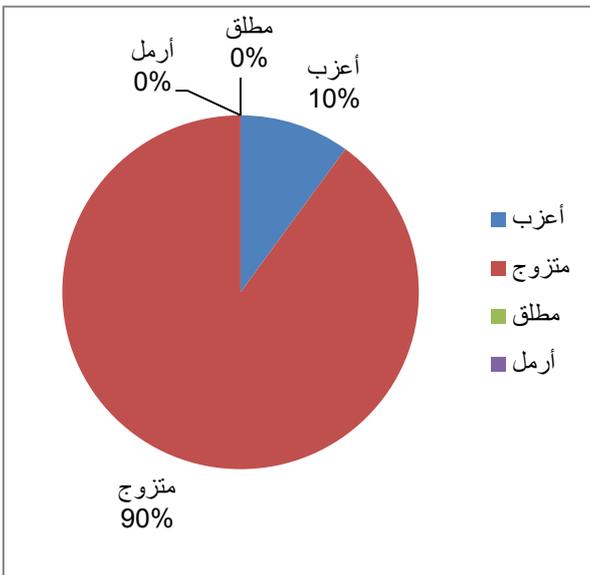
المستوى المتوسط والذي يمثل أغلبهم الطبقة المتوسطة (الموظفين والعمال الأجراء) والذين هم في أمس

الحاجة للعمل مما يضطرهم للتنقل والتواجد بالاماكن العامة، والإجراءات المتخذة للحد من فيروس كورونا

تأثر سلبا على حياتهم اليومية، بينما تبقى النسبة ضئيلة لدى الفئتين الضعيفة والجيدة من الناحية

الإقتصادية.

-الجدول رقم (05) يبين الوضعية الإجتماعية:



الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
أعزب	01	10%
متزوج	09	90%
مطلق	00	00%
أرمل	00	00%
المجموع	10	100%

أ- التحليل الكمي:

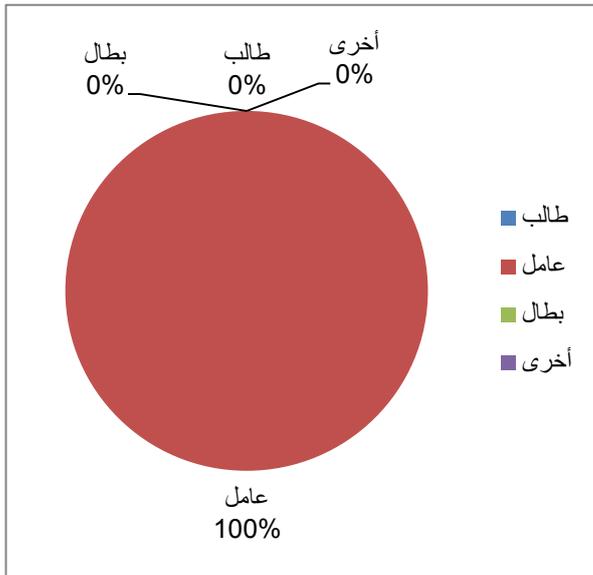
يبين الجدول رقم 05 الحالة المدنية لفئات العينة حيث تمثل فئة المتزوجين نسبة 90% من

إجمالي العينة بينما تمثل نسبة العزاب 10% من فئة العينة .

ب- التحليل الكيفي:

من خلال الجدول 04 نلاحظ ان 90 % من فئة العينة متزوجين وهي نسبة عالية مقارنة بفئة العزاب التي تمثل 10% من فئة العينة وهذا راجع الى الإلتزامات الأسرية والاجتماعية لفئة المتزوجين مقارنة ببقية الفئات الإجتماعية.

الجدول رقم (06) يمثل النشاط الممارس :



الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
طالب	00	00%
عامل	10	100%
بطل	00	00%
أخرى	00	00%
المجموع	10	100%

أ- التحليل الكمي:

يبين الجدول رقم 06 أن كل افراد العينة هم من العمال وتمثل نسبتهم 100%.

ب- التحليل الكيفي:

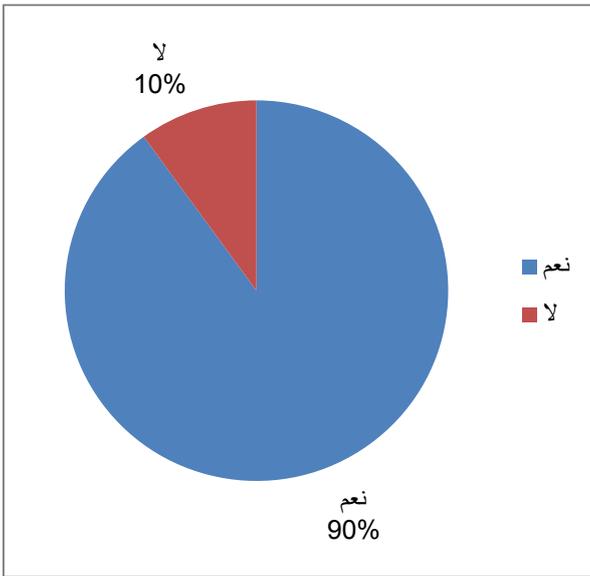
من خلال الجدول يتبين لنا أن فئة العمال والتي أظهرت نتائج المقابلة أن نسبتهم 100% من عينة البحث وهم الأكثر حاجة للتنقل والحركة من أجل قضاء الحاجات المهنية والاجتماعية والاقتصادية.

4. المحور الأول: العمل الشرطي الجوّاري وفعاليتّه في الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء

كورونا.

الجدول رقم (07) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر فعالية العمل الشرطي الجوّاري في

الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا:



النسبة المئوية	التكرارات	المقترحات
90%	09	نعم
10%	01	لا
100%	10	المجموع

- التحليل الكمي:

من خلال الإجابات نجد بأن نسبة المجيبين بنعم بلغت 90% بينما نسبة المجيبين بلا بلغت

نسبة 10% من أفراد العينة.

- التحليل الكيفي:

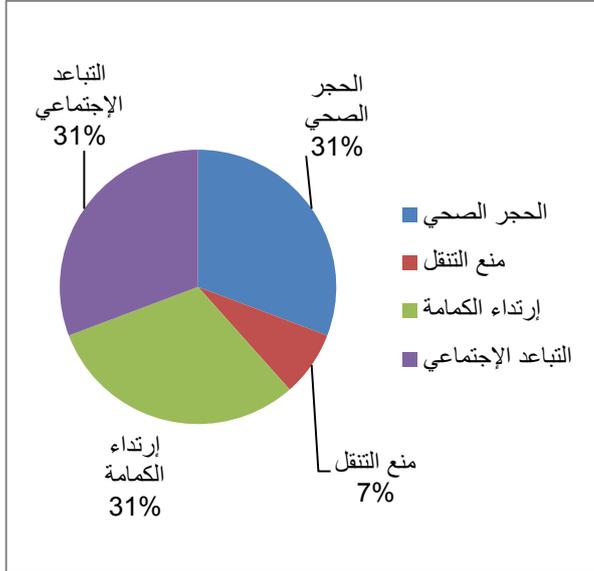
من خلال الإجابات المتحصل عليها نجد بأن أغلبية أفراد العينة يرون بأن العمل الشرطي

الجوّاري ذو فعالية في الحد من ظاهرة العنف في زمن تفشي الوباء بينما نسبة قليلة (10%) من أفراد

العينة ترى بأن العمل الشرطي الجوّاري غير فعال في الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي الوباء .

الجدول رقم (08) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر الإجراء المناسب للحد من تفشي

جائحة كورونا.



الإقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
الحجر الصحي	04	40%
منع التنقل	01	10%
ارتداء الكمامة	04	40%
التباعد الاجتماعي	04	40%
المجموع	13	100%

أ- التحليل الكمي:

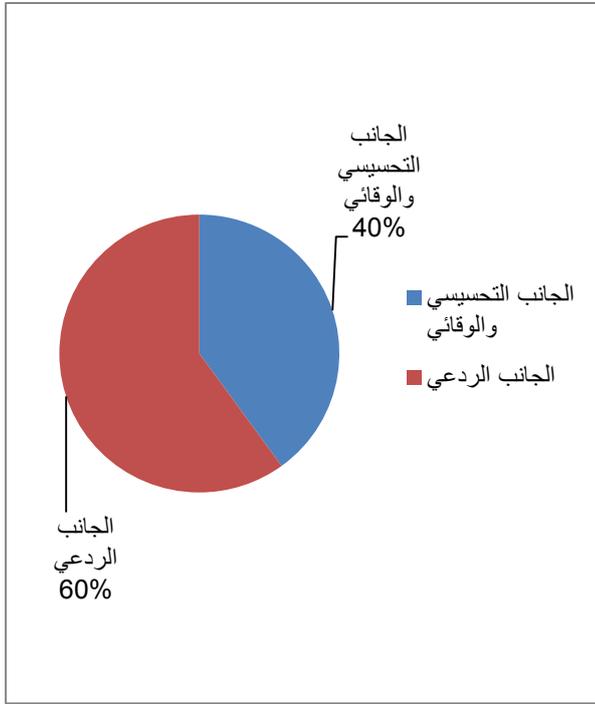
من خلال الجدول رقم 02 يتبين بأن نسب الإجابة حول المقترحات التي تم ذكرها حول الإجراء المناسب للحد من تفشي وباء كورونا إنحصرت في نسبة 40% بالنسبة لمن يرون بان مقترح كل من الحجر الصحي، ارتداء الكمامة و التباعد الاجتماعي هو المناسب للحد من تفشي وباء كورونا بينما ما نسبته 10% يرون بان منع التنقل هو المقترح المناسب للحد من تفشي وباء كورونا.

ب- التحليل الكيفي:

من خلال الإجابات المتحصل عليها يتبين بأن اغلبية أفراد العينة يجمعون بين أكثر من مقترح حول الإجراء المناسب للحد من تفشي وباء كورونا حيث أن الأغلبية إستبعدو مقترح منع التنقل وأجمعوا على بقية المقترحات.

الجدول رقم (09) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر مكنم فعالية جهاز الشرطة في الحد

من ظاهرة تفشي وباء كورونا.



النسبة المئوية	التكرارات	الإقتراحات
40%	04	الجانبي التحسيسي والوقائي
60%	06	الجانبي الردعي
100%	10	المجموع

أ- التحليل الكمي:

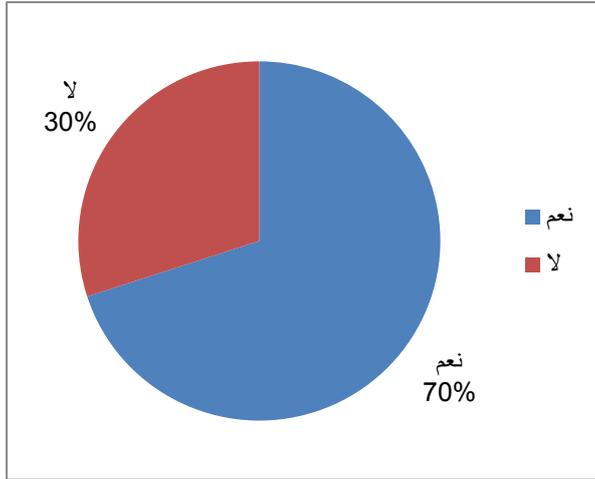
من خلال الجدول رقم 03 نجد بأن ما نسبته 40% يرون بان الجانب التحسيسي والوقائي هو الإجراء الفعال لرجال الشرطة للحد من تفشي الوباء بينما يرى ما نسبته 60% من افراد العينة بان الجانب الردعي هو الإجراء الفعال لرجال الشرطة للحد من تفشي الوباء.

ب- التحليل الكيفي:

من خلال النتائج نجد بان النسب حول الجانب التحسيسي والوقائي والجانب الردعي الممارسين من قبل رجال الشرطة في الحد من إنتشار وباء كورونا حسب افراد العينة ترجعه الى خوف الفرد الجزائري من الردع أكثر من قناعاته بالجانب التحسيسي .

الجدول رقم (10) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر فعالية تطبيق الإجراءات الشرطية

بمناسبة تفشي الوباء في الحد من العنف داخل المجتمع



النسبة المئوية	التكرارات	الإقتراحات
70%	07	نعم
30%	03	لا
100%	10	المجموع

أ- التحليل الكمي:

من خلال الجدول رقم 04 نجد بأن ما نسبته 70% ترى بان الإجراءات الشرطية المطبقة

بمناسبة تفشي الوباء ساعدت في الحد من العنف داخل المجتمع بينما ما نسبته 30% ترى عكس ذلك .

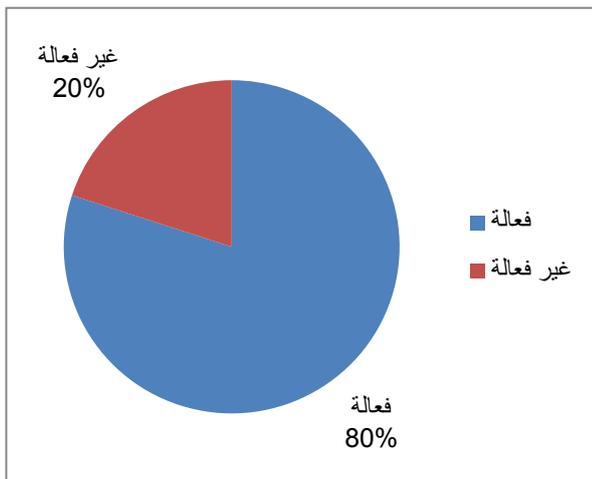
ب- التحليل الكيفي:

من خلال النسب المتحصل عليها نجد بان اغلبية أفراد العينة (70%) يقرون بفعالية الإجراءات

الشرطية المطبقة بمناسبة تفشي الوباء والتي ساعدت في الحد من العنف داخل المجتمع.

الجدول رقم (11) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر فعالية الإجراءات الشرطية المتخذة

للحد من ظاهرة العنف والحد من تفشي الوباء.



النسبة المئوية	التكرارات	الإقتراحات
80%	08	فعالة
20%	02	غير فعالة
100%	10	المجموع

-أ- التحليل الكمي:

من خلال السؤال وجدنا ان ما نسبته 80% من أفراد العينة يقرون بفعالية الإجراءات الشرطية المتخذة للحد من ظاهرة العنف والحد من تفشي الوباء بينما ما نسبته 20% يرون بعدم فعاليته.

-ب- التحليل الكيفي:

من خلال النتائج المحصل عليها نرى بأن اغلبية افراد العينة يرون بان الإجراءات الشرطية المتخذة للحد من ظاهرة العنف والحد من تفشي الوباء فعالة عكس الأقلية من أفراد العينة.

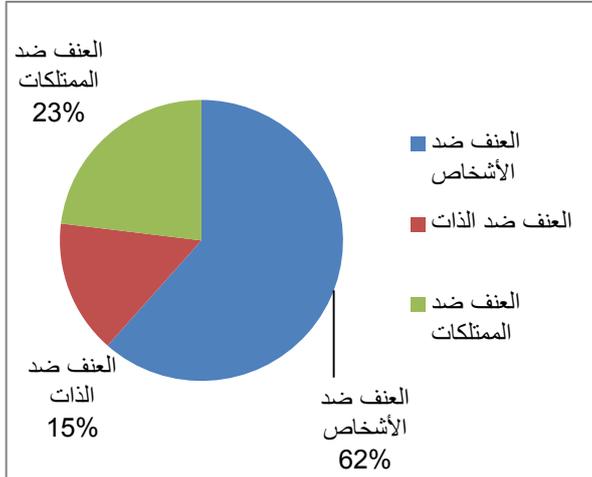
خلاصة المحور الاول :

من خلال النتائج المحصل عليها بتساؤلات المحور الأول نجد بأن العمل الشرطي الجوّاري والإجراءات المتخذة خلال فترة تفشي الوباء كانت فعالة الى حد كبير في الحد من ظاهرة العنف وكذا تفشي الوباء من خلال العمل التحسيسية الوقائي من جهة والردعي من جهة أخرى وكذا من خلال تطبيق الإجراءات الوقائية المتمثلة في الحجر الصحي، منع التنقل، إرتداء الكمامة والتباعد الإجتماعي والتي قامت المؤسسة الشرطية بإنفاذها من خلال فرض الضبط الإجتماعي على الأفراد للتقيد بالإجراءات نظرا لفشل بعض الأسر والجماعات الأولية في ضبط سلوكيات أفرادها وعدم تقيدهم بما يسدى من عمليات تحسيسية بشتى الوسائل وهو ما يحتم اللجوء الى الردع الذي يعتبر اسلوب للتخويف وهو ما جاءت به نظرية الضبط الإجتماعي.

5. المحور الثاني: مختلف مظاهر العنف المتفشي في ظل وباء كورونا لدى المجتمع التبسي.

الجدول رقم (12) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر مظاهر العنف المتفشي في ظل

وباء كورونا بالمجتمع التبسي:



نوع العنف	التكرارات	النسبة المئوية
العنف ضد الأشخاص	08	80%
العنف ضد الذات	02	20%
العنف ضد الممتلكات	03	30%
المجموع	13	100%

- التحليل الكمي:

من خلال الجدول رقم 01 نجد بأن المجيبين بنسبة 80% يرون بأن العنف ضد

الأشخاص هو الغالب بينما العنف ضد الذات وضد الممتلكات فكانت نسبه 20% و30% على

التوالي.

- التحليل الكيفي:

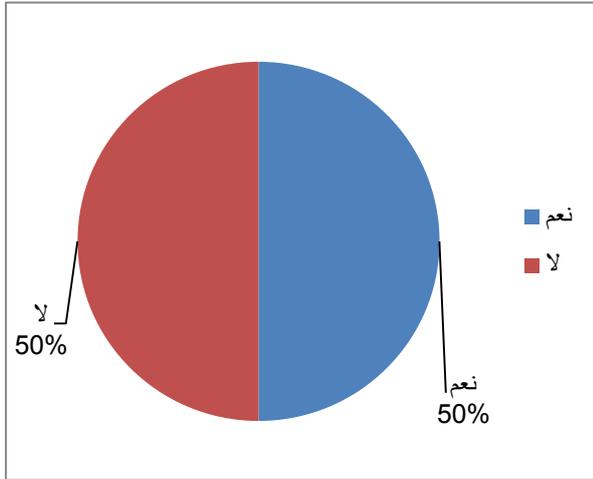
من خلال الإجابات المتحصل عليها نجد بأن أغلبية أفراد العينة يرون بأن العنف ضد

الأشخاص هو المتفشي في ظل تفشي الوباء عكس العنف ضد الذات والممتلكات وهذا راجع الى

الظروف السائدة النفسية منها والإجتماعية بسبب البرتوكول الصحي والإجراءات المتخذة.

الجدول رقم (13) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر إن كانت هناك علاقة بين تفشي الوباء

وتطبيق الإجراءات الوقائية والصحية و زيادة حالات العنف .



الإقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	05	50%
لا	05	50%
المجموع	10	100%

-أ- التحليل الكمي:

من خلال الجدول رقم 02 نجد بان افراد العينة وبنسبة 50% يرون بوجود علاقة بين تفشي

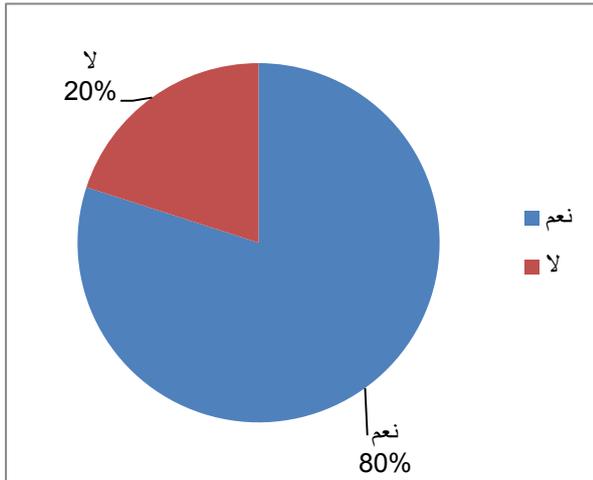
الوباء وتطبيق الإجراءات الوقائية والصحية و زيادة حالات العنف بينما 50% يرون عكس ذلك اي بعدم وجود هذه العلاقة .

-ب- التحليل الكيفي:

من خلال الإجابات المتحصل عليها يتبين بأن أفراد العينة وبنسبة متساوية منهم من يرى بأن

تفشي الوباء وتطبيق الإجراءات الوقائية والصحية ادى الى زيادة العنف وهذا راجع الى الحالة النفسية، الإقتصادية والإجتماعية لأفراد المجتمع بينما ترى الفئة الثانية عكس ذلك وبأن الطرف الراهن لم يأتثر في زيادة العنف .

الجدول رقم (14) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر تغير طبيعة العنف منذ إنتشار الوباء.



الإقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	08	80%
لا	02	20%
المجموع	10	100%

أ- التحليل الكمي:

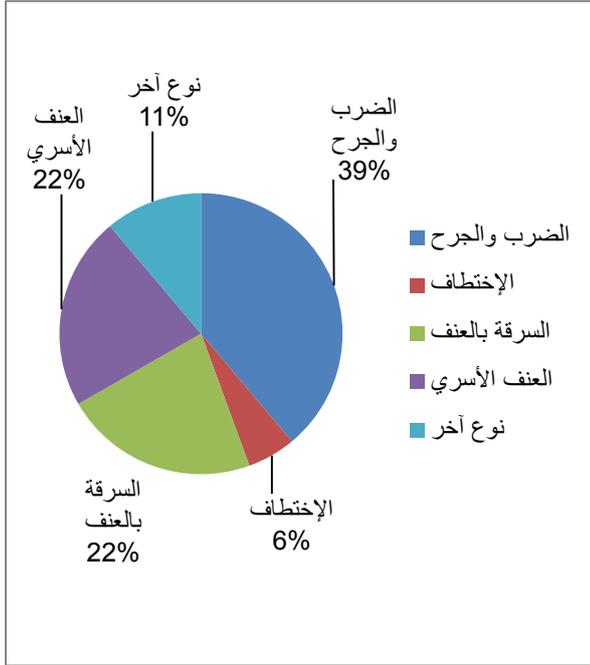
من خلال الجدول رقم 03 نجد بأن ما نسبته 80% يرون بان طبيعة العنف ونوعه قد تغير منذ إنتشار الوباء بينما يرى ما نسبته 20% من افراد العينة بأنه لم يتغير.

ب- التحليل الكيفي:

من خلال النسب المسجلة نجد بان أغلبية أفراد العينة ممن تم مقابلتهم يرون بأن نوعية وطبيعة العنف قد تغيرت منذ إنتشار الوباء وهذا راجع الى التغيرات الإجتماعية والنفسية والإقتصادية وكذا نمط الحياة في ظل تفشي الوباء بينما يرى بقية أفراد العينة بأن تفشي الوباء لا يغير من طبيعة العنف بحجة أن الوباء لا يمكنه التأثير في السلوك ولا في نوع العنف وطبيعته.

الجدول رقم (15) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر نوع السلوكيات العنيفة الناتجة عن

تطبيق الإجراءات الوقائية في المجتمع التبسي.



النوع	التكرارات	النسبة المئوية
الضرب والجرح	07	70%
الإختطاف	01	10%
السرقة بالعنف	04	40%
العنف الأسري	04	40%
نوع آخر	02	20%
المجموع	18	100%

أ- التحليل الكمي:

من خلال الجدول رقم 04 نجد بأن ما نسبته 70% من السلوكيات العنيفة الناتجة عن تطبيق الإجراءات الوقائية في المجتمع التبسي تمثلت في الضرب والجرح بينما ما نسبته 40% كان في السرقة بالعنف وما نسبته 10% بالنسبة للإختطاف أما 20% فكانت لأنواع أخرى من السلوكيات العنيفة والمتمثلة في تعاطي المخدرات وسرقة المنازل.

ب- التحليل الكيفي:

من خلال النسب المتحصل عليها وجدنا تغير في سلوكيات العنف وبنسب متفاوتة حيث نجد بأن لكل سلوك دوافعه الخاصة حيث نجد بان اغلبية أفراد العينة أجمعوا على زيادة سلوك الضرب والجرح والذي أرجعه أفراد العينة الى الضغوط النفسية من جراء الحجر ومنع التنقل و العامل الإقتصادي بسبب إحتياج المعنفين الى مصادر مالية لقضاء حاجاتهم وكذا العنف الأسري الذي أرجعوه الى الحجر الصحي وما صاحبه من عوامل نفسية جراء الحرمان من بعض المتطلبات بينما إختطاف الأطفال ويرجع الى

الحجر الصحي وخلو الشوارع من المارة اما الأنواع الأخرى فتمثلت في تعاطي المخدرات و سرقة المنازل وهذا راجع الى اوقات الفراغ الزائدة بسبب تفشي الوباء ونقص العمل.

خلاصة المحور الثاني :

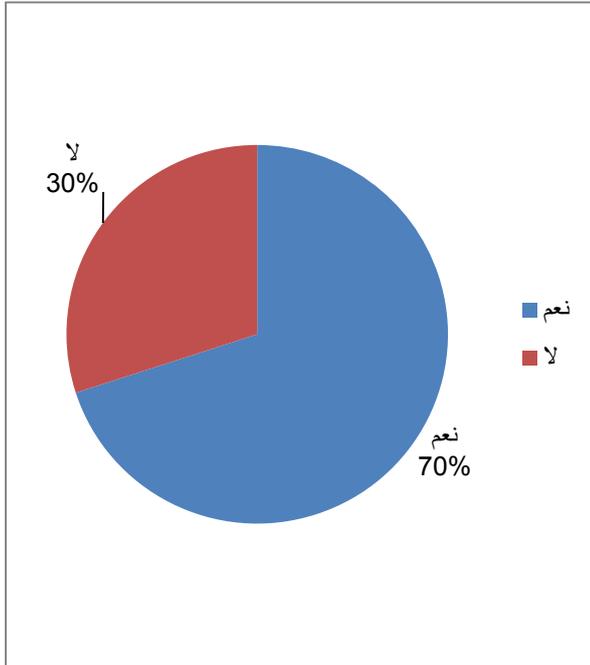
من خلال النتائج المحصل عليها بتساؤلات المحور الثاني نجد بأن مظاهر العنف المتفشي في ظل تفشي وباء كورونا تختلف من حيث العنف الممارس ضد الاشخاص وضد الممتلكات وضد الذات وبما ان تفشي الوباء صاحبه إجراءات وقائية وصحية ويقدر ما كانت حامية من تفشي الوباء كانت كذلك مسببة في زيادة حالات العنف وتتنوع طبيعته حيث زاد العنف ضد الأشخاص من خلال الضرب والجرح والسرقة بالعنف تحت طائلة التهديد والإختطاف بنسبة أقل مستغلين خلو الشوارع من المارة بسبب الحجر الصحي وإرتداء الكمامة للتستر وحجب الملامح، بينما العنف الأسري كان له نصيب بسبب الحجر الصحي والحالة النفسية لأفراد الأسرة وعنف ضد الذات من إستهلاك للمخدرات وسرقة لبعض المنازل والمحلات بسبب الحجر وغلق المحلات والأماكن العامة وإن كانت له دلالة داخل السياق الإجتماعي، فهو إما أن يكون نتاجا لفقدان الارتباط بالجماعات الإجتماعية التي تنظم وتوجه السلوك، أو أنه نتيجة لفقدان المعايير ونقص التوجيه و الضبط الإجتماعي.

6. المحور الثالث: نجاعة آليات الشرطة الجوارية في الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا

كورونا

الجدول رقم(16) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر مدى نجاعة آليات الشرطة الجوارية

في الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا.



الإقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	07	70%
لا	03	30%
المجموع	10	100%

- التحليل الكمي:

من خلال الجدول رقم 01 نجد بان المجيبين بنسبة 70% يرون بان آليات الشرطة

الجوارية كانت ناجعة في الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا بينما ما نسبته 30%

يرون بأنها لم تكن ناجعة.

التحليل الكيفي:

من خلال الإجابات المتحصل عليها نجد بأن أغلبية أفراد العينة يرون بان آليات الشرطة

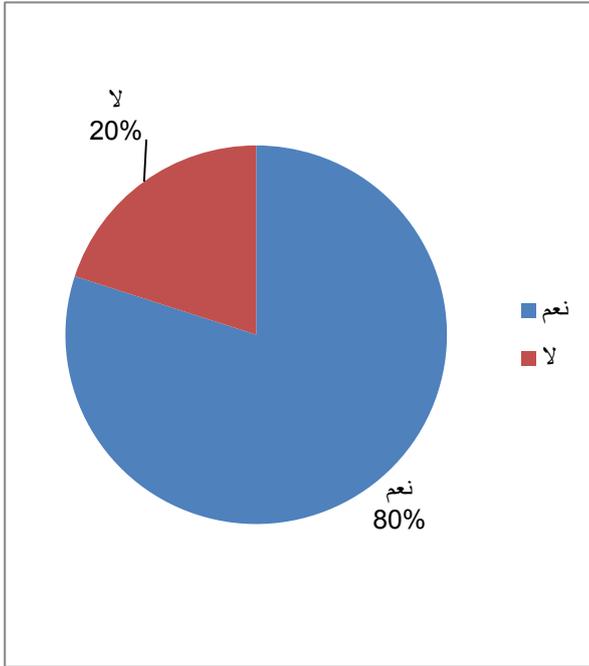
الجوارية كانت ناجعة في الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا وهذا من خلال الجانب

التحسيبي والردعي المطبق في هذه الظروف بينما بقية أفراد العينة يرون بأنها لم تكن ناجعة وهذا

بسبب تواجد مظاهر العنف.

الجدول رقم (17) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر راي افراد العينة في إيجابية العمل

الشرطي في الحد من ظاهرة العنف.



النسبة المئوية	التكرارات	الإقتراحات
80%	08	نعم
20%	02	لا
100%	10	المجموع

أ- التحليل الكمي:

من خلال الجدول رقم 02 نجد بان افراد العينة وبنسبة 80% يرون بان العمل الشرطي كان

إيجابيا في الحد من ظاهرة العنف بينما 20% يرون عكس ذلك اي بعدم إيجابيته.

ب- التحليل الكيفي:

من خلال الإجابات المتحصل عليها يتبين بأن أفراد العينة وبنسبة عالية يرون بأن العمل

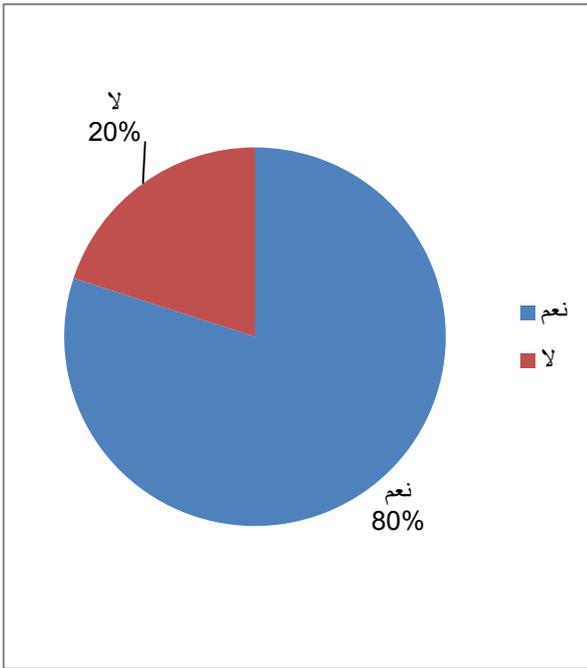
الشرطي إيجابي الى حد بعيد في الحد من ظاهرة العنف فقربه من الأحياء السكنية والشوارع الرئيسية في

حد ذاته سبب من الأسباب التي تمنع حدوث العنف بينما بقية افراد العينة يرون عكس ذلك وان العمل

الشرطي الجواربي غير إيجابي بالحد الكافي .

الجدول رقم (18) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر مدى فعالية دوريات الشرطة في

مواجهة العنف.



الإقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	08	%80
لا	02	%20
المجموع	10	%100

أ- التحليل الكمي:

من خلال الجدول رقم 03 نجد بأن ما نسبته 80% من أفراد العينة يرون بأن دوريات الشرطة في

مواجهة العنف تعتبر فعالة بينما يرى ما نسبته 20% من أفراد العينة بأنه عكس ذلك.

ب- التحليل الكيفي:

من خلال النسب المسجلة نجد بأن أغلبية أفراد العينة ممن تم مقابلتهم يرون بأن دوريات

الشرطة بالمناطق السكنية والشوارع كان له دور فعال في مواجهة العنف ويرجعون ذلك الى خوف

المنحرفين من القيام بالعنف مهما كان نوعه بينما يرى بقيتهم بأن الدوريات التي تقوم بها الشرطة غير

فعالة في مواجهة العنف.

خلاصة المحور الثالث :

من خلال النتائج المحصل عليها بتساؤلات المحور الثالث التي تمحورت حول الاليات

المستعملة من قبل الشرطة الجوية خاصة منها الدوريات بشتى أنواعها الراكبة (سيارات الشرطة) والراجلة

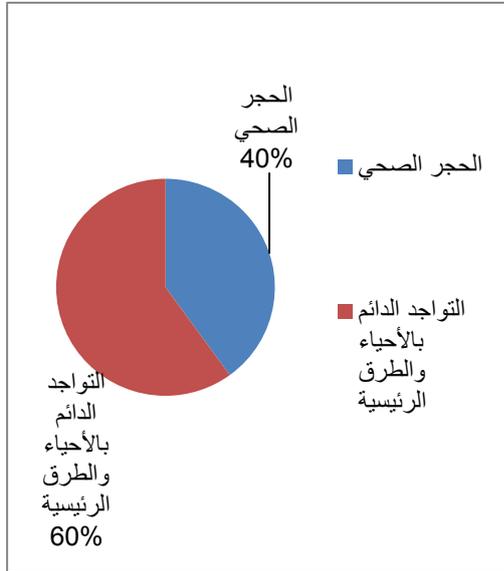
ومدى فعالية كل ما سبق ذكره في الحد من ظاهرة العنف حيث وجدنا بأن أغلبية من تم مقابلتهم يرون

بأنها كانت فعالة الى حد كبير وهو ما ساعد في الحد من إنتشار العنف خاصة في الظروف الراهنة وما سببته من أرضية خصبة لإستفحال العنف داخل المجتمعات والمجتمع التبسي بصفة خاصة وهذا من خلال فرض الضبط الإجتماعي والإلتزام بالتدابير الوقائية والردعية وكذا من الجانب النفسي لأفراد المجتمع من خلال مد يد العون والمساعدة في حالة الضرورة جراء الإحباط و منع العنف بدافع تقليد الغير والتأثر بهم أو نقشي ثقافة العنف والعدوى الإجتماعية والتي يفقد فيها الافراد التفكير المنطقي في إطار الجماعة وتؤدي الي السلوك الإندفاعي الجماعي وكذا الصراع الدائر بين أفراد العائلة بسبب تواجد جميع افراد الأسرة بداخلها لأوقات كبيرة وهو ما يؤدي الى نشوب الصراع بين الجنسين والفئات العمرية المختلفة لفرض الذات والسيطرة .

7. المحور الرابع: أهم الإجراءات الشرطية المتخذة للحد من انتشار العنف .

الجدول رقم (19) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر الإجراء الشرطي الذي يمكن من

الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا.



النسبة المئوية	التكرارات	الإقتراحات
40%	04	الحجر الصحي
60%	06	التواجد الدائم بالأحياء والطرق الرئيسية
100%	10	المجموع

- التحليل الكمي:

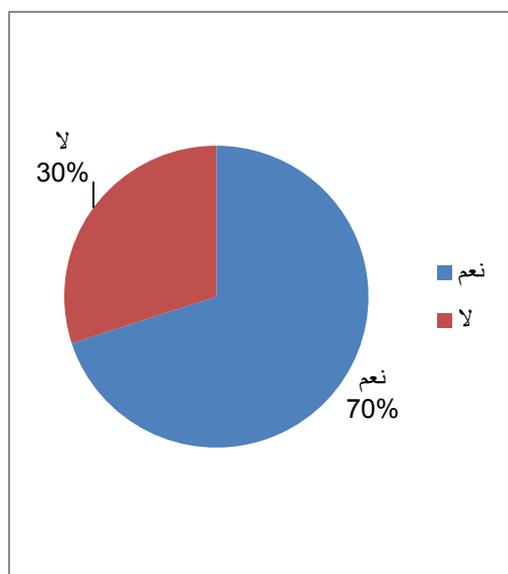
من خلال الجدول رقم 01 نجد بان نسبة 40% يرون بان تطبيق الحجر الصحي هو الإجراء الشرطي الذي يمكن من الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا بينما ما نسبته 60% يرون بأن التواجد الدائم بالأحياء والطرق الرئيسية لرجال الشرطة هو الإجراء الأمثل للحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا.

- التحليل الكيفي:

من خلال الإجابات المتحصل عليها نجد بأن أغلبية أفراد العينة يرون بان التواجد الدائم بالأحياء والطرق الرئيسية لرجال الشرطة هو الإجراء الأمثل للحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا متحججين بان تواجد الشرطة في حد ذاته من أسباب عدم وقوع الجريمة بينما بقية افراد العينة نسب ذلك الى إجراءات الحجر الصحي لقلّة حركة الأفراد والتزامهم بالمنزل.

الجدول رقم (20) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر رأي أفراد العينة في مدى تمكين

إنفاذ القانون في الحد من إنتشار العنف وإستفحاله.



الإقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	07	70%
لا	03	30%
المجموع	10	100%

أ- التحليل الكمي:

من خلال الجدول رقم 02 نجد بان أفراد العينة وبنسبة 70% يرون بان إنفاذ القانون

ساهم في الحد من إنتشار العنف وإستفحاله بينما 30% يرون عكس ذلك اي بعدم نجاعته.

ب- التحليل الكيفي:

من خلال الإجابات المتحصل عليها يتبين بأن أفراد العينة وبنسبة عالية يرون بأن إنفاذ

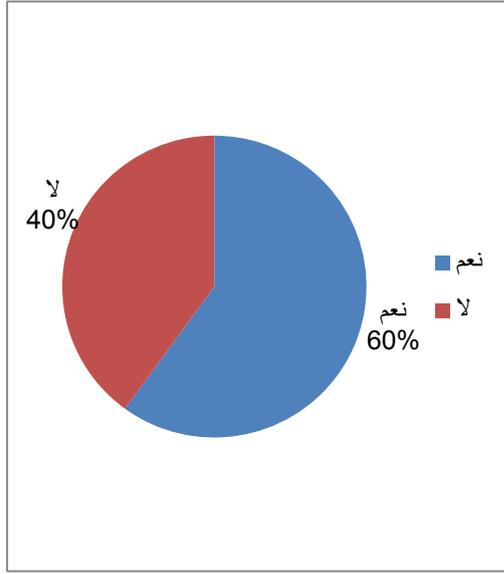
القانون ساهم في الحد من إنتشار العنف وإستفحاله وهذا مايجعل من أفراد المجتمع يتفادون الوقوع في

الخطأ أو تكراره مرة اخرى اما باقي أفراد العينة يرون ان إنفاذ القانون لا يساهم في الحد من إنتشار

ظاهرة العنف وإستفحاله كون الردع غير فعال.

الجدول رقم (21) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر اثر غلق المجمعات التجارية والأسواق

في الحد من مستويات العنف.



الإقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	06	60%
لا	04	40%
المجموع	10	100%

أ- التحليل الكمي:

من خلال الجدول رقم 03 نجد بأن ما نسبته 60% من أفراد العينة يرون بأنه لغلق المجمعات التجارية والأسواق أثر في الحد من مستويات العنف بينما ما نسبته 40% يرون بان غلقها لم ياتر في الحد من مستويات العنف.

ب- التحليل الكيفي:

من خلال النسب المسجلة نجد بان أغلبية أفراد العينة ممن تم مقابلتهم يرون بأن غلق المجمعات التجارية والأسواق كان له الاثر الإيجابي في الحد من مستويات العنف وهذا راجع لقلّة الحركة والاحتكاك بين أفراد المجتمع وقلّة حركة النقل بينما يرى بقيتهم بان الغلق على المحلات والأسواق أثر غير فعالة في الحد من مستويات العنف ويرجعون ذلك الى كون الفرد هو المتسبب في العنف ولا علاقة للمحلات والأسواق بارتفاع مستويات العنف.

خلاصة المحور الرابع:

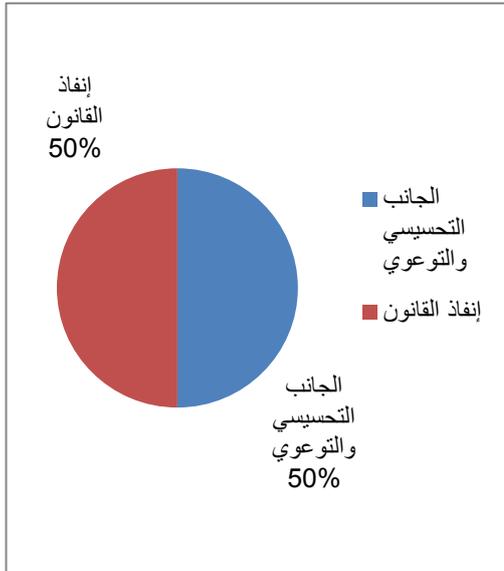
من خلال النتائج المحصل عليها بتساؤلات المحور الثالث التي تمحورت حول الاجراءات المستعملة من قبل الشرطة للحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا والتي تم حصرها في الحجر

الصحي والتواجد الدائم بالأحياء والطرق الرئيسية وتطبيق غلق المجمعات التجارية والاسواق وإنفاذ القانون حيث جاءت أغلبية الآراء تصب في نجاعة الإجراءات السالفة الذكر في الحد من إرتفاع مستويات العنف وتفشيته بحجة ان تواجد الشرطة في حد ذاته يمنع وقوع العنف ويقلل منه كما ان إنفاذ القانون يردع الفاعلين ويرهب البعض الآخر ويمنع التكرار والعود للعنف اي انه يمنع الثقافة الفرعية للعنف و فرض الضبط الإجتماعي والإلتزام بالتدابير الوقائية والردعية وكذا من الجانب النفسي لأفراد المجتمع من خلال الإرتياح النفسي لرؤية رجال الامن كما يؤدي الى خفض التوتر الذي يؤدي الى إنتهاج سلوك العنف كدافعة غريزية لان نقص التوجيه والضبط الإجتماعي والثبات النسبي للمجتمع وعدم فرض قيود صارمة على المجتمع تؤدي كلها الى العنف .

8. المحور الخامس: أهم الإجراءات الشرطية والوسائل المتخذة للحد من إنتشار وباء كورونا.

الجدول رقم (22) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر أي الإجراءات المتخذة من قبل

المؤسسة الشرطية دور في الحد من تفشي وباء كورونا.



النسبة المئوية	التكرارات	الإقتراحات
50%	05	الجانب التحسيبي والتوعوي
50%	05	إنفاذ القانون
100%	10	المجموع

- التحليل الكمي:

من خلال الجدول رقم 01 نجد بأن أفراد العينة كانوا وينسب متساوية اي 50% لكل فئة

يرون بأن كل من الجانب التحسيبي والتوعوي وكذا إنفاذ القانون دور في الحد من إنتشار وباء كورونا.

التحليل الكيفي:

من خلال الإجابات المتحصل عليها نجد بأن كل من الجانب التحسيبي والتوعوي من

جهة و إنفاذ القانون من جهة أخرى لديها دور في الحد من تفشي وباء كورونا فلكل إجراء فعاليته

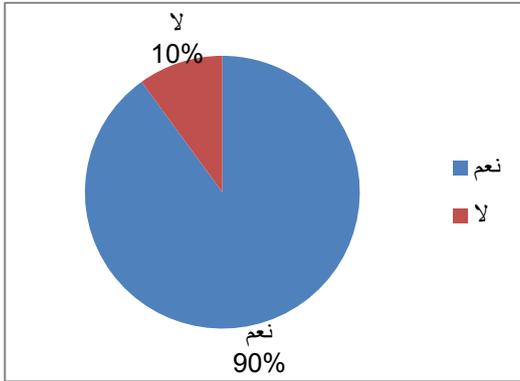
فيأتي الجانب التحسيبي أولاً ثم يليه الجانب الردعي من خلال إنفاذ القانون للحد من إنتشار الوباء

فكلاهما مكمل للآخر وتدخل كلها في حفظ النظام العام بصفة عامة وحفظ الصحة العام بشكل

خاص وبالتالي فرض الضوابط والسيطرة على سلوك افراد المجتمع .

الجدول رقم (23) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر دور فرض التباعد الإجتماعي

بالأماكن العامة من قبل الشرطة في الحد من إنتشار وباء كورونا.



الإقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	09	%90
لا	01	%10
المجموع	10	%100

أ- التحليل الكمي:

من خلال الجدول رقم 02 نجد بان افراد العينة وبنسبة 90% يرون بان فرض التباعد

الإجتماعي بالأماكن العامة من قبل الشرطة دور في الحد من إنتشار وباء كورونا بينما 10% يرون

عكس ذلك اي بعدم نجاعته.

ب- التحليل الكيفي:

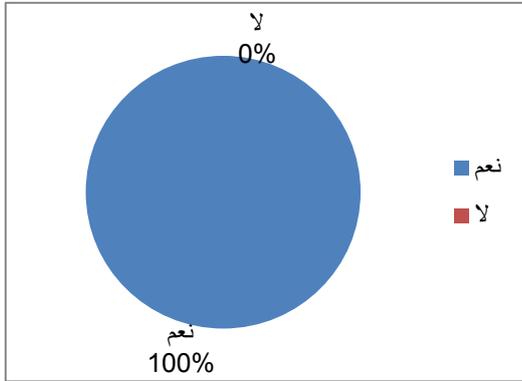
من خلال الإجابات المتحصل عليها يتبين بأن أفراد العينة وبنسبة عالية يرون بان فرض

التباعد الإجتماعي بالأماكن العامة من قبل الشرطة دور في الحد من إنتشار وباء كورونا اما القلة من

افراد العينة يرون ان إنفاذ القانون لا يساهم في الحد من إنتشار وباء كورونا.

الجدول رقم (24) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر دور المتابعة الميدانية لعناصر الشرطة

لمدى تطبيق البروتوكول الصحي في الحد من إنتشار وباء كورونا



النسبة المئوية	التكرارات	الإقتراحات
100%	10	نعم
0%	00	لا
100%	10	المجموع

أ- التحليل الكمي:

من خلال الجدول رقم 03 نجد بأن جميع افراد العينة وبما نسبته 100% يرون بان المتابعة

الميدانية لعناصر الشرطة لمدى تطبيق البروتوكول الصحي دور كبير في الحد من إنتشار وباء كورونا .

ب- التحليل الكيفي:

من خلال النسب المسجلة نجد بان كل أفراد العينة يرون بان المتابعة الميدانية لعناصر الشرطة

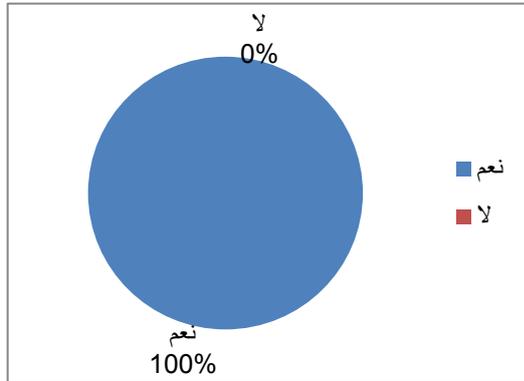
لمدى تطبيق البروتوكول الصحي دور كبير في الحد من إنتشار وباء كورونا .وهذا راجع الى الضبط

الذي تفرضه على المجتمع بصفة عامة وعلى بعض الأفراد بصفة خاصة من إرتداء للكمامة والتباعد

داخل المحلات والإدارات ومنع التنقل من خلال نقاط المراقبة ورفع المخالفات.

الجدول رقم (25) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر دور العمليات التحسيسية للمؤسسة

الشرطية بمختلف الوسائل في التحسيس بأخطار تفشي وباء كورونا.



النسبة المئوية	التكرارات	الإقتراحات
%100	10	نعم
%00	00	لا
%100	10	المجموع

أ- التحليل الكمي:

من خلال الجدول رقم 04 نجد بأن جميع افراد العينة وبما نسبته 100% يرون بان العمليات

التحسيسية للمؤسسة الشرطية بمختلف الوسائل دور في التحسيس بأخطار تفشي وباء كورونا.

ب- التحليل الكيفي:

من خلال النسب المسجلة نجد بان كل أفراد العينة يرون بان العمليات التحسيسية للمؤسسة

الشرطية بمختلف الوسائل دور في التحسيس بأخطار تفشي وباء كورونا وهذا من خلال التحسيس عن

طريق مكبرات الصوت داخل الاحياء السكنية وكذا توعية المجموعات الشبانية بواجب الإلتزام بالبقاء

بالمنزل إلا للضرورة والتباعد قدر الإمكان وإرتداء الكمامة، كما تم التحسيس من خلال الومضات

الإشهارية للمديرية العامة للأمن الوطني عن طريق الوسائل السمعية والبصرية .

خلاصة المحور الخامس:

من خلال النتائج المحصل عليها بتساؤلات المحور الخامس التي تمحورت حول الاجراءات

المستعملة من قبل الشرطة للحد من ظاهرة تفشي وباء كورونا والتي تم حصرها في الإجراءات المتخذة

من طرف المؤسسة الشرطية من تباعد إجتماعي ومتابعة ميدانية لمدى تطبيق البروتوكول الصحي

المعتمد من قبل اللجنة العلمية لمتابعة تفشي وباء كورونا ضف الى ذلك العمليات التحسيسية للمؤسسة

الشرطية عن طريق مكبرات الصوت والومضات الإشهارية التي ترعاها سواء السمعية او السمعية البصرية اي الإعتماد على الجانب الإعلامي لتحسيس أفراد المجتمع وترسيخ ثقافة التوعية و كل هذا من أجل الحفاظ على النظام العام بصفة عامة والصحة العامة بصفة خاصة وبالتالي الأخذ بالأسباب التي تحافظ بها على توازن عناصر البناء الإجتماعي، وأنماط السلوك و التكامل و الثبات النسبي للمجتمع أو الجماعات الإجتماعية ومن ثم فالعمل التحسيسية يضعف الجانب السلبي في الإنسان .

9. النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة :

من خلال النتائج المحصل عليها بناء على تساؤلات الدراسة نجد بأن مظاهر العنف المنقشي في ظل تفشي وباء كورونا تختلف من حيث العنف الممارس ضد الأشخاص وضد الممتلكات وضد الذات وبما أن تفشي الوباء صاحبه إجراءات وقائية وصحية ويقدر ما كانت حامية من تفشي الوباء كانت كذلك مسببة في زيادة حالات العنف وتنوع طبيعته حيث زاد العنف ضد الأشخاص من خلال الضرب والجرح والسرقة بالعنف تحت طائلة التهديد والإختطاف بنسبة أقل، مستغلين خلو الشوارع من المارة بسبب الحجر الصحي وارتداء الكمامة للتستر وحجب الملامح، بينما العنف الأسري كان له نصيب بسبب الحجر الصحي والحالة النفسية لأفراد الأسرة جراء غلق الأماكن العامة مثل الحدائق العمومية وغيرها من أماكن الترويح عن النفس وقلة الزيارات العائلية مما سبب خلل في العلاقات الإجتماعية ، وكذا عنف ضد الذات من إستهلاك للمخدرات والمهلوسات هروبا من الواقع المعاش، وسرقة لبعض المنازل والمحلات بسبب الحجر وغلق المحلات والأماكن العامة وإن كانت له دلالة داخل السياق الإجتماعي، فهو إما أن يكون نتاجا لفقدان الارتباط بالجماعات الإجتماعية التي تنظم وتوجه السلوك، أو أنه نتيجة لفقدان المعايير ونقص التوجيه و الضبط الإجتماعي.

أما بخصوص الآليات المستعملة من قبل الشرطة الجوارية خاصة منها الدوريات بشتى أنواعها الراكبة (سيارات الشرطة) والراجلة ومدى فعالية كل منها في الحد من ظاهرة العنف حيث أنه ومن خلال

دراستنا وجدنا بأنها كانت فعالة إلى حد كبير وهو ما ساعد في الحد من انتشار العنف خاصة في الظروف الراهنة وما سببته من أرضية خصبة لاستفحال العنف داخل المجتمعات والمجتمع التبسي بصفة خاصة وهذا من خلال فرض الضبط الاجتماعي والالتزام بالتدابير الوقائية والردعية وكذا من الجانب النفسي لأفراد المجتمع من خلال مد يد العون والمساعدة في حالة الضرورة جراء الإحباط و منع العنف بدافع تقليد الغير والتأثر بهم أو تفشي ثقافة العنف والعدوى الاجتماعية والتي يفقد فيها الأفراد التفكير المنطقي في إطار الجماعة وتؤدي إلى السلوك الاندفاعي الجماعي وكذا الصراع الدائر بين أفراد العائلة بسبب تواجد جميع أفراد الأسرة بداخلها لأوقات كبيرة وهو ما يؤدي إلى نشوب الصراع بين الجنسين والفئات العمرية المختلفة لفرض الذات والسيطرة .

أما بخصوص الإجراءات المستعملة من قبل الشرطة للحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا والتي تم حصرها في الحجر الصحي والتواجد الدائم بالأحياء والطرق الرئيسية وتطبيق غلق المجمعات التجارية والأسواق وإنفاذ القانون، حيث سجلنا نجاعة الإجراءات السالفة الذكر في الحد من ارتفاع مستويات العنف وتفشيته لأن تواجد الشرطة في حد ذاته يمنع وقوع العنف ويقلل منه كما أن إنفاذ القانون يردع الفاعلين ويذهب البعض الأخر ويمنع التكرار والعود للعنف أي أنه يمنع الثقافة الفرعية للعنف و فرض الضبط الاجتماعي والالتزام بالتدابير الوقائية والردعية وكذا من الجانب النفسي لأفراد المجتمع من خلال الارتياح النفسي لرؤية رجال الأمن كما يؤدي إلى خفض التوتر الذي يؤدي إلى انتهاج سلوك العنف كدافعة غريزية لأن نقص التوجيه والضبط الاجتماعي والثبات النسبي للمجتمع وعدم فرض قيود صارمة على المجتمع تؤدي كلها إلى العنف .

كما عملت المؤسسة الشرطة على المتابعة الميدانية لمدى تطبيق البروتوكول الصحي المعتمد من قبل اللجنة العلمية لمتابعة تفشي وباء كورونا ضف إلى ذلك العمليات التحسيسية للمؤسسة الشرطة عن طريق مكبرات الصوت والومضات الإشهارية التي ترعاها سواء السمعية أو السمعية البصرية أي الاعتماد

على الجانب الإعلامي لتحسيس أفراد المجتمع وترسيخ ثقافة التوعية و كل هذا من أجل الحفاظ على النظام العام بصفة عامة والصحة العامة بصفة خاصة وبالتالي الأخذ بالأسباب التي تحافظ بها على توازن عناصر البناء الاجتماعي، وأنماط السلوك و التكامل و الثبات النسبي للمجتمع أو الجماعات الاجتماعية .

خاتمة

تعرضنا فيما سبق لدراسة دور العمل الشرطي الجوّاري وظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا (كوفيد -19) في المجتمع التبسي ، وتبين لنا أهمية العمل الشرطي في الحد من ظاهرة العنف وكذا لعل على الحد من انتشار الوباء ن رغم العديد من الصعوبات والعراقيل التي اعترضت رجال الشرطة في تطبيق هذه التدابير على أرض الواقع .

فقد توصلت الدراسة إلى مايلي:

أولاً: النتائج

- 1- منح المشرع الجزائري للسلطات العمومية ممثلة أجهزة إنفاذ القانون (الشرطة، الدرك الوطني ، (... وظيفة حماية النظام العام بصفة عامة والصحة العامة بصفة خاصة (حال انتشار الأوبئة) من خلال المراسيم التنفيذية المتلاحقة التي تضمنت العديد من التدابير الوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد - 19).
- 2- تنوعت التدابير والإجراءات الوقائية المتخذة من طرف الشرطة للحد من انتشار الوباء بين تقييد الحريات في المواقف العامة (الأسواق - المحلات التجارية - الإدارات العمومية - الأحياء والطرق الرئيسية ...).
- 3- رغم وجود الآليات المسخرة من طرف الشرطة إلا أن أغلبية فئات المجتمع تنهرب من الإجراءات المطبقة تفادياً لإنفاذ القانون، وهو ما سهل بروز مظاهر العنف المختلفة وسهل على المنحرفين اقتراف جرائمهم .
- 4- تعتبر العمليات التحسيسية بالنسبة للمواطن من انسب الإجراءات المتخذة من طرف الشرطة للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد - 19) عكس التدخل عن طرق القوة لمنع اختراق إجراءات البروتوكول الصحي .

ثانيا- افاق البحث:

- 1- القيام بدراسات بحثية تتضمن مختلف الإجراءات الواجب اتخاذها أثناء فترات الجائحات والأوبئة لتكون مرجعا تطبيقيا يعتد بها في إنفاذ القانون.
- 2- إدراج الإجراءات الشرطية المستحدثة زمن الأوبئة ضمن البرامج التكوينية لتحديث العمل الشرطي وإعطائه فعالية أكثر للحفاظ على الأمن والنظام العام.
- 3- إتاحة فضاءات ومواقع الكترونية للتفاعل بين الشرطة ومختلف فئات المجتمع لخلق روابط اجتماعية وأمنية بينهما وتقريب جهاز الشرطة من المواطن وكسر طابو الخوف وعدم الثقة بينهما.
- 4- تكثيف اللقاءات التحسيسية على مستوى الإدارات والأماكن العامة وتفعيل العمل الشرطي الجوّاري ميدانيا وتعريف المواطن بدور ومهام الشرطة في الحفاظ على الأمن والحد من الجرائم و أن المواطن والمجتمع بصفة عامة ضمن معادلة متكاملة يتم بعضهم بعضا.
- 5- التنسيق بين مختلف مراكز البحث والجامعات وتزويدها بالمعلومات والإحصاءات الميدانية عن مدى تغلغل وتزايد ظاهرة العنف بمختلف إشكاله على مستوى الفئات العمرية للمجتمع من الجنسين من اجل القيام بدراسات بحثية لمعرفة الأسباب الحقيقية لظاهرة العنف ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها ضمن المجتمع المحلي بعيدا عن الدراسات الأجنبية والتي تكون فيها أسباب الظاهرة مختلفة مع طبيعة المجتمع من حيث القيم بمستوياتها المختلفة (الدينية ، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...).
- 6- إدراج فئات المجتمع المدني (الجمعيات بمختلف أنماطها، فعاليات المجتمع المدني) ضمن آليات الشرطة للتنسيق بينهم في اتخاذ الإجراءات للحد من ظاهرة العنف من خلال التواجد الميداني لرؤساء الأحياء ومنظمات المجتمع المدني للتوعية والتحسيس والتعريف بالهدف من الإجراءات الشرطية المتخذة .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع.

أولا :المصادر:

- القرآن الكريم، برواية ورش عن نافع، تشرفت بباعته اليمامة للطبعة والنشر والتوزيع، ط 1، دمشق، سوريا،. 2010

ثانيا :المراجع:

1-الكتب:

- د.أ.م.د عبد الفتاح محمد المشهلاني: الوبائيات دراسة سسيولوجية في انتشار الامراض، مجلة جامعة تكريت للعلوم ، جامعة الموصل كلية الآداب قسم علم الإجتماع.
- نرمين حسين السطالي: كتاب سيكولوجية العنف وأثره على التنشئة الاجتماعية للأبناء، السعيد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، سنة 2018.
- د. هند محمد أحمد سيد: العنف المجتمعي، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اللبنانية، سنة 2018.
- اللواء محجوب حسن سعد: الشرطة ومنع الجريمة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2014.
- مجموعة من المؤلفين: الشرطة المجتمعية الأساليب والنماذج والتطبيقات العملية الأكاديميون للنشر والتوزيع، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2014.
- مصطفى العوجي: دروس في العلم الجنائي الجزء الثاني السياسة الجنائية والتصدي للجريمة، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت لبنان، طبعة 2017.

2- المذكرات:

- زهية دباب، دور المؤسسات التربوية في مواجهة العنف المدرسي في الجزائر، جامعة محمد خيذر
- بسكرة - الجزائر - سنة 2014/2015.

3- مواقع شبكات الانترنت:

- www.sesric.org الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية،
الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسيرك) ، ماي 2020.

فهرس الموضوعات

شكر وعران
ملخص	4.....
خطة البحث	8.....
مقدمة	14.....
الفصل المنهجي للدراسة	4.....
1. الدراسات السابقة:	5.....
2. اشكالية الدراسة :	6.....
3. تساؤلات الدراسة:	7.....
4. أهداف الدراسة:	8.....
5. معوقات الدراسة:	8.....
6. أهمية الدراسة	8.....
7. أسباب اختيار الموضوع:	9.....
8. حدود الدراسة :	10.....
9. عينة الدراسة:	10.....
10. أدوات المنهجية للدراسة :	10.....
الفصل الثاني : العمل الشرطي (المهام والآليات)	11.....
1. مهام الشرطة :	13.....
2. إستراتيجية الشرطة لمنع الجريمة:	15.....
3. الآليات:	16.....

- 17 1.3. اعتماد الوسائل العلمية في العمل الأمني : 17
- 17 2.3. مجال تفعيل إسهام المواطنين في الوقاية من الجريمة ومكافحتها: 17
- 18 4. الوظائف المنوطة بالشرطة : 18
- 18 1.4. الوظيفة الإدارية: 18
- 19 2.4. الوظيفة القضائية : 19
- 19 3.4. الوظيفة الإجتماعية: 19
- 21 الفصل الثالث: العنف الماهية والنظريات 21
- 22 1. تعريف العنف: مفهوم العنف في اللغة والاصطلاح: 22
- 23 1.1. مفهوم العنف في الفكر الإجتماعي : 23
- 25 2. أنواع العنف: 25
- 26 1.2. عنف حسب المصدر: 26
- 26 2.2. عنف من حيث المقصد: 26
- 27 3.2. العنف الأسري: 27
- 28 4.2. العنف الرياضي 28
- 28 5.2. العنف السياسي: 28
- 28 6.2. العنف الديني: 28
- 28 7.2. عنف موجه نحو الممتلكات 28
- 29 3. مظاهر العنف :تتمثل مظاهر العنف فيما يلي: 29
- 29 1.3. العنف المادي: 29
- 30 2.3. العنف اللفظي: 30

30	3.3. العنف الرمزي:
30	4.3. السرقة:
31	5.3. الإستغلال الجنسي:
31	6.3. العنف المدرسي:
31	4. المقاربات النظرية المفسرة للعنف:
31	1.4. نظرية التحليل النفسي:
33	2.4. النظرية البنائية الوظيفية:
33	3.4. نظرية الإحباط والعدوان:
34	4.4. نظرية تعلم العنف:
34	5.4. نظرية ثقافة العنف:
35	6.4. نظرية عوامل الجماعة:
35	7.4. نظرية الصراع:
35	8.4. النظرية الظاهرانية (الفينومنيولوجية):
36	9.4. نظرية الحرمان النسبي:
36	10.4. نظرية الضبط (التحكم الإجتماعي):
37	الفصل الرابع: الأوبئة والجائحات.
38	1. تاريخ الأوبئة:
43	2. تاريخ الجائحات في المجتمعات البشرية:
47	3. كوفيد 19 والأزمات الإقتصادية والإجتماعية:
49	1.3. الإنتاج والنمو:

52	2.3. العمالة:
55	3.3. التداعيات الاجتماعية:
56	4.3. البعد الاجتماعي للفقر والخدمات العامة:
65	الفصل الخامس: الجانب الميداني.
66	1. الدراسة الميدانية:
66	1.1. تعريف الملاحظة بالمشاركة:
67	2.1. تعريف المقابلة:
67	2. عرض شبكة الملاحظة بالمشاركة:
67	1.2. دليل شبكة الملاحظة
70	2.2. خلاصة:
72	3. عرض البيانات الشخصية:
77	4. المحور الأول: العمل الشرطي الجوي وفعاليته في الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا.
82	5. المحور الثاني: مختلف مظاهر العنف المتفشي في ظل وباء كورونا لدى المجتمع التبسي.
87	6. المحور الثالث: نجاعة آليات الشرطة الجوية في الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا.
91	7. المحور الرابع: أهم الإجراءات الشرطية المتخذة للحد من إنتشار العنف.
95	8. المحور الخامس: أهم الإجراءات الشرطية والوسائل المتخذة للحد من إنتشار وباء كورونا.
99	9. النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة :
102	خاتمة
105	قائمة المصادر والمراجع
108	فهرس الموضوعات

فهرس الجداول

- 72..... الجدول رقم (01) يبين الجنس :
- 73..... الجدول رقم (02) يبين الفئة العمرية:
- 74..... الجدول رقم (03) يمثل المستوى التعليمي:
- 74..... الجدول رقم (04) يمثل الدخل الفردي :
- 75..... الجدول رقم (05) يبين الوضعية الإجتماعية:
- 76..... الجدول رقم (06) يمثل النشاط الممارس :
- 77..... الجدول رقم (07) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر فعالية العمل الشرطي الجوارى في الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا:
- 78..... الجدول رقم (08) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر الإجراء المناسب للحد من تفشي جائحة كورونا.
- 79..... الجدول رقم (09) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر مكنم فعالية جهاز الشرطة في الحد من ظاهرة تفشي وباء كورونا.
- 80..... الجدول رقم (10) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر فعالية تطبيق الإجراءات الشرطية بمناسبة تفشي الوباء في الحد من العنف داخل المجتمع.
- 80..... الجدول رقم (11) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر فعالية الإجراءات الشرطية المتخذة للحد من ظاهرة العنف والحد من تفشي الوباء.
- 82..... الجدول رقم (12) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر مظاهر العنف المتفشي في ظل وباء كورونا بالمجتمع التبيسي:
- 83..... الجدول رقم (13) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر إن كانت هناك علاقة بين تفشي الوباء وتطبيق الإجراءات الوقائية والصحية و زيادة حالات العنف
- 84..... الجدول رقم (14) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر تغير طبيعة العنف منذ إنتشار الوباء.....
- 85..... الجدول رقم (15) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر نوع السلوكات العنيفة الناتجة عن تطبيق الإجراءات الوقائية في المجتمع التبيسي.
- 87..... الجدول رقم (16) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر مدى نجاعة آليات الشرطة الجوارية في الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا.
- 88..... الجدول رقم (17) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر رأي افراد العينة في إيجابية العمل الشرطي في الحد من ظاهرة العنف.
- 89..... الجدول رقم (18) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر مدى فعالية دوريات الشرطة في مجابهة العنف.
- 91..... الجدول رقم (19) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر الإجراء الشرطي الذي يمكن من الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا.
- 92..... الجدول رقم (20) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر رأي افراد العينة في مدى تمكين إنفاذ القانون في الحد من إنتشار العنف وإستفحاله.
- 93..... الجدول رقم (21) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر اثر غلق المجمعات التجارية والأسواق في الحد من مستويات العنف.
- 95..... الجدول رقم (22) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر أي الإجراءات المتخذة من قبل المؤسسة الشرطية دور في الحد من تفشي وباء كورونا.....
- 96..... الجدول رقم (23) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر دور فرض التباعد الإجتماعي بالأماكن العامة من قبل الشرطة في الحد من إنتشار وباء كورونا.
- 97..... الجدول رقم (24) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر دور المتابعة الميدانية لعناصر الشرطة لمدى تطبيق البروتوكول الصحي في الحد من إنتشار وباء كورونا.
- 98..... الجدول رقم (25) يبين لنا توزيع الإجابات حول مؤشر دور العمليات التحسيسية للمؤسسة الشرطية بمختلف الوسائل في التحسيس بأخطار تفشي وباء كورونا.

الملاحق

دليل شبكة الملاحظة

بعد استخدام دليل شبكة الملاحظة كأداة مساعدة في العديد من المرات وتسجيل الملاحظات في دليل شبكة الملاحظة والتي تمت في أماكن وأزمنة مختلفة تم تجميع الملاحظات العامة في دليل شبكة ملاحظة واحدة.

<u>الملاحظة:</u>	
	وصف مكان الملاحظة
	توصيف الأشخاص من حيث الجنس، السن.
	توصيف الأنشطة العامة ، التكرارات التفاعل الحاصل
	مظاهر وأشكال العنف
	مظاهر القبول والرفض (الإذعان للبروتوكول الصحي)

دليل المقابلة

I. البيانات الشخصية:

- الجنس : ذكر أنثى
- العمر : 18-28 29-39 40-50 51- فما فوق
- المستوى التعليمي: ابتدائي فما دون متوسط ثانوي جامعي فما فوق
- المستوى الاقتصادي: ضعيف متوسط جيد
- الحالة العائلية: أعزب متزوج مطلق أرمل
- الحالة الإجتماعية: طالب عامل بطال أخرى

II. المحور الأول:

- هل للعمل الشرطي الجوّاري فعالية في الحد من ظاهرة العنف في ظل جائحة كورونا ؟
نعم لا
- حسب رأيك ما هو الإجراء المناسب للحد و الوقاية من تفشي وباء كورونا؟
الحجر الصحي منع التنقل إرتداء الكمامة التباعد الإجتماعي
- أين تكمن فعالية جهاز الشرطة في الحد من ظاهرة تفشي فيروس كورونا؟
الجانب التحسيبي والوقائي الجانب الردعي
- هل أدى تطبيق الإجراءات الشرطية بمناسبة تفشي الوباء الى الحد من العنف داخل المجتمع؟
نعم لا
- هل ترى بان الإجراءات الشرطية المتخذة للحد من ظاهرة العنف والحد من تفشي الوباء ؟
فعالة غير فعالة

III. المحور الثاني:

- ماهي مظاهر العنف المتفشي في ظل تفشي وباء كورونا في المجتمع التبسي؟
العنف ضد الأشخاص العنف ضد الذات العنف ضد الممتلكات

- هل أدى تفشي الوباء وتطبيق الإجراءات الوقائية والصحية الى زيادة حالات العنف؟
نعم لا

- هل ترى ان طبيعة العنف قد تغير منذ إنتشار الوباء؟
نعم لا

- ماهي السلوكات العنيفة الناتجة عن تطبيق الإجراءات الوقائية في المجتمع التبسي؟
الضرب والجرح الإختطاف السرقة بالعنف العنف الأسري نوع آخر (حدد)

IV. المحور الثالث:

- هل مكنت أليات الشرطة الجوارية في الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا؟
نعم لا

- هل كان للعمل الشرطي الجوارى أثر إيجابي في الحد من ظاهرة العنف؟
نعم لا

- هل كان لدوريات الشرطة أثر فعال في مجابهة العنف؟
نعم لا

V. المحور الرابع:

- كيف يمكن للإجراءات الشرطية الحد من ظاهرة العنف في ظل تفشي وباء كورونا؟
تطبيق الحجر الصحي التواجد الدائم بالأحياء والطرق الرئيسية

- هل مكنت إجراءات إنفاذ القانون في الحد من إنتشار العنف وإستفحاله؟

نعم لا

- هل لغلط المجمعات التجارية والأسواق أثرا في الحد من مستويات العنف؟

نعم لا

ا. المحور الخامس:

- ماهو الإجراء الفعال المتخذ من طرف المؤسسة الشرطية للحد من إنتشار وباء كورونا؟

الجانب التحسيسى والتوعوي إنفاذ القانون

- هل لفرض التباعد الإجتماعي بالأماكن العامة من قبل الشرطة أثرا على الحد من إنتشار الوباء؟

نعم لا

- هل المتابعة الميدانية لعناصر الشرطة لمدى الإلتزام بتطبيق البروتوكول الصحي دور في الحد من إنتشار فيروس كورونا؟

نعم لا

- هل كان للعمليات التحسيسية للمؤسسة الشرطية بمخلف الوسائل دور في تحسيس المواطنين من اخطار تفشي الوباء؟

نعم لا